



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير



أثر التمويل الذاتي على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة المؤسسة المينائية لسكيدة E.P.S

خلال الفترة 2019-2021

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

تحت إشراف الأستاذ:

- رمينة عبد الغني

من إعداد الطالبتين:

- قفيدة رحمة.

- عمارة شيماء.

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة	إسم و لقب الأستاذ
رئيسا	جامعة 20 أوت 1955	أستاذ محاضر أ	فروم محمد صالح
مشرفا	جامعة 20 أوت 1955	أستاذ محاضر ب	رمينة عبد الغني
ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955	أستاذ محاضر أ	جقريف علي

السنة الجامعية: 2022-2023



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير



أثر التمويل الذاتي على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة المؤسسة المينائية لسكيدة E.P.S

خلال الفترة 2019-2021

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

تحت إشراف الأستاذ:

- رمينة عبد الغني

من إعداد الطالبتين:

- قفيدة رحمة.

- عمارة شيماء.

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة	إسم و لقب الأستاذ
رئيسا	جامعة 20 أوت 1955	أستاذ محاضر أ	فروم محمد صالح
مشرفا	جامعة 20 أوت 1955	أستاذ محاضر ب	رمينة عبد الغني
ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955	أستاذ محاضر أ	جقريف علي

السنة الجامعية: 2022-2023

إهداء

أول من أقدم له إهدائي و شكري و حمدي هو الله عز وجل الذي أوصلني إلى هذا المستوى بإذنه فالحمد

لله لك ربي على إعانتي ياخالقي و موقفي يا مصدر رزقي

إلى الحزن الدافئ و الصدر و الحنون إلى البسمة التي تبعث في نفسي الأمل

والتفاؤل ، إلى النور الذي أضاء الطريق و بددت الظلمات بدعائها

أمي الحنونة أطال الله عمرها

إلى من شقي لأنعم بالراحة و علمني الصبر و الحكمة لأرتقي سلم الحياة يا أبي يا نبع الحنان

إلى سندي في الحياة و من أطلب من الله أن يديم أفراحهم و يوفقهم في حياتهم إخوتي و إلى اختي ثانية

"حكيمه" و إلى زوجي و عائلتي الثانية حفصهم الله و رعاهم و الي براعم الصغار " آدم "

و " رنيم " و " عبد رحمان " و " مرام " و " بدر الدين "

و " ياسمين " و " سيرين " .

إلى صديقة دربي " شيماء " إلى من كانت معي على طريق النجاح و من كانت معي في هذا العمل .

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في هذا العمل و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته .

رحمة

إهداء

أحمد الله عز و جل على منّهِ و عونه لإتمام هذا البحث
إلى الذي و وهبني كل ما يملك لأحقق له آماله إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام
لنيل المبتغى "أبي" الغالي على قلبي أطال الله في عمره
إلى التي و هبت فلذة كبدها كل الحب و الجنان إلى التي رعتني حق رعاية و كانت
سندي في الحياة و التي دعواتها تبعثني خطوة خطوة لتحقيق أمنياتي نبع الحنان
"أمي" جزاها الله خير الجزاء في الدارين
إلى أخواتي و إخوتي و عمتي "رشيدة" الذين تقاسموا معي عبء الحياة و كانوا لحياتي
عنوان

إلى من تكتمل بهم سعادتِي و يسر بلقائهم قلبي إلى أغلى البراعم "رسيل" و محمد" و "إلين" حفظهم
الله و رعاهم من كل سوء

إلى صديقة دربي "رحمة" إلى من كانت معي على طريق النجاح و من كانت معي في هذا العمل.

و الى الأقارب و من دعمني على إنجاز هذا العمل

و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته

تشكرات:

أولاً أشكر الله ربّ العالمين الذي وقّقنا لإنجاز هذا العمل و نسأله لمزيد من فضله

العظيم

و نحن نأتي بجهد الله و فضل منه على إتمام هذا العمل المتواضع الذي نختم به

مشوارنا الدراسي الجامعي.

نتقدّم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ "رميته عبد الغني" الذي كان سندنا

والذي كان بمثابة النور الذي أضاء لنا السبيل، فنتقدّم له بجزيل الشكر و الإمتنان

والعرفان، كما نشكر كل من أعاننا على إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد،

و نتقدّم بالشكر الجزيل إلى كل عمّال المؤسسة المينائية بسكيكدة،

و نخص بالذكر السيّد "ق. عبد الرؤوف" الذي كان المرشد و الموجه طيلة فترة

التربص.

شكراً

الملخص:

هدفت الدراسة إلى البحث عن أثر التمويل الذاتي على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وهذا بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحديد مختلف المعالم النظرية لمتغيرات الدراسة وكذا المداخل المعرفية التي تربط بينهما، ثم أسلوب دراسة حالة للوقوف على العلاقة بين التمويل الذاتي و الاداء المالي في المؤسسة المينائية لسكيكدة، هذا بإجراء دراسة الوضعية المالية بالاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة في ثلاث سنوات متتالية 2019-2021.

ولقد بينت الدراسة مدى تأثير التمويل الذاتي على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية فاعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة لتمويل احتياجاتها سواء كانت قصيرة أو طويلة يضمن لها الاستقرار والاستثمار في نشاطها و تعظيم أرباح المساهمين. وأيضاً يقلل من الاعتماد على القروض البنكية.

الكلمات المفتاحية:

التمويل الذاتي، قدرة التمويل الذاتي، الاداء المالي، مؤشرات النسب المالية، المردودية.

Summary:

The study aimed to search for the effect of self-financing on the financial performance of the economic institution, using the descriptive analytical approach to identify the various theoretical parameters of the variables of the study as well as the cognitive entrances that link them, then a case study method to determine the relationship between self-financing and financial performance in the port corporation of Skikda, This is by conducting a study of the financial situation based on the budgets, the table of accounts of the results and the table of treasury flows in three consecutive years 2019-2021.

The study showed the extent of the impact of self-financing on the financial performance of the economic institution. The institution's reliance on its own funds to finance its needs, whether short or long, guarantees stability and investment in its activity and maximizing shareholders' profits. It also reduces dependence on bank loans.

key words: Self-financing, self-financing ability, financial performance, indicators of financial ratios, profitability.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الاهداء
	الشكر وعرقان
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الاشكال
	قائمة الملاحق
أ-د	المقدمة العامة
37-05	الفصل الأول: عموميات حول التمويل الذاتي والاداء المالي
06	تمهيد
27-07	المبحث الأول: ماهية التمويل الذاتي والاداء مالي
20-07	المطلب الأول: ماهية التمويل الذاتي
27-21	المطلب الثاني: ماهية الاداء المالي
30-27	المبحث الثاني: علاقة التمويل الذاتي بالأداء المالي
29-28	المطلب الأول: دور التمويل الذاتي في تمويل الاحتياجات المالية
29	المطلب الثاني: التمويل الذاتي و الاستقلالية المالية
30-29	المطلب الثالث: التمويل الذاتي و النمو الداخلي
36-30	المبحث الثالث: الدراسات السابقة للتمويل الذاتي والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
33-30	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

34-33	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
36-34	المطلب الثالث: تقييم الدراسة الحالية
37	خلاصة الفصل
84-38	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للمؤسسة المينائية لسكيدة
39	تمهيد
49-40	المبحث الأول: تقديم المؤسسة و مصلحة التبرص
46-40	المطلب الأول: بطاقة تعريفية بالمؤسسة ميدان التبرص
49-46	المطلب الثاني : مديرية المالية والمحاسبة للمؤسسة المينائية لسكيدة
83-49	المبحث الثاني: معالجة البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة
54-49	المطلب الاول: عرض وتحليل الميزانية المالية
61-55	المطلب ثاني: تحليل جدول حسابات النتائج و جدول سيولة الخزينة
67-61	المطلب الثالث: دراسة مكونات التمويل الذاتي
83-67	المطلب الرابع: مؤشرات التحليل المالي ودورها في تقييم الاداء المالي للمؤسسة
84	خلاصة الفصل
87-85	الخاتمة العامة
91-88	قائمة المراجع
101-92	ملاحق

[Abstract]

قائمة جداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	جدول الأصول من الميزانية المالية للفترة (2019-2021).	51-50
2	جدول الخصوم من الميزانية المالية للفترة (2019-2021).	52-51
3	جدول الأصول من الميزانية المالية المختصرة للفترة (2019-2021).	52
4	جدول الخصوم من الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2019-2021)	53
5	جدول حسابات النتائج للفترة (2019، 2021) .	56-55
6	جدول عرض الأرصدة الوسيطة للفترة (2019، 2021) .	57-56
7	جدول سيولة الخزينة للمؤسسة المينائية للفترة (2019، 2021) .	60-58
8	جدول تطور قيمة مخصصات الإهلاكات والمؤونات للفترة (2019-2021).	61
9	جدول تطور قيمة الاحتياطات خلال الفترة (2019-2021).	62
10	جدول تطور قيمة الأرباح الصافية خلال الفترة (2019-2021).	62
11	جدول التمويل الذاتي خلال الفترة (2019-2021).	63
12	جدول نسبة مساهمة النتيجة والإهلاكات والاحتياطات في التمويل الذاتي للمؤسسة المينائية خلال الفترة (2019-2021).	64
13	جدول حساب مختلف رؤوس الأموال العامل للفترة (2019-2021).	68-67
14	جدول حساب احتياجات راس مال العامل للسنوات (2019-2021).	69
15	جدول حساب الخزينة الصافية للفترة (2019-2021).	70
16	جدول حساب نسب السيولة للفترة (2019-2021).	71
17	حساب نسب النشاط للفترة (2019-2021).	73
18	جدول حساب نسب الربحية للفترة (2019-2021).	75
19	جدول حساب نسب التمويل الدائم للفترة (2019-2021).	77
20	جدول حساب نسب التمويل الخاص للفترة (2019-2021).	78

79	جدول النسبة الخاصة الاستقلالية للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2021-2019).	21
80	جدول النسبة العامة الاستقلالية للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة (2021-2019).	22
81	جدول حساب المردودية الاقتصادية للفترة (2021-2019).	23
82	جدول حساب المردودية المالية للفترة (2021-2019).	24
83	جدول حساب المردودية التجارية للفترة (2021-2019).	25

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	شكل الخاص بأنواع التمويل الذاتي.	10
2	شكل مراحل تشكل التمويل الذاتي.	13
3	شكل التمويل الذاتي والاحتياجات المالية.	28
4	شكل التمويل الذاتي ونمو الأموال الخاصة.	30
5	شكل الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيدة.	44
6	شكل الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية للمؤسسة المينائية.	47
7	شكل التمثيل البياني لميزانية المالية المختصرة لسنة 2019.	53
8	شكل التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2020.	54
9	شكل التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2021.	54
10	شكل المنحنى البياني يوضح قيمة التمويل الذاتي للفترة ما بين (2019-2021) ..	63
11	شكل التمثيل البياني لنسب مساهمة النتيجة؛ الاحتياطات والإهلاكات لسنة 2019.	64
12	شكل التمثيل البياني لنسب مساهمة النتيجة؛ الاحتياطات والإهلاكات لسنة 2020.	65
13	شكل التمثيل البياني لنسب مساهمة النتيجة؛ الاحتياطات و الإهلاكات لسنة 2021.	65
14	شكل التمثيل البياني لمتوسط المساهمة للفترة ما بين (2019-2021).	66
15	التمثيل البياني لراس مال العامل الصافي للفترة ما بين (2019-2021).	68
16	التمثيل البياني احتياج راس مال العامل للفترة ما بين (2019-2021).	69
17	التمثيل البياني الخزينة الصافية للفترة ما بين (2019-2021).	70
18	التمثيل البياني لنسب السيولة للفترة ما بين (2019-2021).	72
19	التمثيل البياني لنسب النشاط للفترة ما بين (2019-2021).	74

76	التمثيل البياني لنسب الربحية للفترة ما بين (2019-2021).	20
77	التمثيل البياني لنسب التمويل الدائم للفترة ما بين (2019-2021).	21
78	التمثيل البياني لنسب التمويل الخاص للفترة ما بين (2019-2021).	22
79	التمثيل البياني النسبة الخاصة الاستقلالية للمؤسسة المينائية للفترة ما بين (2019-2021).	23
80	التمثيل البياني النسبة العامة الاستقلالية للمؤسسة المينائية للفترة ما بين (2019-2021).	24
81	التمثيل البياني للمردودية الاقتصادية للفترة ما بين (2019-2021).	25
82	التمثيل البياني للمردودية المالية للفترة ما بين (2019-2021).	26
83	التمثيل البياني للمردودية التجارية للفترة ما بين (2019-2021).	27

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المالية جانب الأصول لسنتي 2019/2021.	93
02	الميزانية المالية جانب الخصوم لسنتي 2019/2020.	94
03	الميزانية المالية جانب الأصول لسنتي 2020/2021.	95
04	الميزانية المالية جانب الخصوم لسنتي 2020/2021.	96
05	جدول حسابات النتائج لسنتي 2019/2020.	97
06	جدول حسابات النتائج لسنتي 2020/2021.	98
07	جدول سيولة الخزينة للمؤسسة المينائية لسنتي 2019/2020.	99
08	جدول سيولة الخزينة للمؤسسة المينائية لسنتي 2020/2021.	100
09	الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيدة.	101

المقدمة العامة

تسعى المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن لتحقيق أهدافها مثل تحقيق الربح، التوازن، البقاء... وذلك عن طريق تحديث طرق التسيير والتحكم فيها، فبقاء أي مؤسسة واستمرارها مرهون بكفاءة أدائها عامة، وأدائها المالي خاصة، إذ يحظى بإهتمام بالغ من طرف المحللين الماليين وأصحاب المؤسسات، وذلك لكونه يساهم في إبراز العناصر التي حققت مستوى معين من ربحية المؤسسة، وعليه تتجلى أهمية الأداء المالي في اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف؛

ومن جهة أخرى إن إمداد المؤسسة بالأموال اللازمة لإنشائها أو توسيعها يعتبر من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد كان، وأن الكيفية أو الطريقة التي تحصل بها المؤسسات على ما تحتاجه من أموال للقيام بنشاطها هي أول ما يفكر فيه كل مسير، ويقدر ما يكون حجم التمويل كبيرا ويحسن استثماره بقدر ما يكون العائد أو الربح الذي يعتبر هدف أي نشاط كبيرا؛

إذا كان العجز الذي يعاني منه الأعوان الاقتصاديون داء فإن التمويل هو الدواء، سواء كان العجز كلي أو جزئي، وكثير من المؤسسات يظنون أن تغطية العجز هو الهدف الوحيد بينما هو الهدف الرئيسي وليس الوحيد، إذ أنه محرك عجلة الاقتصاد ووسيلة الربط بين المؤسسات والأعوان الاقتصاديون وهو المساعد على دوران الكتلة النقدية؛

والتمول الذاتي يعتبر عنصرا أساسيا لتحقيق الأهداف المسطرة لكل سياسة إقتصادية، فبدون المال والوسائل النقدية لا يمكن الحصول على مستلزمات الإنتاج التي تتحول من رأس مال نقدي إلى رأس مال منتج.

أولاً: إشكالية الدراسة:

يعتبر التمويل الذاتي من أهم المصادر الداخلية الذي يلعب دورا هاما في نمو المؤسسة و توسيعها، وفي أدائها المالي كذلك فهو مخزون أمان، و مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية التمويل الذاتي على الأداء المالي للمؤسسة المينائية لسكيدة ؟

وبناء على هذا الإشكالية تتجلى لنا التساؤلات التالية:

- ماهي العلاقة التي تجمع التمويل الذاتي بالأداء المالي؟
- هل التمويل الذاتي له دورا أساسيا في السياسة التمويلية للمؤسسة ؟
- هل التمويل الذاتي يعتبر المصدر الأمثل في إتخاذ القرارات الإستثمارية ؟

ثانيا: الفرضيات:

- هناك علاقة تكاملية بين التمويل الذاتي والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؛
- التمويل الذاتي له دورا أساسيا في السياسة التمويلية ؛
- التمويل الذاتي يعتبر المصدر الأمثل و ليس الوحيد في إتخاذ القرارات الإستثمارية .

ثالثا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون المؤسسات في ظل نظام السوق تسعى إلى المردودية الإقتصادية، والإستمرارية و النمو في السوق أكبر مدة ممكنة ، فهدفنا الأساسي ضمان أكبر قدر ممكن من الاستقلالية المالية و ذلك عن طريق التمويل الذاتي.

رابعا: أسباب إختيار الموضوع :

- يرجع سبب إختيار الموضوع إلى عدة أسباب نذكر منها:
- الرغبة في توسيع المعرفة لكيفية تدخل التمويل الذاتي في الاداء مالي؛
- الدور الذي يقوم به التمويل الذاتي داخل المؤسسة ؛
- محاولة مطابقة الدروس النظرية بما هو متواجد على أرض الواقع؛
- محاولة تقديم توضيحات حول الوضعية المالية للمؤسسة المينائية.

خامسا: أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :
- محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة و التأكد من صحة الفرضيات ؛
- نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة اثر التمويل الذاتي على الاداء المالي.

سادسا: حدود الدراسة :

- الإطار الزمني للموضوع: تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة لسداسي الثاني للموسم الجامعي 2022 - 2023 ودامت مدة التريص بالمؤسسة 30 يوم ؛
- الإطار المكاني: تمت هذه الدراسة في المؤسسة المينائية لسكيدة.

سابعاً : المنهج المتبع و الأدوات المستخدمة:

للإحاطة بمختلف جوانب البحث و الوصول إلى الأهداف و الإجابة على الإشكالية و اختبار الفرضيات إتمدنا على المنهج الوصفي و الاستقرائي في الجانب النظري، حيث تم الرجوع إلى الكتب والبحوث من أجل عرض موضوع اثر التمويل الذاتي على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أما في الجانب التطبيقي إتمدنا على المنهج التحليلي، مستخدمين أدوات التحليل المالي كالنسب والمؤشرات... الخ، للتعرف على التمويل الذاتي واثره علي الاداء مالي.

ثامناً: صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبات الدراسة فيما يلي:

- صعوبات على مستوى المؤسسة محل الدراسة خاصة في الحصول على المعلومات اللازمة ؛
- صعوبة إختيار المؤشرات المالية المناسبة؛
- صعوبة تطبيق المنهجين بشكل دقيق؛
- صعوبة الحصول على المراجع ذات الصلة بالموضوع قلة المعلومات المتعلقة بإحد متغيري الدراسة .

تاسعاً : هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقاً قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين تسبقهم مقدمة تتضمن الأبعاد الأساسية لموضوع البحث واشكاليته و تعقبهم خاتمة تتضمن النتائج التي سنتوصل إليها، حيث تناول الفصل الأول الجانب النظري بعنوان عموميات حول التمويل الذاتي و الاداء المالي المؤسسة الاقتصادية مقسمة إلى عدة مباحث، فخصص المبحث الأول منه للحديث عن الإطار المفاهيمي للتمويل الذاتي والمبحث الثاني لماهية الاداء المالي والمبحث الثالث يتناول الدراسات السابقة للتمويل الذاتي والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والفصل الثاني يتناول الجانب التطبيقي.

الفصل الاول:

عموميات حول التمويل الذاتي

و الاداء المالي

تمهيد:

يعد التمويل الذاتي مصدرا هاما لا يمكن الاستغناء عنه باعتباره مؤشر يستند اليه في تقييم الكفاءة المالية للمؤسسة، إضافة إلى أنه يضمن توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة باعتباره تدفق نقدي داخل تحتفظ به المؤسسة. كما يلعب الأداء المالي دورا هاما في عكس النتيجة المنتظرة من وراء كل نشاط وهو ما يمثل دافع أساسي لاستمرارية و وجود المؤسسات الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث سنتناول في المبحث الأول ماهية التمويل الذاتي في حين سنتطرق في المبحث الثاني إلى ماهية الأداء المالي ، أما المبحث الثالث خصصناه لعرض الدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية للتمويل الذاتي والأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية التمويل الذاتي والاداء مالي

تكتسب سياسة التمويل الذاتي أهمية كبيرة في النشاط المالي للمؤسسة، فهو يعتبر من المؤشرات المالية الهامة التي يستند إليها في تقييم الكفاءة المالية للمؤسسة وهذا ما سنتناوله في المطلب الأول، ومن جهة أخرى، يعكس الأداء المالي مدى قدرة المؤسسة على استغلال مواردها المتاحة بصورة تضمن لها الحفاظ على البقاء والاستمرارية والقدرة على التنافس من أجل النمو والتطور وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الثاني.

المطلب الأول: ماهية التمويل الذاتي

سنتطرق إلى أهم التعاريف التي تتعلق بالتمويل الذاتي؛ خصائصه؛ أهميته؛ أهدافه؛ أنواعه؛ مراحلها؛ أهم مكوناته و آثار استخدامه وعوامل محددة له.

أولاً: مفهوم التمويل الذاتي:

للتتمويل الذاتي عدة مفاهيم نذكر من بينها ما يلي:

" التمويل الذاتي هو إعادة استثمار الفائض المالي كله أو بعضه في أعمال المؤسسة ؛ وبذلك تتفادى هذه الأخيرة زيادة رأس مالها سواء من أصحابها أو من الغير؛ وهذا لأغراض التوسع في المؤسسة وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تثقل كاهل المؤسسة"¹ .

كما يعرف أيضا: " بأنه يعتبر المصدر الوحيد المتولد من العمليات الإنتاجية للمؤسسة وبذلك فهو يساهم بشكل كبير في نمو وتطور المؤسسة لأنه من جهة يضمن وسائل الإنتاج؛ ومن جهة أخرى فهو يضمن التمويل الجزئي أو الكلي لتوسعات المؤسسة ؛ وعلى هذا الأساس فهو يحافظ على وجود المؤسسة وبقائها"² .

و يعرف أيضا بأنه: " تلك الموارد الجديدة المحققة بواسطة نشاط المؤسسة والمحتفظ بها بشكل دائم من أجل تمويل عملياتها المستقبلية؛ كما يمثل في النتائج الإجمالية التي يعاد استثمارها في المستقبل بعد دفع توزيعات الأرباح لينتج عنها فائض نقدي محقق من طرف المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي والذي تحتفظ به لتمويل نموها المستقبلي "³ .

1- يوسف حسن يوسف؛ التمويل في المؤسسات الاقتصادية؛ دار التعليم الجامعي؛ الإسكندرية؛ مصر؛ 2012؛ ص 225.

2- بوشنقير ميلود؛ زغيب ملوكة؛ التسيير المالي حسب البرنامج الجديد؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ بن عكنون؛ الجزائر؛ 2010؛ ص 192.

3- العايب ياسين؛ إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية؛ دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ أطروحة دكتوراه؛ جامعة منتوري؛ قسنطينة؛ 2010_2011؛ ص 254.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن التمويل الذاتي: "هو الثروة التي بحوزة المؤسسة المالية والمحقة من مواردها الداخلية".

وكتعريف شامل للتمويل الذاتي يمكن القول: "هو عبارة عن مجموعة من الوسائل التمويلية التي تستطيع المؤسسة الحصول عليها من خلال نشاطها بسبب توافر أموال لدى المؤسسة؛ فهو يعتبر عرض نقدي حقيقي داخلي دون الحصول على المساهمات جديدة أو اللجوء إلى القروض. فهو بمثابة الإدخار الذي نجده لدى الأشخاص العاديين".

ثانيا: أهمية التمويل الذاتي و خصائصه و أنواعه:

1-أهمية التمويل الذاتي¹:

تكمن أهمية التمويل الذاتي في كونه المعبر عن مدى ملاءة الشركة، تلك الملاءة التي تشكل عنصرا هاما في أهلية الاقتراض بالنسبة للمشروع، وهي أهلية يعتد بها المقرض عند النظر في اقتراض المشروع، هذا فضلا عن أن التمويل الذاتي يعد مصدرا هاما في تمويل عملية الاحلال.

ومن الأهمية المالية والاقتصادية للتمويل الذاتي مايلي²:

- يعد التمويل الذاتي محور عملية التمويل اذ يكتسي أهمية بالغة باعتباره نقطة انطلاق في أي مؤسسة، فمن غير المعقول الحصول على تمويلات خارجية دون وجود قدرة تمويلية أولية لها، فهو الطريق الأنجح الذي يسمح لها بالبقاء في السوق بقوة هذا من جهة، ومن جهة أخرى هو العامل الذي يحرر المؤسسة من الاعتماد على التمويلات الأخرى.

- يعتبر التمويل الذاتي مؤشر بديل على مردودية المؤسسة وسلامة اختياراتها المالية؛

- يعتبر التمويل الذاتي محرك تنمية في المؤسسة باعتباره مورد متاح للمؤسسة عكس الموارد الأخرى التي تستغرق وقت كبير للحصول عليها، فالتمويل الذاتي يجنب المؤسسة بأن تكون مثقلة بالديون.

- يشكل التمويل الذاتي متغير استراتيجيا في نمو المؤسسة وتوسيعها، فمن خلال وجود حجم التمويل الذاتي بقدر كافي تستطيع المؤسسة رفع درجة الاستغلال المالي وحرية اتخاذ القرارات. لذلك على المؤسسة استغلال كل الوسائل الضرورية لتحقيق تمويل الاستثمارات الجديدة عن طريق التمويل الذاتي، كما تسمح لها بحرية التصرف في استخدام مواردها وبالتالي حرية التسيير أي عدم وجود رقابة أو ضغوط كبير خارجية في التسيير.

1- عبيد علي أحمد الحجازي ، مصادر التمويل (مع شرح لمصدر القروض وبيان كيفية معاملته ضريبيا) ، دار النهضة العربية، مصر ، 2001، ص36.

2- محمد صالح الحناوي ، الادارة المالية والتمويل،الدار الجامعية للنشر ، مصر ، 2000 ، ص298.

لم تبقى أهمية التمويل الذاتي كما كانت عليه سابقا في كونها اتفاق بين الشركاء في تحقيق النتيجة وتركها في المؤسسة كإحتياط، وإنما هي ضرورة ملحة للاحتفاظ به كأداة لبعث الحياة في المؤسسة من جديد، فهو مرتبط اذا بفكرة تجميع رؤوس الأموال الى توسيع وسائل الانتاج، وبالتالي فإنه يمثل الفائدة التي يمكن ان يطلق عليها إسم سياسة التمويل الناجحة.

2- خصائصه:

تتم خصائص التمويل الذاتي فيما يلي:¹

إستقلاليته عن الغير: فالتمويل الذاتي هو قدرة المؤسسة على تمويل نشاطاتها ذاتيا ودون تدخل من أي طرف خارجي عن المؤسسة فهو يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق السيولة النقدية؛

التمويل الذاتي ذو صيغة نقدية: حيث يكتسب التمويل الذاتي الصيغة النقدية ولا يعتبر ربح محاسبي فقط وذلك نظرا لقيامه على مبدأ التدفق النقدي وليس التدفق المحاسبي؛

منعدم التكلفة: فالتمويل الذاتي يتم تحقيقه بعد دفع الفوائد على القروض وعوائد الأسهم، ولا تدفع المؤسسة أي تكلفة اضافية نظير تحقيق التمويل الذاتي؛

ليس له تاريخ استحقاق: فالتمويل الذاتي يمثل إستقلالية المؤسسة عن الغير في التمويل، وبالتالي فهي غير ملزمة بتاريخ استحقاق معين؛

لا يشكل خطر مالي: تأتي المخاطرة المالية من لجوء المؤسسة إلى الاستدانة والتي يمكن أن تؤثر على انخفاض أرباح الأموال الخاصة، بينما التمويل الذاتي لا يشكل أي خطر مالي على المؤسسة نظرا لأنه يتم تحقيقه بعد دفع عوائد المساهمين.

3- أنواعه:

هناك نوعين من التمويل الذاتي هما كالتالي:²

- **تمويل ذاتي خاص بالمحافظة على مستوى النشاط :** وهو عبارة عن التمويل الذاتي الذي هدفه المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة حيث أن المؤسسة تخصص أموالها لتحقيق الأهداف المسطرة لا أكثر، و يتكون عموما من الإهلاك.

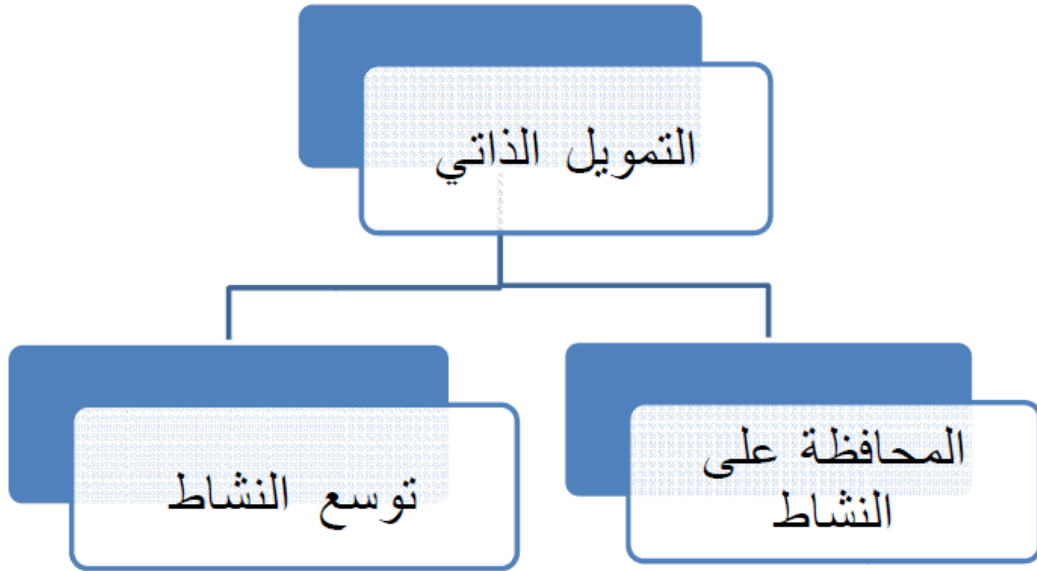
- **التمويل الخاص بالتوسع :** في بعض الأحيان نجد أن التمويل الذاتي يفوق الإنخفاض الذي يحدث في عناصر الأصول، و في هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى إستعمال ذلك الفائض في شراء إستثمارات جديدة

1 -Fabienne Guerra, comptabilité managériale :l'utilisation du système d'information comptable, de boeck , la Belgique, 2004, p154.

2- سمير محمد عبد العزيز، التمويل و إصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، دون دار النشر، 1997، ص55.

أو زيادة مخزونها أو حتى زيادة رأس مالها، ومنه فإن هذا النوع من التمويل الذاتي يسمى بالتمويل الذاتي الخاص بالتوسع، و الذي يتشكل من الأرباح بعد إقتطاع الضريبة و التوزيع¹.

الشكل رقم (01):الخاص بأنواع التمويل الذاتي



المصدر: سمير محمد عبد العزيز، التمويل و إصلاح خلل الهياكل المالية، مرجع سبق ذكره، ص55.

ثالثا: قدرة التمويل الذاتي:

تتمثل قدرة التمويل الذاتي في الفرق بين مجموع الإيرادات المحتمل تحصيلها ومجموع التكاليف المحتمل تسديدها وتعتبر عن فائض محتمل للخزينة وليس حقيقي.

1- تعريف قدرة التمويل الذاتي:

توجد عدة تعاريف لقدرة التمويل الذاتي، نقنصر في تعريفها على ما يلي:

التعريف الأول: تعرف قدرة التمويل الذاتي بأنها الموارد الداخلية المحققة بواسطة العمليات المسجلة على شكل مداخيل ونواتج خلال فترة زمنية معينة، حيث وبعد تسديد جميع التزامات المؤسسة تحوز المؤسسة على فائض نقدي على شكل سيولة².

التعريف الثاني: تمثل الفائض النقدي الصافي الذي تحققه المنشأة بعد طرح توزيع ارباح الشركاء

1- سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص55.

2-Khemissi Chiha, gestion et stratégie financière , 1er édition , édition distribution Houma, Alger , 2005, p51.

واقطاع جميع المصاريف المالية و الجبائية، حيث يمكن أن تكتب العلاقة التالية¹:

قدرة التمويل الذاتي = نتيجة الدورة الصافية + حصص الإهلاكات + حصص المخصصات والمؤونات ذات الطابع الاحتياطي.

من خلال التعاريف السابقة بإمكاننا القول أن قدرة التمويل الذاتي تتمثل في الموارد الداخلية المحققة من النشاط العادي خلال فترة زمنية معينة، مع الأخذ بعين الاعتبار لكل من التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة والأعباء الاستثنائية.

2- حساب قدرة التمويل الذاتي:

توجد طريقتان أساسيتان يعتمد عليهما في حساب قدرة التمويل الذاتي وهما كالآتي²:

الطريقة التنازلية: يتم إيجاد قدرة التمويل الذاتي وفق الطريقة التنازلية التي تعتمد على الفائض الخام للاستغلال، الناتج عن نشاط مؤسسة اقتصادية ما، خلال سنة محاسبية حيث يعتبر الفائض الخام للاستغلال رصيد العمليات الاستغلالية. وعليه سنعرض كيفية الحصول على قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من (EBE).

+ الفائض الخام للاستغلال (EBE)

+ تحويل تكاليف الاستغلال

(+ -) نواتج وتكاليف أخرى للاستغلال

(+ -) حصص نتيجة العمليات المشتركة

+ نواتج مالية (باستثناء استرجاع المؤونات)

- أعباء مالية (باستثناء مخصصات الإهلاكات والمؤونات)

+ نواتج استثنائية (باستثناء نواتج التنازل عن الاستثمارات، إعانات للحياسة على الاستثمارات المحولة لنتيجة الاستغلال، المؤونات المسترجعة)

1 - أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية ، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص28.

2 - شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، لجزائر ، 2010، ص3.

- تكاليف استثنائية (باستثناء القيمة المحاسبية للاستثمارات المتنازل عليها، مخصصات الإهتالكات والمؤونات الاستثنائية)¹.

- مشاركة المستخدمين

- الضريبة على الأرباح

= قدرة التمويل الذاتي (CAF).

تتميز هذه الطريقة في كونها مبسطة ومفسرة لمختلف مكونات قدرة التمويل الذاتي إلى أنه يعاب عليها صعوبة حسابها، وذلك راجع لكثرة العناصر المتدخلة في إيجاد قدرة التمويل الذاتي وفقا لهذه الطريقة.

الطريقة التصاعدية: يستخدمها الكثير من المحللين الماليين وذلك انطلاقا من النتيجة الصافية وذلك عن طريق ادخال بعض التعديلات المتعلقة بإضافة بعض الأعباء المحسوبة وغير المدفوعة، وبإبعاد النتائج المحسوبة وغير المقبوضة، وعلية سنعرض كيفية الحصول على قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من النتيجة الصافية.

+ النتيجة الصافية

+ الإهتالكات

+ المؤونات ذات الطابع الاحتياطي

- استرجاع المؤونات و/أو الإهتالكات

- إعانات الاستثمارات

- نتيجة التنازل عن الأصول

+ القيمة المحاسبية الصافية للأصول المتنازل عنها

= قدرة التمويل الذاتي (CAF)

تعتبر هذه الطريقة أكثر سهولة من الطريقة التنازلية وتسمح لمستخدميها بالحصول على النتيجة في أقصر وقت إلا أنه يعاب عليها عدم التفصيل في مكونات قدرة التمويل الذاتي.

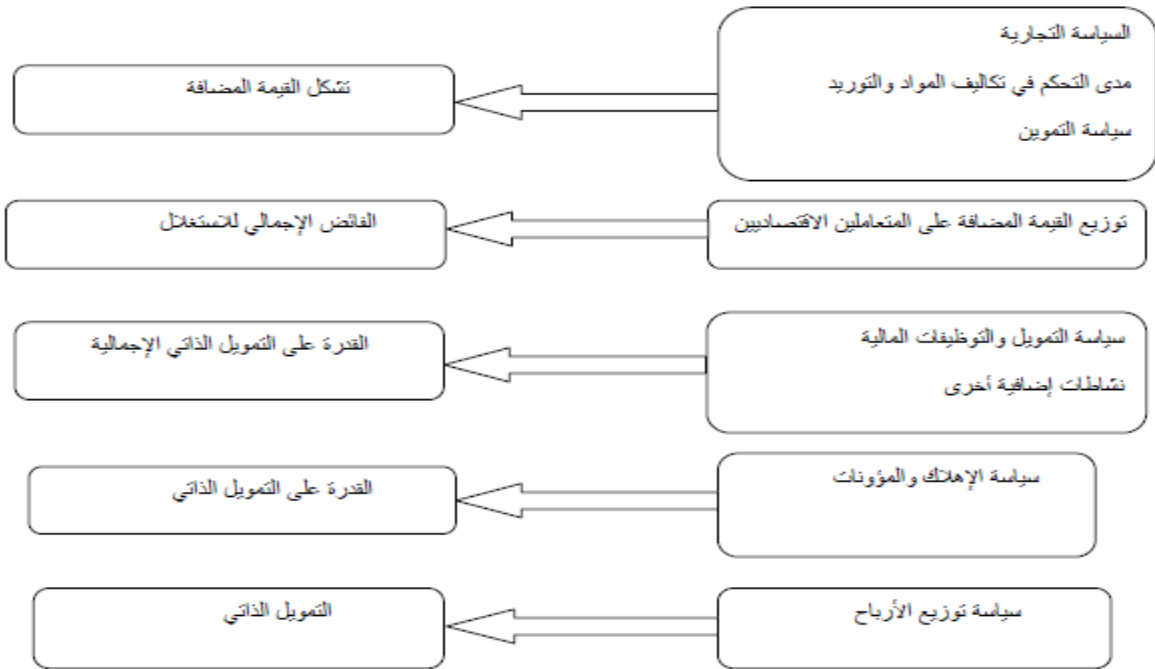
1 - شعبان محمد، مرجع سبق ذكره، ص4.

رابعاً: مراحل و مكونات التمويل الذاتي:

1- مراحل تشكل التمويل الذاتي:

يتشكل التمويل الذاتي بواسطة عدة عناصر أساسية تتضح من خلال المراحل التي سوف نستعرضها في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مراحل تشكل التمويل الذاتي



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية دروس وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 242.

يتضح من خلال الشكل السابق كيفية تكوين التمويل الذاتي وذلك تبعا للمراحل التالية:¹

- ينطلق من الإيرادات التجارية المحققة، حيث يغطي رقم الأعمال الاستهلاكات الوسيطة ليكون مؤشر القيمة المضافة؛

- مؤشر القيمة المضافة يساعد في تحديد سياسة التمويل، وعلاقة المؤسسة بمقدمي الخدمات الخارجية والمقاوله، والقدرة على التحكم في استهلاكاتها المباشرة؛

- رصيد القيمة المضافة المحقق في المرحلة السابقة يذهب لتغطية مصاريف المستخدمين ومصاريف الضرائب والرسوم، ليشكل الفائض الإجمالي للاستغلال؛

1- إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 242.

- يعبر الفائض الإجمالي للاستغلال عن أداء دورة الاستغلال وقدرتها على توليد فوائض مالية تساهم في تغطية المصاريف المالية، المصاريف الاستثنائية والضرائب على الأرباح؛
- القدرة على التمويل الذاتي هو النتيجة الإجمالية المحققة حسب المراحل السابقة، وهو بمثابة المحصلة النهائية للتدفقات المالية الحقيقية قبل توزيع الأرباح، وهنا تبرز أهمية تحقيق قدرة تمويل ذاتي معتبرة تمكن المؤسسة من تسديد مستحققاتها اتجاه المساهمين والرصيد المتبقي يمثل الفوائض المالية المعاد استثمارها، وهو مانصطحح عليه بالتمويل الذاتي.

2- مكونات التمويل الذاتي:

يتكون التمويل الذاتي أساسا من:

أ . الأرباح المحتجزة.

ب . مخصصات الاهتلاك المقطعة سنويا.

ج . المؤونات التي زال الخطر الذي أنشأت من أجله.

أ - الأرباح المحتجزة: إن تحقيق الربح هو أحد الأهداف الأساسية والضرورية لجل المؤسسات وهذا الربح تقوم المؤسسة بتجزئته إلى عدة أقسام فمنه ما يذهب إلى المساهمين ليوزع عليهم ومنه ما تحتفظ به ويسمى هذا الأخير بالأرباح المحتجزة أو المحجوزة.¹

والأرباح المحجوزة هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع والذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها في السنة الجارية أو السنوات السابقة.

وتمثل الأرباح المحتجزة أحد مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة، فالمؤسسة بدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين تقوم بتجنيب جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها اسم الاحتياطي

سياسة توزيع الأرباح هي التي تحدد الجزء من الأرباح الذي يوزع على الملاك وأيضا الجزء الذي يحتجز، وعند تخطيط سياسة توزيع الأرباح على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح المؤسسة من جهة ومصالح المساهمين من جهة أخرى².

يقصد بسياسة توزيع الأرباح: قرار تحديد الجزء من الأرباح الذي يوزع على الملاك والجزء الذي يحتجز.

1- عبد القادر بوعزة، التأثير الجباني على اختيار مصادر التمويل المؤسسة، مذكرة لنيل درجة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2004، ص 43 ص 44.

2- عبد القادر بوعزة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

تكلفة الأرباح المحتجزة:

تتمثل الأرباح المحتجزة في الأرباح غير الموزعة، بالإضافة إلى الاحتياطات فالأرباح غير الموزعة تمثل أرباحاً تحققت لدى المؤسسة، غير أن المؤسسة قررت احتجازها بدلاً من توزيعها على حملة الأسهم، وذلك بهدف استخدامها في تمويل استثمارات مختلفة.

تأتي تكلفة الأموال المحتجزة، من وجهة نظر حملة الأسهم في المؤسسة، ممثلة في مقدار العائد الذي كان من الممكن الحصول عليه في حالة توزيع هذه الأرباح، وقيام حملة الأسهم باستثمارها في استثمارات بديلة.

بما أن هدف المؤسسة هو تحقيق صالح الملاك، فإنه لا ينبغي لها أن تحتجز هذه الأموال ما لم يكن العائد المتوقع من استثماراتها يساوي على الأقل معدل العائد على الاستثمار في فرص بديلة متاحة للملاك. و بهذا يجب قياس تكلفة هذا العنصر من مصادر التمويل.

ب - حصص الإهلاك:

تعريف الإهلاك : يعرف الإهلاك على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تنقص قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها بالميزانية بقيمتها الصافية¹.

هو التعبير المحاسبي للخسارة التي تلحق بقيمة الاستثمارات التي تنفذ نتيجة لمرور الزمن و تسمح بإعادة تكوين الأصول المستثمرة.

كيفية التمويل عن طريق الإهلاك:

ومن هذا يمكن أن نقول بأن الإهلاك عبارة عن مقياس للنقص الذي يحدث لقيمة الأصل الثابت عبر الزمن.

يعوض الإهلاك نقص القيمة الناشئ عن الاستعمال لحجزه جزء من الأرباح يعادل هذا النقص بحيث يبقى رأس المال ثابتاً بقيمته الأصلية لعدم توزيع أرباح وهمية و كذلك يخصص الإهلاك لمواجهة خسائر واقعة و يسجل قبل الوصول إلى نتيجة الدورة.

1- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية "مدخل اتخاذ القرارات" مؤسسة شباب الجامعة، كلية التجارة، الإسكندرية، 2007، ص 451 .

أنواع الإهلاك : هناك قسمين للإهلاك¹ :

الإهلاك المادي: وهو الإهلاك الناتج عن تلف الممتلكات و التآكل و الصدأ أو العفن و ينتج عن ذلك عجز الممتلكات من المبادرة على تأدية أعمالها.
الإهلاك الوظيفي: ينتج هذا النوع من الإهلاك بسبب عجز الأصول أو الممتلكات عن المثابرة في أداء أعمالها من جراء التغير في الطلب عليها أي أن هذه الأصول لا تواكب التطور التكنولوجي.

يمكن حساب الإهلاك بطرق مختلفة كل واحدة تهدف إلى أن تلاءم استعمال اقتصاد المؤسسة، ومن الممكن أن نجد طرق مختلفة داخل المؤسسة الواحدة ومن هذه الطرق نجد ما يلي:

. الإهلاك الثابت (الخطي) .

. الإهلاك المتزايد.

. الإهلاك المتغير.

تعتبر الطريقتين الأوليتين الأكثر شيوعا واعتمادا في الجزائر ولذلك سوف نقوم بالحديث عنهما قليلا فنقول:

طريقة الإهلاك الثابت: هوعبارة عن توزيع تكلفة الاستثمار على عدة سنوات وكل سنة تتحمل جزء متساوي القسط من السنوات الأخرى، ومع استبعاد قيمة البقايا المختلفة في نهاية حياته الإنتاجية، وقد استعملت هذه الطريقة في الجزائر منذ ظهور المخطط المحاسبي الوطني إلى غاية 1988، ويحسب بالطريقة التالية:

قيمة الإهلاك = تكلفة شراء الاستثمار / عدد السنوات.

طريقة الإهلاك المتناقص: يحسب قسط الإهلاك حسب هذه الطريقة على القيمة المحاسبية للاستثمار وليس على القيمة الأصلية، وهذا انطلاقا من تطبيق معدل الإهلاك الذي نحصل عليه عن طريق معدل الإهلاك بطريقة القسط الثابت الموافق لمدة استعمال الاستثمار وذلك بضرب هذا المعدل في أحد المعاملات التالية:

1.5 عندما تكون مدة الاستعمال بين 3 إلى 4 سنوات.

2 عندما تكون مدة الاستعمال بين 5 إلى 6 سنوات.

1- عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص452.

2.6 عندما تكون مدة الاستعمال أكثر من 6 سنوات.

حسب هذه الطريقة فإن قسط الاهتلاك تتناقص كلما اقتربنا من نهاية مدة حياة الاستثمار، إذن وكما رأينا فإن مخصصات الاهتلاك المقتطعة سنويا تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة الذي ساعدها على تجديد استثمارها للمحافظة على قدرتها الإنتاجية.

أهمية حساب الإهلاكات: إن حساب الإهلاك ضروري للأسباب التالية:

- المحافظة على رأس المال المؤسسة وذلك أن الأصل الثابت في نهاية حياته الإنتاجية غير صالح للإنتاج و لهذا فإنه ينبغي على المؤسسة أن تحجز من أرباحها السنوية جزء لمقابلة هذا النقص.
- تحديد التكاليف و تحميلها لوحدات الإنتاج بما في ذلك الإهلاكات حيث أن تجاهله يؤدي إلى تقييم المنتجات بتكلفة أقل¹.

ج- المؤونات: المؤونات أموال تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر أو الأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل. حسب المخطط المحاسبي الوطني فإن المؤونات توجد لمواجهة حدوث خطر محتمل بأنشطة المؤسسة كما نصت المادة 718 من القانون التجاري الجزائري على أنه حتى و في غياب أو عدم كفاية الأرباح يجب القيام بالإهلاكات و المؤونات اللازمة حتى تكون الميزانية مطابقة للواقع ، و تطبيقا لمبدأ الحيطة و الحذر تقوم المؤسسات بتكوين مخصصات تتمثل في قيمة المخزون و الحقوق و مؤونات الأخطار والتكاليف و من بين الحالات التي تقوم المؤسسة فيها بتكوين المؤونات و المخصصات هي حالة احتمال أو ترقب حدوث أخطار محدقة بالمؤسسة مما يترتب عنها تكاليف باهظة عند وقوعها وتوجد عدة أنواع للمؤونات منها ما يلي²:

مؤونة الأعباء والخسائر: يظهر هذا النوع في آخر دورة للاستغلال وتخصص المؤسسة هذه المؤونة لمواجهة حوادث متوقعة أو محتملة الوقوع خلال السنة، ومن بين هاته الخسائر والأعباء، خسائر القضايا والمنازعات، الضمانات الممنوحة، الغرامات المالية .

مؤونة الأعباء الموزعة على عدة سنوات: وهي التكاليف أو المصاريف التي لا يمكن تحملها في دورة واحدة وهذا نظرا لطبيعتها والمبالغ المطلوبة لتنفيذها مثل ترميم أشغال الإصلاحات الكبرى.

مؤونة التقاعد الإجبارية للأشخاص المشتغلين: تحدد في المؤسسات المساهمة التي توفر للمساهمين حق التقاعد الإجباري على المؤسسة بينما لا يظهر هذا الحساب في حالة المؤسسات التي توفر التقاعد لعمالها بواسطة الهيئات المختصة.

1- منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في التمويل، طبعة رابعة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2003، صص 70-71.

2- حمزة الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص 938.

تكلفة الإهلاكات والمؤونات¹:

تشكل الإهلاكات والمؤونات، موارد غير متجانسة، وبذلك تعتبر وسيلة للتمويل بتكلفة الفرصة البديلة، حيث أن الموارد المتولدة عن الإهلاكات والمؤونات يمكن استخدامها في مشاريع استثمارية تحقق معدل مردودية أدنى .

إن حساب تكلفة رأس المال المتمثلة في الإهلاكات يرتبط بأسلوب الإهلاك نفسه، لأن تعدد أساليب الإهلاكات يمكن أن يترتب عنه تولد مصادر تمويلية في فترات مختلفة و بكميات مختلفة.

د- الاحتياطات:

الاحتياطات عبارة عن الأموال التي جمعت من طرف المؤسسة وهي جزء من الأرباح المحققة والغير موزعة أي أن الاحتياطات يتم تكوينها من الأرباح المحتجزة حيث عرفت على أنها "الاحتياطات مهما كان نوعها إنما هي عبارة عن أرباح صافية قابلة للتوزيع ولكنها حجزت في حساب احتياطي خاص لذلك فهي تعتبر حقا من حقوق أصحاب المشروع.²

أهمية حساب الاحتياطات: عندما تحقق المؤسسة أرباح غالبا مالا يوزع هذا الأخير كله ويحتفظ بجزء منه و يعتبر هذا الجزء المحفوظ به مصدر التمويل للتوسع في المؤسسة.

إن التمويل الداخلي يمكن المؤسسة من تغطية الاحتياجات المالية لتسديد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية وزيادة رأس المال العامل ويشمل التمويل الداخلي الفائض النقدي المتولد عن العمليات الجارية وكذلك ثمن بيع الأصول غير المستخدمة حيث يشكلان المقدرة الذاتية للمؤسسة على التمويل.

خامسا: آثار استخدام التمويل الذاتي و عوامل محدد له :

1- آثار استخدامه:

تتنوع و تتعدد مزايا استخدام التمويل الذاتي كمصدر لتمويل المؤسسة الإقتصادية ، ولا تخلو كذلك من العيوب من بين أهمها نجد:

1- زاوي فضيلة، تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق ميكانزمات جديدة في الجزائر، مذكرة لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2009 / 2010، ص20.

2- محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل و التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، 2008، صص35-36.

مزايا استخدام التمويل الذاتي:¹

- يساهم التمويل الذاتي كمصدر للتمويل في تخفيض المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة، و هذا ما يؤدي إلى توسيع قائمة المشاريع الاستثمارية المقبولة من طرف المؤسسة، وعليه زيادة الفرص أمامها؛.
 - يعتبر اعتماد التمويل الذاتي كمصدر تمويلي مؤشر للنمو الطبيعي للمؤسسة، وهذا ما يعطي صورة عن نشاط هذه الأخيرة؛
 - تتميز عادة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، أو مؤسسات حديثة النشأة بدرجة إئتمانية ضعيفة نوعا، ما يجعل حصولها على أموال من مصادر تمويل خارجية أمر صعب المنال نسبيا، لذا يعتبر التمويل الذاتي الحل الأمثل بالنسبة لها؛
 - من بين المكونات الأساسية للتمويل الذاتي، نجد كل من الإهلاكات و الأرباح المحتجزة، حيث أن الإهلاكات يتم خصمها من الوعاء الضريبي، أما الأرباح المعاد استثمارها تحضى بتخفيضات ضريبية ب 30 بالمئة و هذا حسب التشريع الجزائري؛
 - يرفع التمويل الذاتي من الدرجة الإئتمانية للمؤسسة الإقتصادية، وعليه يدعم قدرتها الإقتراضية؛
 - يضمن التمويل الذاتي للمؤسسة الإقتصادية الإستقلالية في إتخاذ قراراتها.
- رغم المزايا العديدة التي يقدمها التمويل الذاتي للمؤسسة الإقتصادية، إلا أنه لا يخلو من العيوب والتي نذكر منها ما يلي:

- عيوب استخدام التمويل الذاتي:

- من الممكن أن يتسبب الإعتماد على التمويل الذاتي كمصدر تمويل وحيد في عرقلة وتعطيل نمو المؤسسة وذلك لعدم كفايته لتمويل كل مشاريعها الإستثمارية؛
- يعتبر التمويل الذاتي مصدر تمويلي داخلي، وعليه فإن عملية توظيفه و استخدامه لا تحظى بالرقابة الكافية التي يحظى بها باقي مصادر التمويل الأخرى و هذا ما قد يؤدي إلى استخدامه بطريقة غير مثلى.
- إن زيادة حجم الأرباح المحتجزة من أجل رفع قيمة التمويل الذاتي قد يؤدي إلى إستياء بعض المساهمين، وذلك ما يؤدي الى السعر السوقي لأسهم هذه المؤسسة.

1- محمد شعبان، مرجع سبق ذكره، صص 12-13.

2- العوامل المحددة للتمويل الذاتي:

يعبر التمويل الذاتي عن مجموع المصادر الداخلية التي يمكن اللجوء إليها من طرف الإدارة لسد الحاجة من الأموال، و تستند المؤسسة عند لجوئها أو تفضيلها لهذا المصدر على عدة عوامل نوجزها فيما يلي¹:

تجنب تكاليف الوكالة: يرى " JENSEN " أن تكاليف الوكالة تنشأ نتيجة لانفتاح المؤسسة على مصادر أخرى للتمويل إلى جانب التمويل الذاتي، وعند تركيز رأس المال لدى المسير يتخلص هذا الأخير من إمكانية نشأة الصراع بينه وبين الملاك الآخرين، وبما أن نظرية الوكالة ظهرت كنتيجة لعدم اقتصار مصادر التمويل على التمويل الذاتي فقط فإن هدف سد العجز بواسطة استخدام الموارد الذاتية للمؤسسة يجنب ويقصي تكاليف الوكالة (أي تكاليف رقابة الأطراف الأخرى على نشاط المؤسسة).

تحقيق الاستقلالية: يعد اللجوء إلى الموارد الذاتية بمثابة المصدر الأساسي المساعد على تحقيق الاستقلالية للمسير في توجيه قرارات المؤسسة، وهذه الأخيرة بدورها تتطوي على عوامل موضوعية وأخرى ذاتية .

-تتمثل العوامل الموضوعية في سهولة تطبيق إجراءات التمويل الذاتي سواء كان ذلك عن طريق الاقتطاع من نتيجة الدورة أو اللجوء إلى الحسابات الشخصية للمساهمين، كما يرى المسير أن اللجوء إلى التمويل الذاتي يعد دون تكلفة (لأن هذا الأخير في الواقع يفرز تكلفة الفرصة الضائعة)، وعلى هذا الأساس فالتمويل الذاتي يجنب النقص من إمكانيات تركيز رأس المال لدى المسير أو الأطراف المالكة (أفراد العائلة أو المساهمين القدامى أصحاب فكرة الإنشاء).

-أما العوامل الذاتية التي تقف وراء اللجوء إلى التمويل الذاتي في سد العجز التمويلي فتتمثل في تحقيق الحرية في مجال اتخاذ القرار، لأن القرار المتعلق بعدم الانفتاح على مصادر أخرى يتخذ المسير فردياً (أي دون اللجوء إلى أطراف أخرى)، فيؤدي ذلك إلى تباطؤ معدل النمو، الإجراء الذي يتعارض وأهداف المساهمين الآخرين، وهذه السياسة قد تؤدي إلى تصفية المؤسسة أو بيعها بسبب تأثير النتائج المحققة على نسبة التوزيعات على المساهمين، وكذلك بسبب الاقتطاع من نتيجة الدورة لتلبية احتياجات التمويل، مما يساعد على زيادة مبلغ الضريبة وعدم الاستفادة من الوفورات الضريبية التي يحققها الرفع المالي.

1- ياسين الغايب، مرجع سبق ذكره، ص 255-256.

المطلب الثاني: ماهية الاداء المالي

للأداء المالي تعاريف واسعة جدا ، وله عدة معايير وفي هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم محدد للأداء المالي و أهميته و معايير و مجالاته و أهدافه و العوامل المؤثر فيه و الى تقييمه.

أولاً: مفهوم الأداء المالي و أهميته:

1- تعريف الأداء المالي :

هناك عدة تعاريف للأداء المالي نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه " وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف ومن خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة." ¹

التعريف الثاني: " يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعد الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم" ².

التعريف الثالث: يعرف الأداء المالي على أنه " تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة قدرتها على إنشاء القيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج والجدول الملحقة مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية التي تنتمي إليها المؤسسة" ³.

ومن خلال التعاريف السابقة نعطي تعريف شامل للأداء المالي نوجزها في النقاط التالية:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تمل على تحفيز المستثمرين للتوجيه إلى المؤسسة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.

1- علاء فرحان طالب، ايمن شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن ، الطبعة الأولى، 2001، ص67.
2- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، الطبعة الأولى، ص45.
3- عبد الغني ددان، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، نحو ارساء نموذج للانداز المبكر، باستعمال المحاكات المالية، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2006-2007، ص28.

- أداة تتدارك التغيرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل.
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في المؤسسة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق في يوم محدد وفترة معينة.

2- أهمية الأداء المالي: ¹

يكتسي الأداء المالي أهمية بالغة نظرا للأسباب التالية:

- أيا كانت المؤسسة خاصة أو عامة فإن هدفها بالدرجة الأولى هو تحقيق الربح، لذلك فإنها تواجه التزام طاقات أعضائها لتحقيق الأهداف المرجوة في تشبع دوافعهم لذا فإن دراسة الأداء المالي وتقويمه يقدم أداء رئيسية لازمة للرقابة في المؤسسة فهي تظهر من أجل تصحيح وتعديل الإستراتيجية وترشيد استخدام الموارد المتاحة.
- يعمل الأداء المالي على الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة، أي قياس حالة التقدم والتأخر في المؤسسة وبالتالي فالأداء المالي الجيد يصبح شرطا أساسيا لتأمين بقاء المؤسسة في بيئة تنافسية ويظهر كشرط إجباري للمساهم بصفة خاصة، حيث تسمح مؤشراتته بالحكم على درجة أمان المؤسسة، ولذلك فهي تركز على الخطة التمويلية والاستثمارية.

يمثل الحصول على مستويات أداء مرتفعة إجراء دينامكيا، إذ أن النجاح في انجاز أهداف المؤسسة يحقق الإشباع المطلوب ويقوي دافعية المؤسسة وأطرافها وهذه الدافعية تؤدي بدورها إلى زيادة الفعالية إلى النجاح المطلوب، وفي هذا الصدد يذكر أحد الباحثين الاقتصاديين أن المؤسسات الرائدة في الأداء هي التي تستطيع نمذجة مستقبلها مع تحديد أهداف واضحة وواقعية وفي ظل توزيع مواردها في المجال والزمن المؤديان مقدما إلى تدنية ظروف عدم التأكد الآتية من بيئتها، كل ذلك بفضل طرق تحليل وقرارات رسمية ومنهجية.

1- فروم محمد الصالح، النمو والاداء المالي والاستراتيجي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية علوم التسيير و العلوم الاقتصادية، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، 2006- 2008، ص ص86-87.

ثانيا: معايير الأداء المالي و مجالاته :

1- معايير الأداء المالي:

من المهم تحديد نسب معيارية نستخدم في متابعة تغير النسب المالية للمؤسسة لأن الحكم على طبيعة تغييرها عبر الوقت يعتمد على قابلية المستفيدين منها على مقارنتها على معيار معين، وهناك أربعة أنواع رئيسة من النسب المعيارية: ¹

أ - **المعايير التاريخية للمؤسسة:** وتحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الادارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.

ب- **المعايير المطلقة:** تأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة مثل نسبة التداول مرة والنسبة السريعة مرة.

ج- **المعايير القطاعية:** يستفيد المشخص بدرجة كبيرة من المعايير الإقطاعية في رقابة الأداء وهي معايير تمثل متوسط للأداء القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة خاصة وأن المؤسسة تشابه في العديد من الصفات والخصائص داخل نفس القطاع.

د - **المعايير المستهدفة:** وهي نسب تستهدف إدارة المؤسسة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط) وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الابتعاد بين الأداء الفعلي والمخطط وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

2- مجالات الأداء المالي:

من أهم المجالات للأداء المالي تتمثل فيما يلي: ²

الربحية :

هناك مؤشرات عديدة لقياس هذا المجال ممثلة بنسب الربحية والتي تقيس فاعلية الإدارة في توليد الأرباح وتستخدم أيضا للحكم على كفاءة استخدام المنظمة لمجوداتها ومن أهم النسب هامش الربح الإجمالي، هامش الربح التشغيلي، هامش الربح الصافي، العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية.

1 -أسعد حميد العلي ، الادارة المالية ،دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، 2013 ، الطبعة الثالثة ، ص 78.

2 - عبد الرزاق مولاي لخضر وحسين شنيبي، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول 4 الأداء المتميز و لحكومات، الطبعة الثانية، ورقلة، 2011 ،ص238.

المركز السوقي:¹

ويتمثل بالحصة السوقية التي تشير إلى نسبة حجم الأعمال المتوفرة لكل سلعة أو خدمة.

الإنتاجية:

وتعني العلاقة بين مخرجات المنظمة من السلع والخدمات وبين مدخلاتها، وتعد الإنتاجية مقياساً لمدى الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج بما تتضمنه من موارد وطاقت مادية وبشرية متاحة بما يكفل لها تحقيق أهدافها.

قيادة المنتجات:

وتتمثل بقيام الإدارة الرئيسية بتقويم التكاليف والجودة والمركز السوقي لكل منتج والمنتجات الحالية والمنتجات المخطط لها.

تنمية الأفراد و اتجاهات العاملين:

يعتبر أحد مجالات الأداء المهمة بالمنظمات ويتم قياسه عن طريق تجميع تقارير متنوعة لتقويم الأسلوب الذي تتبعه المنظمة في سد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من القوى العاملة، كما يتم قياسه عن طريق استقصاءات الأفراد ودورات العمل.

المسؤولية العامة:

في هذا المجال تضع المنظمة مقاييس تلاءم طبيعتها أو بيئتها المحيطة بهدف رسم نجاحها في تحميل مسؤولياتها نحو العاملين والموردين والمجتمع.

الموازنة بين أهداف المدى القصير و المدى الطويل:

وهنا تقوم المنظمة بإجراء دراسة معمقة بشأن التداخل بين مجالات الأداء الرئيسية للتأكد من أن الأهداف الحالية لم يتم تحقيقها على حساب الأرباح والاستقرار الاقتصادي في المستقبل.

ثالثاً: أهداف الأداء المالي و العوامل المؤثر فيه:

1- أهداف الأداء المالي:

يمكن اعتبار الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة من خلال سياستها المالية تدل وبشكل كبير على الأهداف التي ترجوها من أدائها المالي وتتلخص هذه الأهداف فيما يلي:

1 - عبد الرزاق مولاي لخضر وحسين شنيني، مرجع سبق ذكره، ص238.

- ضمان المستوى الأمثل من السيولة المالية، وبالتالي قدرة المؤسسة على مواجهة الاستحقاقات المالية وتقادي مخاطر التوقف عن الدفع؛
- تحقيق مردودية عالية عن طريق تدنية تكاليف الاستدانة والأموال الخاصة؛
- تمويل الاستثمارات ودورة الاستغلال؛
- تمويل النمو في الاحتياجات على المدى المتوسط والطويل من خلال تحقيق نتائج عالية والتحكم الكبير في التوازن المالي على مستوى الخزينة¹.

كما أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

- يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة؛
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسات².

2- العوامل المؤثرة في الاداء المالي:

هناك عدة عوامل داخلية إدارية و فنية مؤثرة على الأداء المالي و سنلخصها فيما يلي³:

- الهيكل التنظيمي؛
- التكنولوجيا؛
- المناخ التنظيمي؛
- الحجم.

- الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات و أعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات و الصلاحيات و المسؤوليات و أساليب تبادل الأنشطة و المعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في المؤسسات و التمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة وأما التمايز الاقفي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل والاستثمار الجغرافي من عدد الفروع و الموظفين.

1 - فرقاد عادل، أثر حوكمة المؤسسة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية مؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوث 1955، سكيكدة، 201-2012، ص 61.

2 - محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 47.

3 - زبيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم و علوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر 2011، ص 72.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها ومن تم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة و المساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية و كفاءة.

- التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب و المهارات و الطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، و يندمج تحت التكنولوجيا عدد من أنواع مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، و التي تكون وفقا للموصفات التي يطلبها المستهلك. وتكنولوجيا الإنتاج المستمر والتي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، و تكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها و المنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات و التي لبد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا و استيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الملائمة بين التقنية و الأداء، و تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و خفض التكاليف والمخاطر بإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية.¹

- المناخ التنظيمي:²

هو شفافية التنظيم و اتخاذ القرار بأسلوب الإدارة و توجيه الأداء و تنمية العنصر البشري، أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة و مهامها و نشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، و يجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة عقلانية و على الإدارة أن تشجع الموظفين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية و كفاءته من الناحيتين الإدارية و المالية، وتقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين للمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة.

- الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة.

1- محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره ، ص 48-50.

2- زبيدي البشير، مرجع سبق ذكره، ص 73.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء للمؤسسات، فقد يشكل الحجم عائقا على أداء المؤسسة حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وبشكل إيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات تبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.¹

رابعاً: تقييم الأداء المالي :

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي في الخطوات التالية:

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها.

المبحث الثاني: علاقة التمويل الذاتي بالأداء المالي

إن بقاء المؤسسة واستمرار نشاطها يتوقف على وضع أهداف طويلة المدى وتخصيص الموارد الضرورية لتحقيقها؛ وتسعى الإستراتيجية المالية إلى تحقيق عدة أهداف مختلفة ومتنوعة من أهمها الحفاظ على الموارد المالية وتحقيق معدلات نمو تساير على الأقل معدلات نمو السوق والمؤسسات المنافسة.

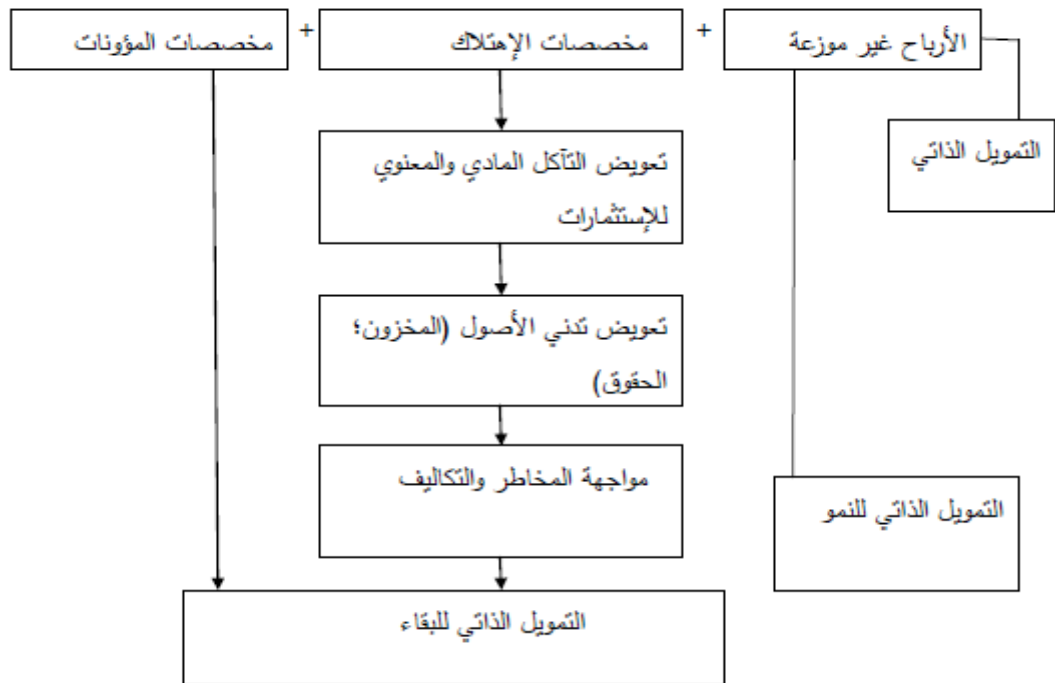
1 - محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 52 - 51.

المطلب الأول: دور التمويل الذاتي في تمويل الاحتياجات المالية

تعتمد المؤسسة على التمويل الذاتي بشكل أساسي في تمويل احتياجاتها المالية لأنه مورد داخلي ناتج عن النشاط العادي لها وهذا من أجل تحقيق هدف البقاء والاستمرار في قطاع نشاطها والنمو والتوسع الذي يضمن لها الزيادة أو الرفع في قيمتها وذلك من خلال العناصر المكونة لرصيد التمويل الذاتي والذي يتكون عادة من ارباح غير موزعة (محتجزة) ومخصصات الاهتلاكات ومخصصات المؤنات والذي يتحدد بهم الدور الفعال في تحقيق تمويل احتياجات المؤسسة المالية.

والشكل الموالي يبين دور عناصر التمويل الذاتي في تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة:

الشكل رقم (03): التمويل الذاتي والاحتياجات المالية



المصدر: إلياس بن ساسي؛ تمويل احتياجات النمو الداخلي؛ مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية؛ إدارة أعمال؛ كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية؛ جامعة ورقلة؛ 2002؛ ص38.
 حسب الشكل أعلاه نجد أن للتمويل الذاتي هدفين أساسيين يتحددان من خلال العناصر المكونة له¹:

- **التمويل الذاتي للبقاء:** تضمن المؤسسة بقاء واستمرار نشاطها بواسطة مخصصات الإهلاك التي تغطي التآكل المادي والمعنوي للاستثمار؛ وبالتالي ضمان الموارد الضرورية للاستثمار في

1 - إلياس بن ساسي؛ تمويل احتياجات النمو الداخلي للمؤسسة؛ مرجع سبق ذكره؛ ص39.

النشاط الأساسي؛ أما بخصوص مؤونات تدني الأصول المتداولة ومؤونات الأخطار والتكاليف فهي اعتمادات مالية تحتفظ بيا المؤسسة لمواجهة تدهور الأصول.

- **التمويل الذاتي للنمو:** يتحقق النمو بواسطة الأرباح الصافية بعد توزيع الأرباح؛ حيث تمول الإستراتيجيات النمو عن طريق استراتيجيات التنويع والتميز.

المطلب الثاني: التمويل الذاتي والاستقلالية المالية

إن تحقيق مستوى تمويل ذاتي مرتفع يمكن المؤسسة من اكتساب عدة إيجابيات أهمها:

- تحقيق هدف الاستقلالية المالية والاستمرارية في التمويل؛ وذلك بالرغم من توافر عدة مصادر للتمويل تضمن للمؤسسة استقرار تمويلها كرفع رأس المال والاستدانة المتوسطة والطويلة الأجل؛ حيث يلعب التمويل الذاتي دوراً مزدوجاً؛

- يساهم في استبعاد المخاطر المتعلقة بالبيئة المالية؛ كتوقف عن الدفع ومخاطر العسر المالي؛ يعتبر الركيزة الأساسية لإعداد مخطط التمويل؛ وذلك لأن الوسطاء الماليين لا يمنحون اعتمادات مالية إلا عند مستوى تمويل ذاتي يضمن قدرة المؤسسة على السداد.

أما في حالة ضعف التمويل الذاتي؛ تلجأ المؤسسة إلى فتح رأس مال للمساهمة وهذا يفقدها هامش السيطرة على رأس المال بشكل كمي أو جزئي؛ حيث تخضع لقيود المساهمين وبالتالي تظهر صعوبات في استعادتها لقدرتها على التمويل الذاتي.

المطلب الثالث: التمويل الذاتي و النمو الداخلي

يعبر عن النمو الداخلي المتتالي للأموال الخاصة الذي يتم بواسطة النتائج الصافية ويتحدد نمو الأموال الخاصة بالمردودية المادية ومعدل الأرباح الغير موزعة كما يلي¹:

$$G = RF (1-d) \quad \text{حيث:}$$

g : معدل نمو الأموال الخاصة (النمو الداخلي) ؛

RF : معدل المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة) ؛

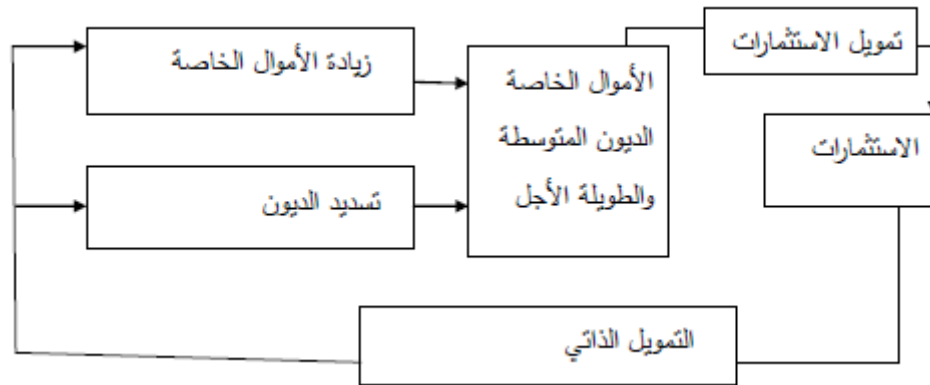
d : معدل توزيع الأرباح.

1 - قدرتي عبد المجيد ؛ دادن عبد الوهاب ؛ تحليل المنطق المالي لنمو المؤسسات كاسلوب لتقييم الاداء المالي؛ المؤتمر الدولي حول الاداء المالي المتميز للمنظمات و الحكومات ؛ جامعة ورقلة ؛ أيام 8-9 مارس 2005 ؛ ص 525.

معدل النمو الداخلي يعبر عن نمو وسائل التمويل وتأثيرها على معدل نمو النشاط حيث يمثل التمويل الذاتي الوسيلة الأساسية للرفع المالي من المردودية المالية؛ ومن ثم زيادة الأموال الخاصة.

والشكل التالي يوضح دور التمويل الذاتي في دعم الأموال الخاصة.¹

الشكل رقم (04): التمويل الذاتي ونمو الأموال الخاصة



المصدر : إلياس بن ساسي؛ تمويل احتياجات النمو الداخلي للمؤسسة؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 40.

إن الفوائض المالية المحققة على شكل تمويل ذاتي توجه نحو تسديد الديون المحققة؛ حيث ترتفع قدرة المؤسسة على السداد وتدعيم الأموال في شكل احتياطات أو نتائج رهن التخصيص؛ وهذا يؤدي إلى توسيع حجم الاستثمار؛ الأمر الذي يساهم في إمكانية الرفع في مستوى التمويل الذاتي وتحقيق أهداف النمو.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة للتمويل الذاتي و الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

سننتقل في هذا المبحث إلى الدراسات المتعلقة بأثر التمويل الذاتي على الاداء المالي، حيث سنقوم بعرض بعض الدراسات الملزمة بهذا الموضوع و نقوم بالتعليق عليها و تقييمها.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

سنتناول الدراسات السابقة التي تطرقت الى التمويل الذاتي والاداء المالي، والتي نذكر منها ما يلي:

1 - إلياس بن ساسي ؛ تمويل احتياجات النمو الداخلي للمؤسسة ؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 40.

- مذكرة سمية دربال:

قامت هذه الباحثة بانجاز دراسة عنوانها "سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي دراسة مقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2002-2010 "ورقلة " 2011 - 2012 رسالة ماجستير قد جاءت إشكالية كالتالي: "كيف يمكن تحليل سلوك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تمويل نموها الداخلي، وما مدى تأثير حجم المؤسسة على قراراتها المالية ذات الصلة بنموها الداخلي؟ هدفت الباحثة إلي محاولة تحليل الجوانب الاقتصادية والإستراتيجية و المالية لمفهوم نمو المؤسسة الذي يتميز بتعدد جوانبه وتعقدها وتداخلها، ومحاولة تحليل المنطق المالي لنمو المؤسسات الاقتصادية بإبراز العوامل الداخلية المتحكمة في نمو المؤسسات على اخلاف أحجامها واختبار مدى وجود أثر لهذه الأحجام على سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويلها لنموها الداخلي، وقد توصلت إلي مجموعة من النتائج أهمها معرفة الحد الأدنى من المتغيرات المفسرة للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و قد تم الحصول على عوامل رئيسية انطلقا من المتغيرات الأصلية، حيث توصل التحليل بأن مجموعة العوامل المفسرة لسلوك المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تمويل نموها الداخلي والمستخرجة من العوامل الأولية هي: سياسة المؤسسة التجارية، مردودية المؤسسة، الأداء الاقتصادي للمؤسسة، الهيكل المالي، سياسة التمويل، ومردودية الأموال الخاصة. كما ظهرت مجموعة العوامل المفسرة لسلوك المؤسسات الكبيرة في تمويل نموها في: سياسة التجارية، سياسة التمويل، القيمة المضافة، سياسة الاستدانة، الأداء الاقتصادي للمؤسسة، وسياسة التمويل الذاتي.

- مذكرة إلياس بن ساسي :

قام هذا الباحث باجناز مذكرة عنوانها "تمويل احتياجات النمو الداخلي للمؤسسة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب في ورقلة الفترة 1995 . 2002 . ورقلة 2002"، رسالة ماجستير عالجت الإشكالية التالية: ماهي السياسة المالية المثلى لمواجهة الاحتياجات المالية في مرحلة النمو؟ وقد هدف الباحث إجراء دراسة علمية تساعد المسير ومتخذي القرار في المؤسسة الاقتصادية وذلك بهدف إضفاء الطابع العلمي على عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بتمويل الاحتياجات المالية. وتوصل إلي ما يلي: اعتماد المؤسسة الوطنية للتنقيب على تمويل احتياجاتها المالية على معدل التمويل الذاتي للنمو، وتعتمد على الفائض الإجمالي الاستغلال باعتباره رصيد دورة الاستغلال ويسهل في تحديد الفوائض المالية المحققة على مستوى النشاط الأساسي للمؤسسة.

- دراسة زغود تبر (2009) :

وهي مذكرة ماجستير بعنوان: "محددات سياسة التمويل للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية - دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الإقتصادية بالقطاعين العام والخاص في الجزائر لفترة 2003-2007"، وقد طرحت الباحثة الإشكالية التالي: ماهي العوامل المحددة لسياسة التمويل للمؤسسة الإقتصادية بالقطاعين العام والخاص في الجزائر؟

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

-محاولة بناء نموذج تجريبي لغرض تفسير السلوك التمويلي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية بالقطاعين العام والخاص بإستخدام أدوات التحليل الإحصائي؛

-إختبار قدرة النظرية المالية الحديثة على تفسير السياسة التمويلية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية؛

-الكشف عن أهم الصعوبات التي تعاني منها مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر فيما يخص سياسة الإقتراض من البنوك؛

-محاولة تقييم الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتتها المؤسسة العمومية الجزائرية في بداية التسعينات بسبب الخلل في هيكلها التمويلية.

- دراسة عبد الغني دادن :

بعنوان : "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الإقتصادية،مجلة الباحث كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية ، العددالرابع ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة،2006". طرح الباحث إشكاليته ماهي العلاقة بين القيمة والأداء المالي؟

يحاول الباحث من خلال هذا المقال إلى تسليط الضوء على جانب جد هام في تقييم المؤسسات الإقتصادية ، ألا وهو موضوع الأداء المالي والقيمة، حيث يهدف المقال إلى ما يلي:

- تحليل المؤشرات الإقتصادية والمالية للأداء المالي والتي يمكن إعتمادها كمتغيرات مفسرة (مستقلة) للقيمة كمتغير تابع؛

-تحليل العلاقة بين مؤشرات القيمة والأداء؛

-الإسهامات الأمريكية ومختلف الدراسات حول القيمة والأداء؛

-تحديد علاقة الهيكل المالي بالقيمة والأداء .

وقد خلصت الدراسة إلى أن قيمة المؤسسة وأدائها المالي على مجموعة من العوامل يمكن إعتبارها محددات مفسرة لكل من القيمة والأداء المالي . وبالنسبة لمختلف الإسهامات التي أدلى بها من الرواد في ميدان مالية المؤسسة، تبين وجود علاقة ديناميكية بين الأداء المالي والقيمة .

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

-دراسة(FENG AND WANG, 2001)

بعنوان : "CONSIDRING THE FINANCIAL RATIIONS ON PERFORMANCE EVALUATIONS OF HIGHWAY BUS INDUSTRY"

هدفت الدراسة الى بناء نموذج لتقييم أداء شركات النقل السريع في تايوان مع الأخذ بعين الإعتبار النسب المالية، وذلك من خلال:

- إعادة هيكله نماذج سابقة من أجل تشكيل معايير أداء تشمل الجوانب المالية المتعلقة بالنقل؛
- تقسيم معايير الأداء إلى ثلاثة أنواع : الإنتاج، التسويق والتنفيد، وذلك طبقا إلى دورة الأنشطة التشغيلية، حيث تم تشكيل مجموعة من النسب لكل نوع من معايير الأداء كما يلي: 17 نسبة تتعلق بالإنتاج، 16 نسبة تتعلق بالتسويق، 23 نسبة تتعلق بالتنفيذ؛
- صياغة ثلاث أنواع من النسب: النسب المالية، النسب المتعلقة بالنقل و النسب المختلطة (جانب مالي و جانب نقل) .

قد أعدت هذه الدراسة بناء على البيانات التشغيلية لشركات النقل السريع عام 1997، وقد طبق الباحثان هذا النموذج عن طريق دراسة حالة "STUDY CASE" لأربع شركات نقل سريع لتقييم أدائها، و ذلك بعد إستبعاد ثلاث شركات بسبب عدم كفاية البيانات المالية التي تم الحصول عليها لهذه الشركات.

وقد بينت نتائج الدراسة أن هذه المؤشرات المتعلقة بالنقل تعتبر أكثر ملائمة لقياس كفاءة الإنتاج من النسب المالية والنسب المختلطة أما كفاءة التنفيذ فيتم الحكم عليها بشكل أفضل عن طريق النسب الحالية وعموما قد بينت نتائج الأداء لشركات النقل السريع تكون أكثر شمولية إذا تم الأخذ بعين الاعتبار كل من النسب المالية، النسب المتعلقة بالنقل والنسب المختلطة.

- دراسة فتوح(2003 ؛ fattouh)

"تركيب هيكل رأس المال في كوريا الجنوبية" Capital Structure in South Korea

مجلة البحث ؛ جامعة الجزائر؛ 2003/04

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تركيبة الهيكل المالي وتحديد نسبة الديون طويلة وقصيرة الأجل في شركات كوريا الجنوبية ؛ وقد هدفت الدراسة إلى تقييم التغير في نسبة الديون في الشركات الكورية خلال فترة 1992-2001 و استخدمت الدراسة مجموعة من المنهجيات لفحص التغير الذي يحدثه معدل الديون على الشركات عبر الزمن؛ وأجريت الدراسة على 4832 شركة كورية مدرجة في السوق المالي الكوري؛

حيث تم الاعتماد على البيانات الواردة في الميزانيات العمومية لتلك الشركات من الفترة 1992 وحتى 2001.

وقد توصلت الدراسة إلى أن شركات العينة لا تنفي العلاقة بين هيكل رأس المال ومحدداته التي وجدت في الدول الأخرى (معدل نمو المبيعات؛ هيكل المنافسة؛ هيكل الأصول؛ اتجاهات الإدارة؛ اتجاهات المقرضين). بمعنى آخر أثبتت الدراسة أن هناك علاقة بين هيكل رأس المال وبين معدل نمو المبيعات؛ هيكل المنافسة؛ هيكل الأصول؛ اتجاهات الإدارة ؛ اتجاهات المقرضين.

المطلب الثالث: تقييم الدراسة الحالية

من خلال ما قدمناه من دراسات تطبيقية سابقة سنقوم في هذا المطلب بتقييم مختلف الدراسات مع موضوعنا لإيجاد أوجه التشابه والاختلاف.

أولاً: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

بعد التطرق الي الدراسات السابقة سيتم تقديم اوجه الاختلاف والتشابه بينهما وبين دراستنا الحالية:

سمية دربال: قامت الباحثة بإجراء دراسة مقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المؤسسات الكبيرة وهذا ما يعطىء توضيحات أكثر في المجال من حيث النتائج في حين اقتصرت الدراسة الحالية على المؤسسة المينائية لسكيدة.

أما فيما يتعلق بنتائج الدراسة فقد قامت الباحثة بعرض النتائج بشكل مفصل بحيث قسمت النتائج حسب الأدوات الإحصائية المستخدمة لجمع البيانات ومن ثم مناقشة وتحليل النتائج بشكل عام وقد اتبعت هذا الأسلوب حتي يسهل استنباط واستخلاص النتائج بشكل دقيق أما الدراسة الحالية ركزت على التمويل الذاتي ونسبه ونسب المالية و مؤشرات التحليل المالي والمردودية.

دراسة إلياس بن ساسي: تعتبر هذه الدراسة محل المعالجة موضوع البحث حبيث الباحث قام بإجراء دراسة الحالة على المؤسسة الوطنية للتقريب اعتمد الباحث على الأسلوب الإحصائي واستعان بالعديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية لتوضيح جوانب الإشكالية بشكل أكثر دقة كما استعان الباحث بجملة هائلة من المراجع العلمية الأجنبية وهذا ما زاد البحث قيمة أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت على التمويل الذاتي ونسبه ونسب المالية و على مؤشرات التحليل المالي والمردودية كما ذكرنا سابقا.

دراسة زغود تير: قامت الباحثة بعرض مشكلة الدراسة بشكل عام ومفصل والأدوات المستخدمة في الدراسة لي جمع البيانات وقياس متغيرات الدراسة ومن ثم أساليب التحميل الإحصائي ثم تحديد واختيار النموذج وذلك بتحميل الانحدار المتعدد للنموذج الكامل وتحميل الانحدار التدريجي و أخيرا تحميل النتائج. أما الدراسة الحالية فقد ركزت على التمويل الذاتي والأداء المالي ومؤشرات التحليل المالي النسب المالية والمردودية.

دراسة عبد الغني دادن: ركز الباحث في هذه الدراسة على الأداء المالي وتقييمه مثل دراستنا إلا أنه يختلف على أنه ركز بشكل كبير على قيمة المؤسسة.

2- أوجه التشاب والاختلاف بالنسبة للدراسات باللغة الأجنبية:

FENG AND WANG: عرض الباحث مشكلة الدراسة لأهم القرارات الاقتصادية بخصوص بناء نموذج لتقييم الاداء بالاعتماد على النسب المالية باستخدام عينة من مجتمع الدراسة تقوم على استبيان وتحميل النتائج المتوصل إليها أما دراستنا فقد اعتمدنا على دراسة حالة المؤسسة المينائية واستخدمنا التمويل الذاتي ومختلف نسبه وكذلك المردودية وتحميل النتائج المتوصل إليها.

دراسة فتوح : عرض الباحث مشكلة الدراسة باستخدام عينة من المؤسسات واعتمدت في ذلك على البيانات والميزانيات المالية وتحميل النتائج المتوصل إليها أما دراستنا فقد اعتمدت على دراسة حالة المؤسسة المينائية وركزنا في ذلك على التمويل الذاتي ومختلف النسب المالية والمردودية.

ثانيا: موقع الدراسة

تعتبر هذه الدراسة التي كانت تهدف إلى معرفة أهم العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و التعرف على أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة ؛ لأن التمويل يعتبر من أهم القضايا المهمة بالنسبة للمؤسسات؛ هذا العمل مجرد تكملة لسلسلة من البحوث و الدراسات السابقة التي

تناولت موضوع التمويل الذاتي و الأداء المالي و التي انجزت في مختلف الجامعات سواء داخل الوطن وخارجيه ؛ وتعتبر أيضا محطة تستند إليها البحوث اللاحقة.

مايميز الدراسة الحالية عن معظم الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها في الفصل الأول كان هدفها معرفة أثر التمويل الذاتي على أداء المؤسسة، و تتميز كذلك في طريقة المعالجة المعتمدة من أجل الوصول إلى إجابات أو إستنتاجات للفرضيات، وإستخدام المنهج الوصفي و المنهج التحليلي الذي يلائم طريقة imrad، أما عن سابقتها إعتمدت على المنهج الوصفي، ومن حيث بيئة الدراسة فتميزت الدراسة الحالية على أنها تمت في الشمال الشرقي الجزائري (سكيكدة) أما الدراسات السابقة فكانت معظمها في مناطق مختلفة ومتنوعة من داخل وخارج الوطن، و بالنسبة لعينة الدراسة فيتمثل مجتمع وعينة الدراسة الحالية في المؤسسة المينائية e.s.b سكيكدة أما الدراسات السابقة كان مجتمع دراستها يتمثل في مجموعة من الشركات والمؤسسات مختلفة.

خلاصة الفصل:

لقد تبين من خلال هذا الفصل أن التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة، حيث استخلصنا أنه عبارة عن الأموال المتولدة من خلال ممارسة النشاط الخاص بالمؤسسة والتي لا يتم توزيعها على أصحاب المؤسسة حيث يضمن تمويل نشاط المؤسسة ذاتيا دون الحاجة الى اللجوء لأطراف ومصادر خارجية للتمويل وهو ما يمنحها طابع من الاستقلالية المالية هذامن جهة ، كما تناولنا من جهة أخرى الاداء المالي الذي له أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و ذلك من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، الذي يتم من خلال إستخدام المؤشرات و النسب المالية بالإضافة إلى تطرقنا الى علاقة التمويل الذاتي بالاداء المالي و دراسات سابقة،

وسنحاول من خلال الفصل التطبيقي دراسة أثر التمويل الذاتي على الأداء المالي في المؤسسة المينائية لسكيدة بهدف تقييم الأداء المالي لها.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية للمؤسسة

المينائية لسكيدة

التمهيد:

بعد أن قمنا بإستعراض مختلف محاور الدراسة النظرية من خلال الفصل الأول، سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الواقع العملي من خلال دراسة الوضعية المالية المؤسسة المينائية لسكيدة كنموذج تطبيقي، التي تعتبر أهم المؤسسات الاقتصادية في مجال نشاطها، والقيام بالتحليل والتفسير لنتائج الدراسة التطبيقية، لهذا ويقصد الإحاطة بكل جوانب الموضوع سنقوم بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة و مصلحة التريص.

المبحث الثاني: معالجة البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة و مصلحة التربص

تعد المؤسسة المينائية لسكيكدة من أهم الأقطاب الاقتصادية في الجزائر وعنصرا فاعلا في النشاط الاقتصادي، وهذا نظرا لعدة عوامل ومن هذا المنطلق سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم أهدافها ووظائفها وكذلك هياكلها التنظيمية.

المطلب الأول: بطاقة تعريفية عن المؤسسة ميدان التربص

أولا: لمحة تاريخية عن المؤسسة:

ما بين القرن السابع والثامن ما قبل الميلاد أسس القرطاجيون إمبراطوريتهم والتي امتدت حدودها إلى غاية شمال إفريقيا حيث أن خليج النوميديين ساعد على تأسيس مبسط تجاري للسلع، فبتحطيم قرطاجة في 147 ق.م أسس الرومان مدينة روسيكادا المعروفة حاليا بسكيكدة، حيث يعد مينائها من أهم الموانئ في الجزائر، وهو منطقة عبور مما أتاح له احتكار النقل والقيام بدور الوساطة التجارية عبر البحر، هذا ما يميز الوضعية الجغرافية لميناء سكيكدة والذي جعله يلعب دور في تنمية الاقتصاد الوطني حيث يعالج قرابة 25% من المبادلات التجارية الجزائرية عن طريق البحر.

وحتى نهاية 1839 م كان الميناء عبارة عن مرفأ صغير، بني من أعمدة من الحديد الصلب حيث لا تستطيع السفن القيام بعملية التفريغ مباشرة على أرضيته بل تفرغ حمولتها على رمال شاطئ خليج سطوره المتواجد على بعد 3 كلم غرب المرفأ، ثم تحمل هذه السلع على عربات مسطحة والتي توصلها إلى سكيكدة المدينة.

وبعد تحول مدينة فيليب Philippe ville إلى بلدية سنة 1948، ومع التطور الجديد، طرحت إشكالية التحول المحلي وكذا إمكانية بناء ميناء يلبي جميع متطلبات الحركة التجارية، و إن كان من الممكن بناؤه أين يتم ذلك؟ في سطورة أم في سكيكدة ؟

وهذا المشروع الابتدائي كان يتضمن في دراسته التقنية مايلي:

- خليج كبير يوصل الميناء من الشرق الى الشمال.
- خليج ثاني لغلق الميناء من الغرب مع ترك ممر للدخول.
- أرصفة تحتوي على مسطحة مملوءة ذات مساحة تقدر بـ15 هكتار، تتمركز جنوب المدينة.

وكان المشروع النهائي المصادق عليه إبان الاستعمار الفرنسي سنة 1860 وقد شمل هذا المشروع:

- بناء الحاجز الكبير في الناحية الشرقية وإنشاء أرضية الميناء قرب الأمامية من الناحية الغربية.
- بناء الحاجز الكبير والذي يمتد على طول 1400متر.
- بناء حاجز أفقي لتكوين حوض مائي لإنشاء ميناء مؤقت.
- بناء حاجز القصر الأخضر chateau vert وبصفة نهائية المساحة الأمامية للميناء، وقد

- انطلقت الأشغال بهذا المشروع سنة 1861 م.
- فمن سنة 1891 م إلى سنة 1959 م اقتصرت العمليات على ما يلي:
- تمديد طول الحاجز الكبير بـ 225 م وذلك من 1891 إلى 1897.
- بناء مساحات غير مغطاة وأرصفة جديدة من 1930 إلى 1957.
- بناء رصيف القصر الأخضر على الحاجز الذي يحمل نفس التسمية والذي انطلقت به الأعمال سنة 1959م لتنتهي في عام 1964م والذي ازداد طوله بـ 290م وقد دشّن عام 1985م ومن خلاله ارتفعت طاقة الاستقبال للميناء. وترميم الرصيف المسمى مرينال Marinelle .
- أن تسيير ميناء سكيكدة كان مضمون من طرف الغرفة التجارية والصناعية منذ الاستقلال
- 1971- 1982 تسيير ميناء سكيكدة أصبح من طرف الديوان الوطني للموانئ والذي تم إنشائه في 13 ماي 1971م مهمته تتمثل في:
- تسيير واستغلال الهياكل القاعدية للميناء ومن أجل أيضا تطوير الميناء وتسيير الأملاك العمومية المينائية.
- عام 1982، في 14 أوت 1982 تم إنشاء المؤسسة المينائية لسكيكدة تحت شكل قانوني مؤسسة اجتماعية عمومية ذات طابع اقتصادي تحت وصاية وزارة النقل بغرض استرجاع مختلف النشاطات المينائية التي كانت مسيرة من طرف الديوان الوطني للموانئ ENP.
- عام 1989 وبتطبيق المرسوم 88-01 بتاريخ 12/01/1988 الذي يتضمن توجيه المؤسسات العمومية. المؤسسة المينائية لسكيكدة تحولت بتاريخ 21/03/1989 إلى مؤسسة عمومية اقتصادية مستقلة ذات أسهم برأسمال اجتماعي قدره 10.000.000 دج
- عام 1995 م الزيادة الأولى لرأسمال الاجتماعي في 30 أوت 1995م والذي أصبح يقدر بـ 135.000.000 دج.
- عام 1998 إعادة هيكلة القطاع المينائي بتطبيق القانون 98-05 وفقا للقانون البحري والذي يتضمن خلق ثلاث مديريات جهوية مينائية في الجزائر.
- عام 2003 تم تحويل أسهم المؤسسة المينائية لسكيكدة من المجمع العمومي للكيمياء الصيدلة الخدمات إلى مؤسسة تسيير مساهمات الدولة للموانئ.
- عام 2004 الزيادة الثانية لرأسمال الذي أصبح قدر بـ 800.000.000 دج وكانت مبرمجة لدخولها إلى بورصة الجزائر لكنها ألغيت لأسباب لا تعلمها المؤسسة.
- عام 2005 تم فصل موانئ الصيد عن قطاع الموانئ التي أصبحت بدورها تابعة لوزارة الصيد البحري كما تم في أواخر 2005 فصل تسيير ميناء الهيدروجين الذي أصبح تابع لوزارة الطاقة والمناجم C.T.H.

ثانيا: تعريف المؤسسة المينائية لسكيدة E.P.S.:

تأسست المؤسسة المينائية لسكيدة بمقتضى المرسوم رقم 284/82 الذي صدر بتاريخ 14 أوت 1982 م أي في خضم برنامج إعادة الهيكلة للمؤسسات، حيث أسندت إلى هذه المؤسسة التي كانت على عائق الوحدة المنحلة والتي عن طريق إعادة هيكلتها أنشئت المؤسسة المينائية لسكيدة وهذه الوحدات هي:

- الديوان الوطني للموانئ LONP .

- الشركة الوطنية للشحن والتفريغ SONAMA.

- الشركة الوطنية لشحن البواخر CNAN.

وبعد إعادة الهيكلة أنشأت المؤسسة المينائية لسكيدة برأسمال قدره 100.000.000 دج بتاريخ 1989/03/21، تحصلت المؤسسة على استقلاليتها وأصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية حسب القانون رقم: 01/88 المؤرخ في 1988/01/12 ولقد تحولت الى شركة مساهمة برأسمال قدره 135.000.00 دج.

وتحتوي المؤسسة على 5 موانئ، تتربع على مساحة قدرها 30 كلم² ومن أهم هذه الموانئ مايلي:

- ميناء النقل والمرسى وسطوره والمختص في نشاطه لعمليات الصيد.
- ميناء مزدوج يعتبر من أقدم الموانئ وهو الميناء التاريخي للمدينة ويتضمن كل النشاطات التجارية لمختلف السلع إلى جانب المحروقات.
- ميناء الهيدروكربون وهو من أحدث الموانئ.

ثالثا: أهداف ووظائف المؤسسة المينائية لسكيدة :

للمؤسسة المينائية لسكيدة عدة أهداف ووظائف منها:

1- أهداف المؤسسة المينائية لسكيدة :

تسعى المؤسسة المينائية جاهدة لتحقيق عدة أهداف أهمها:

- الرفع من تنمية الاقتصاد الوطني والسعي إلى تحقيق أرباح لمتابعة النشاط.
- احتلال مكانة هامة في ميدان النشاط المينائي خاصة في ظل اقتصاد السوق.
- تقديم الخدمات في أحسن الظروف وبأحسن التكاليف.
- مساعدة المؤسسات الوطنية في عملية الاستيراد والتصدير.
- المساهمة بإمداد الاقتصاد الوطني بما يحتاجه.
- إعطاء صورة واضحة عن المؤسسة لجميع المتعاملين معها.

2- وظائف المؤسسة المينائية لسكيدة:

بعكس المؤسسة الإنتاجية نجد أن المؤسسة المينائية مؤسسة خدمية، يتمثل نشاطها الأساسي في تقديم الخدمات وبالتالي ليس لها مخازن لاستغلالها في تخزين البضائع لإعادة بيعها على حالها، ولكن لديها مخازن تستخدمها لتخزين المواد واللوازم والمعدات التي تستعملها لذاتها أو تستغل لفائدة الزبائن الذين يضعون سلعهم كأمانة لدى المؤسسة، وبما أن غاية الميناء هي عبور البضائع في أحسن الظروف الأمنية التجارية والاقتصادية فإن تحقيق هذه الغاية يتطلب وضع نموذج تنظيمي وتسيير ناجح وكذا ضمان خدمات عامة عبر الوظائف الرئيسية الثلاث التالية:

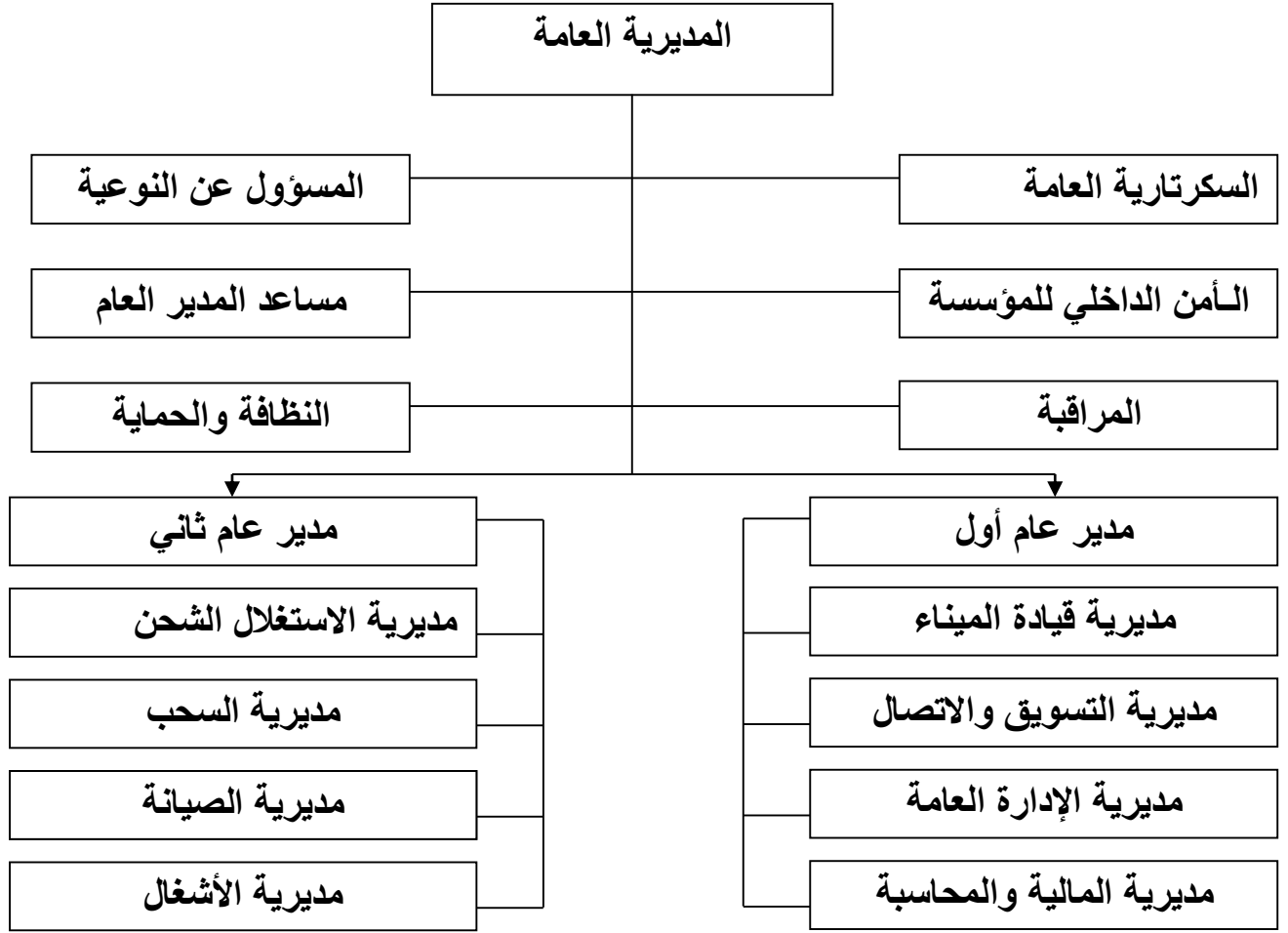
- وظيفية الصيانة والتطور.
 - وظيفة الاستغلال بمختلف أنواعها.
 - وظيفة الشرطة المينائية.
- وبالإضافة إلى هذه الوظائف، هناك وظيفتان هامتان هما:

- أ. وظيفة التسيير.
 - ب. وظيفة الرقابة والمحافظة على الأملاك المينائية.
- وأهم الأنشطة التي تمارسها المؤسسة:
- شحن وتفريغ البضائع.
 - الاستيراد والتصدير.
 - تسيير الاستغلال العمومي والأملاك.
 - تسيير الاستغلال العمومي والأملاك.
 - تنفيذ أعمال الصيانة وتسيير المنشآت المينائية.
 - تنظيم حركة المرور والمحطة بصفة عامة وكذا عملية التفريغ.
 - الوقاية من حرائق المنشآت والملاحة البحرية وكذا التلوث.
 - الاستغلال الجيد لليد العاملة والمردود الجيد لاستثمارات البنية التحتية.

رابعاً: تقديم المؤسسة المينائية من الناحية التنظيمية**1- الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيدة:**

إن وجود هيكل تنظيمي جيد داخل أي مؤسسة يعتبر الشيء الأساسي للسير الفعال الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف الموجودة ضمن الخطط المرسومة، حيث أنه يقوم على تقييم الأعمال وتحديد المسؤوليات ويتحقق هذا داخل المؤسسة المينائية لسكيدة " EPS " من خلال 08 مديريات تعمل كل واحدة بالتوجيه والإشراف والمتابعة من المديرية.

شكل رقم (05) :الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيدة.



المصدر: عن الإدارة العامة للمؤسسة الوطنية للميناء صادرة بتاريخ 2008/02/26.

2- هياكل ومهام مديرية المؤسسة المينائية لسكيدة:

المؤسسة المينائية لسكيدة كغيرها من المؤسسات العمومية الاقتصادية تتضمن هيكل تعمل من خلاله على توزيع المهام والمسؤوليات للمدريات التي تتولى عمليات التنسيق والإشراف فيما بينهم ويظهر ذلك من خلال:

- المديرية العامة:

- تعتبر المديرية العامة العمود الفقري للميناء، من حيث أغلبية الصلاحيات ومن بين مهامها:
- الإشراف المباشر على باقي المديريات.
- إتباع التطبيق الحسن لتسيير المؤسسة في إطار سياسة التنمية الوطنية.
- التنسيق بين مختلف المديريات.
- الإشراف على مجلس الإدارة الذي يتكون من مساهمين إلى جانب بعض المهام الأخرى.

- **مديرية قيادة الميناء:**
- وتتقسم إلى دائرتين وهما:
- أ- **دائرة مساعدة السفن:** من مهامها مايلي:
- القيام بسحب البواخر وربطها.
- القيام بعملية إرشاد السفن.
- وضع الزوارق تحت إشراف مسؤولي البواخر.
- ب- **دائرة الأمن والشرطة:** من مهامها:
- مراقبة البضائع الداخلة والخارجة من الميناء.
- مراقبة حركة البضائع داخل الميناء.
- تسيير المنارة للإرسال.
- **مديرية سحب البواخر:** من مهام هذه المديرية ما يلي:
- تقديم كل الخدمات المتمثلة في الجر، السحب والدفع للبواخر في عملية الإرساء والإبحار.
- تقديم الساحبات لعملية الإنقاذ في حالة كون أحد البواخر في حاجة الى مساعدة طارئة.
- صيانة العتاد وجعله في أتم الاستعداد للقيام بالمهام على أكمل وجه.
- ضمان سهولة الحركة داخل الميناء للبواخر في حالة حدوث عطب باخرة ما.
- **مديرية الصيانة :** ومهامها هي:
- تسخير الوسائل البشرية والمادية لحساب البواخر والزبائن.
- صيانة العتاد والآلات والمعدات المينائية.
- وتتضمن هذه المديرية على: قسم الصيانة قسم المشتريات قسم التجهيزات.
- **مديرية الأشغال:** تقوم هذه المديرية بإنجاز ومتابعة الأعمال التي توجه من طرف المؤسسة
- كانجاز الهياكل القاعدية وأماكن التخزين داخل المؤسسة.
- **مديرية الاستغلال والشحن والتفريغ:**
- متابعة حركة البضائع منذ وصولها إلى الميناء حتى تسليمها إلى الزبائن .
- الإشراف على عملية الشحن والتفريغ من وإلى الزبائن.
- تأجير المخازن والمساحات للزبائن الدائمين.
- **مديرية الإدارة العامة :** من مهامها مايلي:
- الإشراف على تسيير المستخدمين والشؤون العامة والخاصة بالمؤسسة.

- التكفل بتحليل وتقديم الاقتراحات لبرامج خاصة بالتوظيف، والتكوين وتنقسم إلى:
 - أ- دائرة الموارد البشرية: وتنقسم إلى المصالح التالية:
 - مصلحة الأجور وعقود التأمين.
 - مصلحة التكوين التي تعمل على توظيف، تكوين، وتطوير الموارد البشرية.
 - ب- دائرة الشؤون القانونية: ومن مهامها:
 - إبرام الصفقات وعقود التأمين.
 - تمثيل المؤسسة أمام المحكمة وأقسام الشرطة والدفاع عن حقوق المؤسسة.
- مديرية الدراسات والتسويق والاتصال: تتمثل صلاحيات هذه المديرية في:
 - تطوير وسائل الإعلام للمؤسسة ومتابعة تطبيق البرامج.
 - إعداد الإحصائيات الخاصة بالمؤسسة وتوزيعها على باقي المديرية الموجودة داخل الميناء والتنسيق بين التسويق والاتصال.
- مديرية المحاسبة والمالية:
 - تلعب هذه المديرية دورا هاما في سير باقي المديرية الأخرى، وتعتبر كمرکز لاتخاذ القرارات وتنفيذها وتتكفل بما يلي:
 - تابعة السير المالي والمحاسبي للمؤسسة.
 - المشاركة في وضع القواعد العامة للمؤسسة وذلك من خلال قيامها بالدراسات التي تهدف إلى تحسينها وتطويرها.
 - تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

المطلب الثاني : مديرية المالية والمحاسبة للمؤسسة المينائية لسكيدة:

سنقوم بتكوين نظرة مفصلة و معمقة حول مديرية المحاسبة و المالية من خلال ما يلي:

أولا: تقديم مصلحة المالية والمحاسبة:

إن مصلحة المالية والمحاسبة عنصر حساس وفعال داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة، لكونها متعلقة بالجانب المالي والمحاسبي فالوظيفة المالية داخل المؤسسة تحل حيز كبير وشامل يغطي باقي المصالح الأخرى، وذلك باعتبار المحرك الأساسي لسير النشاط والعمل، وتنقسم مديرية المالية والمحاسبة إلى:

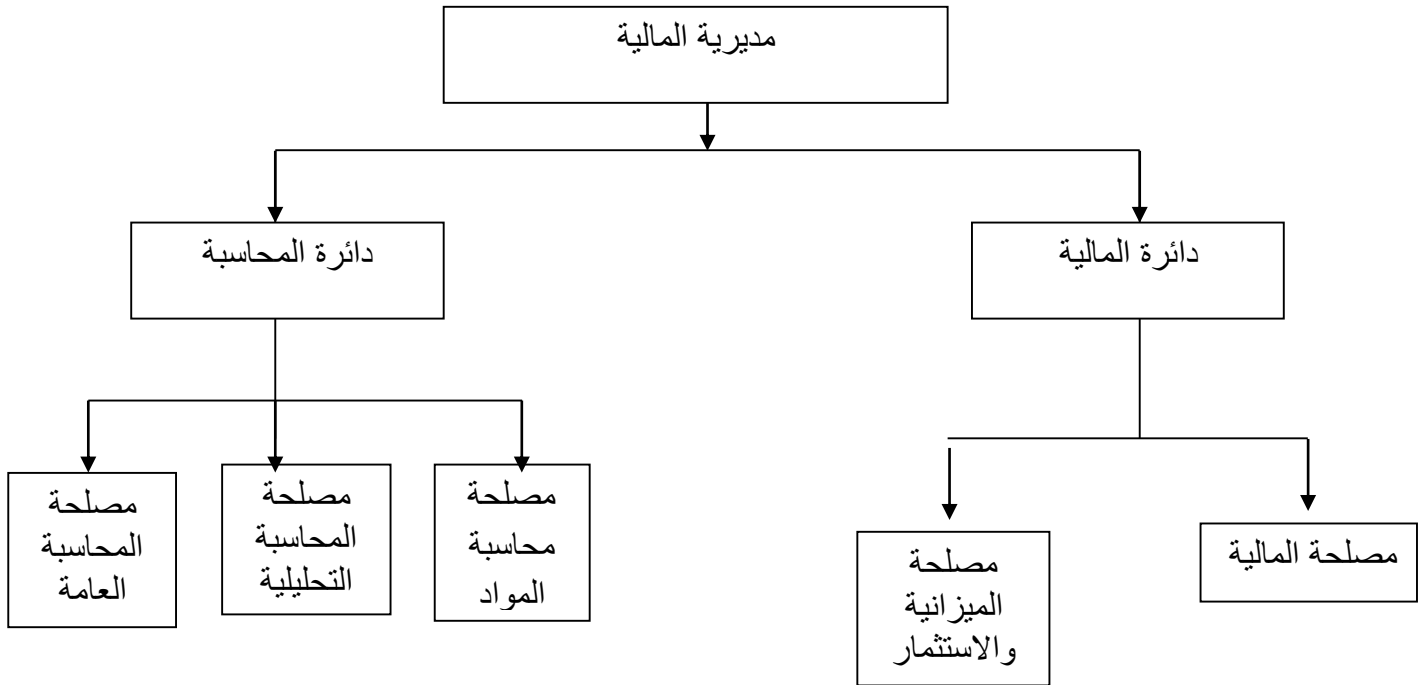
1- دائرة المحاسبة: وتضم هذه الدائرة ثلاث مصالح هي:

1.1 مصلحة المحاسبة التحليلية:

يتم داخل مديرية المالية والمحاسبة باعتبار المؤسسة في أغلب الأحيان لا تتبع نظام المحاسبة التحليلية، ومن بين المهام الموكلة لهذه المصلحة مايلي:

- وضع دليل للمحاسبة التحليلية.
- إعطاء صورة عن نشاط المؤسسة وتحملته من أعباء وتكاليف.
- إعداد في كل ثلاثي تحليل يخص النتائج المحصل عليها لمختلف الأقسام.
- القيام بعملية الجرد الدائم داخل المؤسسة.

شكل رقم (06) : الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية للمؤسسة المينائية لسكيدة.



المصدر: المديرية العامة للمالية و المحاسبة المؤسسة المينائية لسكيدة.

2.1 مصلحة المحاسبة العامة: وتشمل هذه المصلحة على:

قسم العمليات المختلفة: تتمثل مهامه في:

- متابعة فواتير دائنو الخدمات.
- متابعة التسوية لكل حسابات مجموعة المخزونات.
- قسم المشتريات: من مهام هذا القسم:
- البقاء على اتصال مباشر ودائم مع مردودي المؤسسة من أجل ضمان التوريد الدائم.

- استلام الفواتير المرسله من طرق المورد المتعلقة بالمشتريات والتأكد من صحة المعلومات المدونة عليها.

قسم الخزينة:

- متابعة حركة المجموعة الرابعة -الحقوق-
- استلام الفواتير المرسله وتسجيلها محاسبيا.
- دراسة الفواتير والتأكد من صحتها.

3.1 مصلحة التغطية: تشمل هذه المصلحة على:

قسم العلاقات مع الزبائن: الذي يقوم بـ:

- متابعة الفواتير الخاصة بالزبائن.
- تحصيل الحقوق من طرف الزبائن في الآجال المحددة.
- إلغاء الفواتير الخاطئة بقرار من المدير العام للمؤسسة.
- إشعار مصلحة المنازعات عند فوات أجل التسديد من طرف أي زبون بغية متابعته قضائيا.

2- دائرة المالية: وتضم هذه الدائرة مصلحتين هي:

1.2 مصلحة الميزانية والاستثمارات: تتمثل فيما يلي:

- مراقبة الميزانية والقيام بعملية تقييمها ومتابعة الاستثمارات الخاصة بالمؤسسة.
- تقدير المصاريف والإيرادات المتعلقة بالنسبة الماضية
- تحصيل أكبر عدد ممكن من المعلومات المتعلقة بالاحتياجات كل مصلحة وتقسيم هذه المصالح إلى:

قسم مراقبة الميزانية

قسم متابعة الاستثمارات.

2.2 مصلحة العمليات المالية: تتلخص فيما يلي:

- مراقبة عمل المصالح التابعة لها.
- دراسة حالة خزينة المؤسسة بصفة دورية.
- تحصيل قيمة الشيكات إدخال مبالغها في رصيد المؤسسة بعد أن يقوم رئيس المصلحة لملى وثيقة تسمى "تسليمات الشيكات" وذلك إما عن طريق الخصم أين تقوم المؤسسة بدفع مقابل سرعة التحصيل أو عن طريق الخصم أين تقوم المؤسسة بدفع مقابل سرعة التحصيل أو عن طريق الصندوق أين تكون المدة محددة بيومين إذا كان داخل سكيكدة، وإذا كان خارجها بـ:15 يوما. إضافة إلى وثيقة أخرى "وثيقة الإيرادات" والتي يتم إمضاءها من طرف رئيس المصلحة ومدير المالية والمحاسبة.

- إعداد جدول التقارير البنكية، بهدف التأكد أن رصيد المؤسسة بالبنك مساويا لرصيد البنك بالمؤسسة.

ثانيا: علاقة مديرية المحاسبة والمالية مع باقي المديریات:

هناك علاقة تربط هذه المديریات بالمديریات أخرى وذلك لكونها مركز تنفيذ القرارات والاتصال بها يكون مستمر عند الحاجة.

1-علاقتها بمديرية الاستغلال:

تقوم هذه المديرية بالفواتير المعدة والموقعة من طرف المدير كما تقوم بتقديم عناصر حساب ميزانية التشغيل سنويا.

2- علاقتها مع مديرية قيادة الميناء:

تزويدها بالتوقعات الخاصة بالتكاليف والإيرادات التي تطمح إلى تحقيقها وتقديم لها فواتير الإيرادات والنفقات لتنفيذها.

3- علاقتها مع مديرية الصيانة والأشغال:

تسلم مديرية الصيانة والأشغال فواتير إذن الدخول إلى المخازن وإذن الطلبات للتسوية إلى جانب طلبها لتحرير الشيك لتسديد الطلبات المستوردة كما توضح هذه المديرية الاحتياجات السنوية فيما يخص قطع الغيار للإستيراد من الخارج.

4- علاقتها مع مديرية الإدارة العامة:

تقوم دائرة الموارد البشرية "الإدارة العامة" بتسليم الأجور الشهري للعمال والتكاليف الاجتماعية من أجل تسوية وضعيتهم، كما تقدم لها فواتير شراء المواد والمعدات المختلفة من أجل التسوية مع مواردها، وتقدم لها أيضا التوقعات السنوية للتكاليف من أجل إعداد ميزانية التشغيل والاستثمارات التقديرية.

المبحث الثاني: معالجة البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

تم التطرق في هذا المبحث إلى عرض وتحليل الميزانية و جدول حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة للمؤسسة المينائية سكيدة حسب النظام المحاسبي المالي بغية معرفة اثر التمويل الداتي على الاداء المالي، للفترة مابين (2019-2021)، وكذلك التحليل بواسطة مكونات التمويل الداتي ونسب المالية و مؤشرات التحليل المالي والمردودية.

المطلب الاول: عرض وتحليل الميزانية المالية.

تضمن هذا المطلب الميزانية المالية التي تعدها المؤسسة كل نهاية سنة مالية وميزانية المالية المختصرة، والتي يتم الاعتماد عليها لدراسة الأداء المالي للمؤسسة للفترة ما بين (2019-2021).

المعالجة البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة:

1- عرض الميزانية المالية المفصلة:

جدول رقم (01): جدول الأصول من الميزانية المالية للفترة ما بين (2019-2021).

2021	2020	2019	الأصل
			أصول غير جارية
98392687,21	98392687,21	98392687,21	فارق الاقتناء - المنتج الايجابي أو السلبي
30774893,34	6029008,61	9884239,99	تثبيات معنوية
9677717784,37	10012879115,51	10668850986,34	الاصول الثابتة
2179221413,11	2179221413,11	2179221413,11	أراضي
2165202976,36	2354613367,57	2608690564,09	مباني
5102281751,50	5232191893,03	5618245768,94	تثبيات عينية أخرى
231011643,40	246852441,80	262693240,20	تثبيات ممنوح امتيازها
3717103435,61	3612967123,84	3473132790,24	تثبيات جاري انجازها
9127161250,92	8088876856,67	6155027934,18	تثبيات مالية
32000000,00	32000000,00	-	سندات موضوعة موضع معادلة
569000000,00	569000000,00	628500000,00	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
7749000000,00	6749000000,00	4899000000,00	سندات أخرى مثبتة
2936964,78	2711300,50	36323550,50	القروض والأصول الغير جارية
774224286,14	736165556,17	591204383,68	ضرائب مؤجلة على الأصل
22651150051,45	21819144791,84	20405288637,96	مجموع الأصل غير أصول جارية
			أصول جارية
648194481,09	597942249,55	588918382,45	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ

1430118476,05	1088542038,62	1669856901,16	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
315104261,25	178200053,56	278550480,97	الزبائن
1078738014,13	290416548,99	354036203,70	المدينون الآخرون
36276200,67	619925436,07	1037270216,49	الضرائب وما شابهها
-	-	-	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
3773094316,87	4540331548,76	3908937837,55	الموجودات وما شابهها
1773083860,00	1000921158,00	1270000000,00	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
2000010456,87	3539410390,76	2638937837,55	الخبزينة
5851407274,02	6226815836,93	6167713121,16	مجموع الأصول الجارية
28502557325,47	28045960628,77	26573001759,12	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

جدول رقم(02): جدول الخصوم من الميزانية المالية للفترة ما بين (2019-2021).

2021	2020	2019	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
9000000000,00	9000000000,00	9000000000,00	رأس مال الصدارة
-	-	-	رأس مال الغير مطلوب
9852975016,00	9704996484,57	9651707103,38	علاوات واحتياطيات- (احتياطيات مدمج)
-	-	-	فوارق إعادة التقييم
0.00	0.00	0.00	فارق المعادلة
2664480296,82	2248561685,58	1652373461,00	النتيجة صافية
-	-172083154,15	-582584079,81	رؤوس الأموال الأخرى (الخاصة ترحيل من جديد)
-	-	-	الوحدات
-	-	-	حصة الشركة المدمجة
-	-	-	حصة ذوي الأقلية
21517455312,82	20781475016,00	19721496484,57	مجموع رؤوس الاموال الخاصة

			الخصوم غير الجارية
-	-	-	قروض وديون مالية
41748697,14	31377496,02	-	ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
-	-	29750000,00	ديون أخرى غير جارية
4553331635,41	4392792946,35	4179060036,38	المؤونات ومنتجات ثابتة منها
4595080332,55	4424170442,37	4208810036,38	مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية
336695688,47	802336609,14	854617836,94	موردون وحسابات ملحقة
301810993,83	1143829072,33	913929861,33	الضرائب
1751514997,80	894149488,93	874147539,90	الديون أخرى
-	-	-	خزينة الخصوم
2390021680,10	2840315170,40	2642695238,17	مجموع الخصوم الجارية
28502557325,47	28045960628,77	26573001759,12	مجموع عام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

2- عرض الميزانية المالية المختصرة:

سنقوم فيما يلي بإعداد ميزانية مالية مختصرة للفترة ما بين (2019-2021)، بالاعتماد على الميزانية المالية المفصلة التي قمنا بعرضها سابقا:

جدول رقم (03): جدول الأصول من الميزانية المالية المختصرة للفترة ما بين (2019-2021).

2021		2020		2019		البيان
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	الأصول
%80	22651150051,45	%78	21819144791,84	%77	20405288637,96	الأصول غير الجارية
%20	5851407274,02	%22	6226815836,93	%23	6167713121,16	الأصول الجارية
%100	28502557325,47	%100	28045960628,77	%100	26573001759,12	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

جدول رقم (04): جدول الخصوم من الميزانية المالية المختصرة للفترة ما بين (2019-2021).

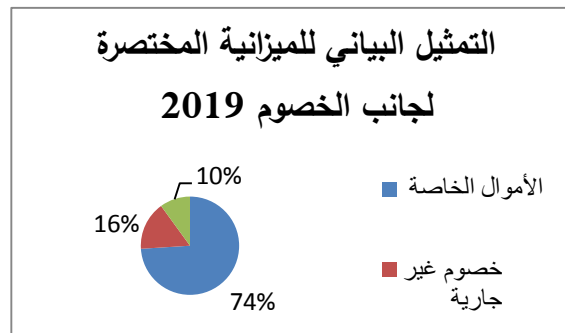
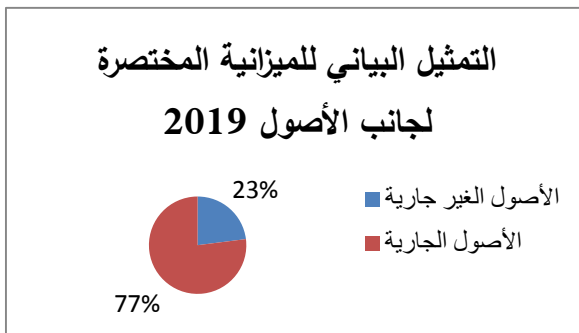
2021		2020		2019		البيان
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	الخصوم
%76	21717455312,82	%74	20781475016,00	%74	19721496484,57	الأموال الخاصة
16%	4595080332,55	15%	4424170442,37	16%	4208810036,38	الخصوم غير جارية
%8	2390021680,10	%11	2840315170,40	%10	2642695238,17	الخصوم الجارية
%100	28502557325,47	%100	28045960628,77	%100	26573001759,12	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

- التعليق على نتائج الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019:

من خلال الميزانية المالية المختصرة و التمثيل البياني لمؤسسة E.P.S. نلاحظ ان أصولها غير الجارية تفوق أصولها الجارية والتي تمثل بـ 77% من مجموع أصولها؛ غير ان أصولها الجارية قدرت بـ 23% واما خصومها فاموالها الخاصة تقدر بـ 74% و الخصوم الجارية 10% اما الخصوم غير جارية قدرة بـ 16% من مجموع الخصوم ؛ هذا يدل على ان المؤسسة تعتمد اكثر على الاموال الخاصة في تمويل أصولها؛ هذا يعني ان المؤسسة تكتفي بتمويل نفسها.

شكل رقم(07): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2019.



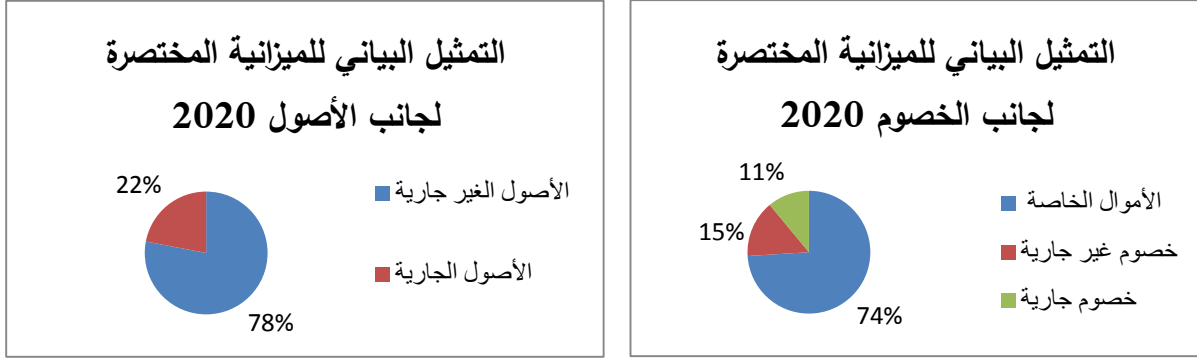
المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على نتائج الجدول السابق.

- التعليق على نتائج الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020:

من خلال الميزانية المختصرة للمؤسسة المينائية لسكيدة و التمثيل البياني قدرت الاصول غير الجارية بنسبة 78% من مجموع الاصول وقد ارتفعت مقارنة بسنة 2019 و هذا راجع لاقتناء المؤسسة

مجموعة من التثبيثات في هذه الدورة ؛ كما قدرت الاصول الجارية ب 22% وهي نسبة مخفضت مقارنة بسنة سابقة؛ اما فيما يخص جانب الخصوم نلاحظ نقص في الخصوم غير جارية بسبب زيادة قيمة المؤونات و كذلك نجد ارتفاع في نسبة الخصوم الجارية قدرت ب11% على السنة الماضية؛ لكن رغم هذا المؤسسة مازالت تعتمد على اموالها الخاصة بشكل كبير في تمويل اصولها .

شكل رقم (08): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2020.

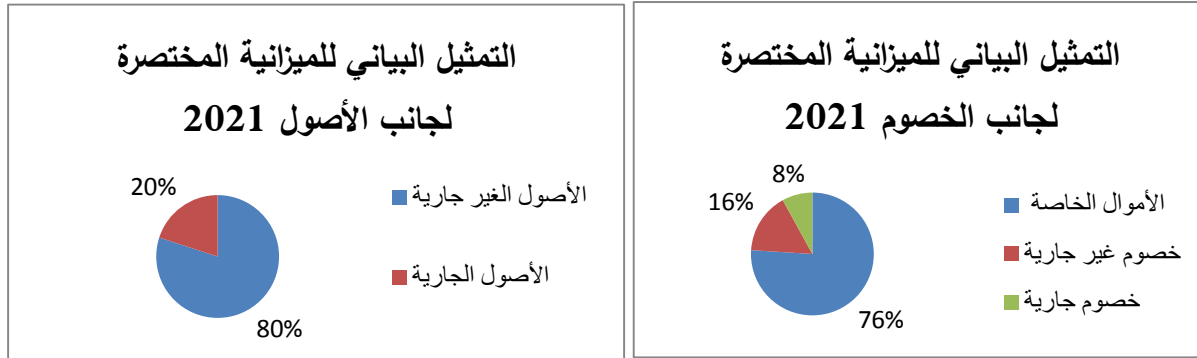


المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على نتائج الجدول السابق.

- التعليق على نتائج الميزانية المالية المختصرة لسنة 2021:

من خلال الميزانية المختصرة للمؤسسة المينائية لسكيدة و التمثيل البياني نلاحظ ارتفاعا في الاصول غير جارية لتصبح 80% مقارنة بالسنة 2019 و 2020؛ وانخفاض اصولها جارية حيث قدرت بنسبة 20% من مجموع الاصول؛ اما فيما يخص جانب الخصوم نلاحظ زيادة في الاموال الخاصة لتصبح 76% وانخفاض في النسبة الخصوم الجارية لتصبح 8% ؛ ومع هذا لا تزال المؤسسة تعتمد على اموالها الخاصة بشكل كبير في تمويل اصولها .

شكل رقم (09): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2021:



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على نتائج الجدول السابق.

المطلب ثاني: تحليل جدول حسابات النتائج و جدول سيولة الخزينة:

سنقوم بعرض جداول حسابات النتائج للمؤسسة المينائية لسكيدة لسنوات الثلاث ودراسة أهم التغيرات الحاصلة فيها حسابيا ومن ثم التعليق على النتائج المتوصل إليها وكذلك سنتطرق إلى دراسة جداول سيولة خزينة المؤسسة.

1- جدول حسابات النتائج:

جدول رقم(05): جدول حسابات النتائج للفترة ما بين (2019-2021).

2021	2020	2019	البيان
9752926598,75	9084079621,11	8785360222,61	رقم الاعمال
			تغيرات المخزونات المنتوجات المصنعة و المنتوجات قيد الصنع
-	-	-	الإنتاج المثبت
-	-	-	إعانات الاستغلال
9752926598.75	9084079621.11	8785360222.61	1- انتاج السنة المالية
289639054,14	249902104,37	274344862,21	المشتريات المستهلكة
410931056,61	410929824,89	932486639,16	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخري
700570110,75	660831929,26	1206831501,37	2- استهلاك السنة المالية
9052356488,00	8423247691,85	7578528721,24	3- القيمة المضافة للاستغلال 2-1
4294118796,20	4104294534,28	4135651626,55	أعباء المستخدمين
226534302,23	248569514,96	220031325,96	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
4531703389,57	4070384002,61	3222845768,73	4- الفائض الاجمالي للاستغلال
45246236 ,41	82396191,31	84835578,13	المنتجات العملياتية الأخرى
75881737,81	54097515,57	27107292,73	الأعباء العملياتية الأخرى
1397666378,35	1473717327,68	1325257925,88	مخصصات للاهتلاكات والمؤونات
328629,67	9327175,19	15636340,74	استرجاعات خسائر القيمة والمؤونات
3103730139,49	2634292525,86	1970952468,99	5- النتيجة العملياتية
443346498,74	318818049,96	294278360,91	المنتوجات المالية

55592937,26	7023719,71	1344329,89	الأعباء المالية
387753561,48	311794330,25	292934031,02	6-النتيجة المالية
3491483700,97	2946086856,11	2263886500,01	7-النتيجة العادية قبل الضرائب
854690933,00	811108847,00	647891167,00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-27687528,85	-113583676,47	-36378127,99	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
10241847963,57	9494621037,57	9180110502,39	مجموع للأنشطة العادية
7577367666,75	7246059351,99	7527737041,39	الاعباء الاجمالية عن الأنشطة العادية
2664480296,82	2248561685,58	1652373461,00	8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	العناصر غير عادية-المنتجات (يطلب بيانها)
-	-	-	العناصر غير عادية-الاعباء (يطلب بيانها)
-	-	-	9-النتيجة الغير عادية
2664480296,82	2248561685,58	1652373461,00	10-النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حساب نتائج المؤسسة.

2- عرض الأرصدة الوسيطة للتسيير:

قيمة التغير تحسب كما يلي:

$$\text{قيمة التغير لسنتي (2019-2020)} = \frac{\text{انتاج السنة المالية 2020}}{\text{انتاج السنة المالية 2019}}$$

النسبة تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التغير لسنتي (2019-2020)} = \frac{\text{انتاج السنة المالية 2020-2021}}{\text{انتاج السنة المالية 2020}}$$

جدول رقم (06): عرض الأرصدة الوسيطة للفترة ما بين (2019-2021).

البيان	2019	2020	2021	نسبة التغير 2020_2019	نسبة التغير 2021_2020
انتاج السنة المالية	1206831501,37	660831929,26	700570110,75	%-45,24	%06,01

استهلاك السنة المالية	220031325,96	248569154,96	226534302,23	%12,96	%-8,86
القيمة المضافة للاستغلال	3222845768,73	4070384002,61	4531703389,57	%26,29	%11,33
الفائض الإجمالي للاستغلال	1325257925,88	1473717327,68	1397666378,35	%11,20	%-5,60
النتيجة العملياتية	292934031,02	311794330,25	387753561,48	%06,43	%24,36
النتيجة المالية	-36378127,99	-113583676,47	-27687528,85	%2,12	%-75,06
النتيجة العادية قبل الضرائب	9180110502,39	9494621037,57	10241847963,57	%03,42	%7,87
النسبة الصافية للسنة المالية	1652373461,05	2248561685,58	2664480296,82	%36,08	%18,49

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

- تحليل جدول الأرصدة الوسيطة:

- **انتاج السنة المالية:** نلاحظ ان انتاج السنة المالية للمؤسسة قد سجل ارتفاعا بنسبة 45,24% لسنة 2020 وذلك راجع الى ارتفاع رقم الاعمال الإنتاج المثبت في حين انخفاض بنسبة 06,01% لسنة 2021 بالرغم من ارتفاع رقم الاعمال بسبب الارتفاع الكبير في الإنتاج المثبت، وهذا راجع الى ارتفاع قيم منتج المخزون و اعانات الاستغلال.

- **استهلاك السنة المالية:** نلاحظ ان استهلاك السنة المالية للمؤسسة ارتفع سنة 2020 بنسبة 12,96% بسبب الارتفاع الذي سببته المشتريات المستهلكة ليعود الى الارتفاع بنسبة 8,86%- سنة 2021 وذلك راجع الى ارتفاع كل من المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية.

- **القيمة المضافة للاستغلال:** حيث ان القيمة المضافة للاستغلال تعبر انتاج استهلاك السنة المالية ومن خلال الجدول نلاحظ ان نسبة القيمة للاستغلال قد ارتفعت سنة 2020 بنسبة 26,29% لتواصل

الارتفاع سنة 2021 بنسبة 11,33-% بسبب ارتفاع السنة المالية وارتفاع استهلاك السنة المالية على التوالي.

- **الفائض الإجمالي للاستغلال:** بالنسبة للفائض الإجمالي للاستغلال نلاحظ ان هناك ارتفاع بنسبة 11,20% لسنة 2020 وانخفاض بنسبة 5,60-% لسنة 2021 وذلك راجع الى انخفاض سنوي طفيف في أعباء المستخدمين الذي يقابله ارتفاع كبير في الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة وكذلك ارتفاع الفوائض المالية الناتجة عن دورة الاستغلال.

- **النتيجة العملياتية:** بالرغم من ارتفاع الفائض الإجمالي للاستغلال الى ان المؤسسة سجلت انخفاض كبيرا في النتيجة العملياتية قدرت ب 6,43% سنة 2020 ذلك راجع الى ارتفاع الأعباء العملياتية مقارنة بالمنتجات العملياتية عكس ذلك فقد سجلت سنة 2021 ارتفاعا ملحوظا في النتيجة العملياتية قدرت ب 24,36% بسبب ارتفاع الأعباء وانخفاض المنتجات.

- **النتيجة المالية:** نلاحظ ان النتيجة المالية للمؤسسة خسارة قد انخفضت الأرباح بنسبة كبيرة سنة 2020 قدرت ب 2,12% وذلك راجع الى انخفاض الحاد في المنتجات المالية مقارنة بارتفاع الأعباء المالية، كما سجلت ارتفاع سنة 2021 بنسبة 75,06-% بسبب الارتفاع النسبي للأعباء المالية مقارنة بالمنتجات المالية.

- **النتيجة الصافية للسنة المالية:** تمثل النتيجة المالية الصافية حاصل جمع كل من نتيجة الاستغلال والنتيجة المالية مطروحا منها الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة حول النتائج العادية ومنه نلاحظ ان النتيجة الصافية لسنة 2021 بنسبة 18,49% بسبب ارتفاع وانخفاض النتيجة المالية التي كانت سالبة.

3- عرض جدول سيولة الخزينة للمؤسسة المينائية للفترة ما بين (2019-2021):

الجدول التالي يمثل جدول سيولة المختصرة للمؤسسة المينائية للفترة ما بين (2019-2021):

جدول رقم (07): جدول سيولة الخزينة للمؤسسة المينائية للفترة ما بين (2019-2021).

2021	2020	2019	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية
11404899367.96	10874271005.75	10273804904.03	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
770322.30	22487948.35	13411526.34	تحصيلات أخرى
-811842772.19	-687255509.83	-1424053192.82	مبالغ مدفوعة للموردين
-2654847280.33	-2428819583.85	-2791389829.97	مبالغ مدفوعة للمستخدمين

-226784554.79	-1305035010.97	-1432796171.68	مبالغ مدفوعة للهيئات الاجتماعية
-32092019.55	-23322914.76	-10478192.73	الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة
-3437561409.37	-2798016830.18	-3210771009.93	الضرائب على النتائج المدفوعة
-1354192197.30	-102056344.01	-79139472.24	مبالغ أخرى مدفوعة
2895282356.73	3552252760.50	1338588561.00	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير عادية
2895282356.73	3552252760.50	1338588561.00	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
-1646407378.73	-827483645.92	-2051932309.65	المسحوبات عند اقتناء تنبيئات عينية أو معنوية
952000.00	15415590.00	29556580.00	تحصيلات عن عمليات التنازل عن تنبيئات عينية أو معنوية
-637308386000	-2850921158.0	-997000000.00	المسحوبات عند اقتناء تنبيئات مالية
462905938.00	1299747613.36	2412346595.00	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تنبيئات المالية
354198793.29	279131050.01	272832962.36	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
17849738.25	21728521.67	19011399.38	الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المسلمة
-3017464769.19	-2062382028.88	-315184772.91	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
-	-	-	التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم

-1457225000.00	-607225000.00	-1005865000.00	الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
-	-	-	التحصيلات المتأتية من القروض
-	-	-	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
-1457225000.00	-607225000.00	-1005865000.00	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)
118244.26	696980.23	18995.67	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات شبه السيولات
-1579289168.20	883342711.85	177557783.76	تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
3418727713.02	2535385001.17	2517827217.41	أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
1839438544.82	3418727713.02	2535385001.17	أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
-1579289168.20	883342711.85	17557783.76	تغير أموال الخزينة خلال الفترة
5070772869.17	2062744144.26	2246328716.25	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق.

- تحليل جدول سيولة الخزينة للفترة ما بين (2019-2021):

التعليق لسنة 2019:

من خلال الجدول نلاحظ أن في السنة 2019 صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال كانت موجبة قدرت ب1338588561.00 ويعود ذلك إلى أن قيمة التحصيلات المقبوضة أكبر من قيمة المسحوبات المدفوعة، وفي نفس الوقت نجد أن صافي تدفقات أموال أنشطة الإستثمار كان سالبا وهذا راجع لكون أن المؤسسة قامت باقتناء تسيبات لكن لا تقوم ببيع الأصول.

أما فيما يخص الأنشطة التمويلية فقد كانت سالبة كذلك لأن المؤسسة لا تعتمد على التمويل الخارجي وتكتفي بالتمويل الذاتي.

التعليق لسنة 2020:

من خلال الجدول نلاحظ أن صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال موجبة، هذا يدل على أن المؤسسة اعتمدت على سياسة محكمة في تسيير دورة زائنها بالإضافة إلى أن المؤسسة تحملت تسديد نفقات أقل للموردين والمستخدمين. أما فيما يخص تدفقات أموال الخزينة

المتأتية من أنشطة الاستثمار فقد ظهرت بشكل سالب وهذا يمكن ملاحظته من خلال أهم الأنشطة التي قامت بها المؤسسة في مجال الاستثمار حيث قامت باقتناء تشبيثات عينية ومعنوية لكنها لم تعتمد على بيع الأصول. نلاحظ كذلك من خلال الجدول أن صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل سالبة وهذا راجع لكونها لا تعتمد على التمويل الخارجي بل تكفي بأموالها الخاصة.

التعليق لسنة 2021:

من خلال الجدول نلاحظ أن صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار موجبة وهذا أمر جيد باعتبار أن دورة الاستثمار أهم دورة في المؤسسة هذا يعني أن التدفقات النقدية الداخلة من تحصيلاتها من الزبائن كانت كافية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة والضرائب المدفوعة عن النتائج واما التدفق النقدي والتشغيلي كان سالبا وهذا راجع لكونها لا تعتمد على التمويل الخارجي بل تكفي بالتمويل الداخلي.

المطلب الثالث: دراسة مكونات التمويل الذاتي:

عرض ودراسة مختلف جداول مكونات التمويل الذاتي للمؤسسة المينائية للفترة ما بين (2019-2021) ثم التعليق على النتائج المتوصل إليها .
أولا: عرض مختلف جداول مكونات التمويل الذاتي :
سنقوم بعرض ودراسة مختلف جداول مكونات التمويل الذاتي كالتالي:

1- عرض جدول مخصصات الإهلاكات والمؤونات للفترة ما بين (2019-2021):

سنقوم بحساب تطور قيمة مخصصات الإهلاكات والمؤونات للمؤسسة المينائية للفترة الدراسة كما يلي:

جدول رقم(08): تطور قيمة مخصصات الإهلاكات والمؤونات للفترة ما بين (2019-2021).

البيان	2019	2020	2021
مخصصات الإهلاكات والمؤونات	1325257925.88	1473717327.68	1397666378.35

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الميزانيات المالية للمؤسسة.

نلاحظ أن أقساط مخصصات الإهلاكات والمؤونات التي خصصتها المؤسسة المينائية للأصول مرتفعة خلال فترة الدراسة حيث خصصت قيمة مرتفعة في سنة 2020 مقارنة مع سنة 2019 لتتخفص قيمتها سنة 2021؛ يعود هذا الارتفاع النسبي في المخصصات طول فترة الدراسة إلى حيازة المؤسسة على تشبيثات جديدة.

2- عرض جدول الاحتياطات:

سنقوم بعرض وحساب تطور قيمة الاحتياطات للمؤسسة المينائية لفترة الدراسة والتعليق عليها كآلاتي:

جدول رقم (09): تطور قيمة الاحتياطات لفترة ما بين (2019-2021).

البيان	2019	2020	2021
الاحتياطات	9651707103.38	9704996484.57	9852975016.00

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على جدول الميزانيات المالية للمؤسسة.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة المينائية احتفظت بجزء من الأرباح في شكل احتياطات لمواجهة الطوارئ أو إعادة استثمارها واستغلالها في مشاريع أخرى؛ حيث قدرت قيمة الاحتياطات سنة 2019 ب965مليار دينار لترتفع سنة 2020 وتصل إلى قيمة تقدر ب 970 مليار دينار؛ وتستمر في الزيادة والارتفاع خلال سنة 2021 وتصل إلى قيمة تقدر ب985 مليار دينار؛ هذه الزيادة والارتفاع تعتبر مؤشر أو نتيجة ايجابية حققتها المؤسسة المينائية يتم استغلالها مستقبلا في مشاريع تتماشى مع احتياجاتها.

3- عرض جدول الأرباح أو النتيجة الصافية:

سننتظر إلى عرض وحساب تطور قيمة الأرباح الصافية المحققة خلال فترة الدراسة للمؤسسة

المينائية كمايلي:

جدول رقم(10): تطور قيمة الأرباح الصافية لفترة ما بين (2019-2021).

البيان	2019	2020	2021
النتيجة الصافية	1652373461.00	2248561685.58	2664480296.82

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على جدول الميزانيات المالية للمؤسسة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المؤسسة المينائية حققت نتائج صافية معتبرة ومستمرة خلال فترة الدراسة؛ حيث سجلت سنة 2019 نتيجة صافية قدرت ب165 مليار دينار وهي منخفضة مقارنة بسنة 2020 التي سجلت نتيجة تقدر ب 224 مليار دينار؛ أما في سنة 2021 ارتفعت الأرباح المحققة لتصل إلى قيمة 266 مليار دينار.

أي أن المؤسسة المينائية حققت أرباح ونتائج صافية خلال سنوات الثلاث الماضية وهي نتائج معتبرة ومتتالية رغم أنها منخفضة سنة 2019 مقارنة بالسنتين الاخرتين.

ثانيا: جدول التمويل الذاتي:

بعد الدراسة النظرية توصلنا إلى أن التمويل الذاتي يعتبر من أهم المصادر الداخلية للمؤسسة والذي يمثل الركيزة الأساسية لتمويل نفسها ذاتيا من خلال نشاطها؛ هذه العملية لا تتم إلا بعد الحصول على النتيجة والتي يضاف إليها مخصصات الإهلاكات و المؤونات التي تعتبر موردا داخليا للمؤسسة.

والجدول التالي يبين تطور التمويل الذاتي للمؤسسة المينائية خلال فترة الدراسة:

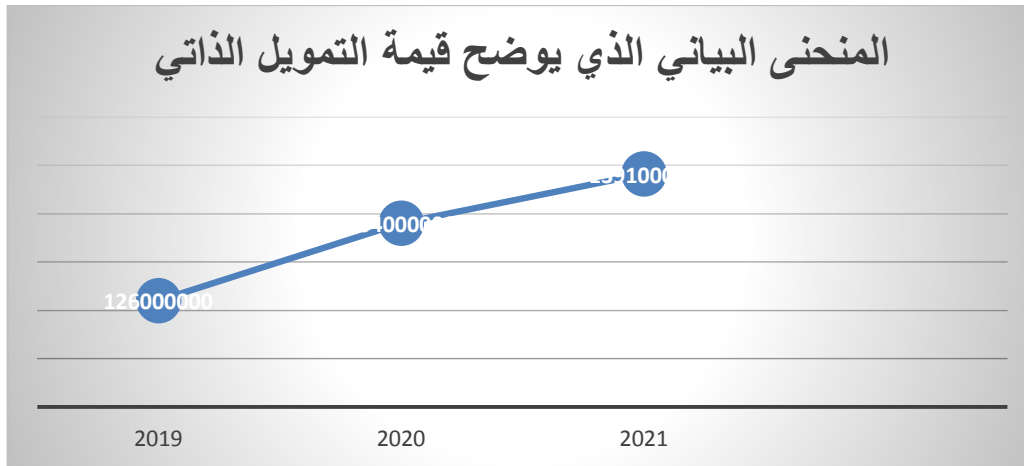
جدول رقم (11): التمويل الذاتي للفترة ما بين (2019-2021).

البيان	2019	2020	2021
النتيجة الصافية	1652373461.00	2248561685.58	2664480296.82
مخصصات الإهلاكات والمؤونات	1325257925.88	1473717327.68	1397666378.35
الاحتياطات	9651707103.38	9704996484.57	9852975016.00
الارباح المحتجزة	-	-	-
التمويل الذاتي	12629338445.26	13427275497.83	13915121691.17
نسب التغير %	-	6.31	3.63

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الميزانيات المالية للمؤسسة.

بعد حساب قيمة التمويل الذاتي كما مبين في الجدول أعلاه خلال فترة الدراسة يمكننا دراسة تطور قيمته وذلك من خلال تمثيله بيانيا كما يلي:

شكل رقم (10) : المنحنى البياني يوضح قيمة التمويل الذاتي للفترة ما بين (2019-2021).



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على نتائج الجدول.

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ أن قيمة التمويل الذاتي الذي حققته المؤسسة المينائية خلال السنوات الثلاث لفترة الدراسة مرتفعة وهذا ما يبينه المنحنى ؛ حيث قدرت قيمة التمويل الذاتي محقق سنة

2019 ب 12629338445.26 دج وهي قيمة منخفضة مقارنة بسنتين 2021 و 2020 حيث ارتفعت قيمته المحققة على التوالي ب 13427275497.83 دج و 13915121691.17 دج.

هذا الارتفاع والزيادة الذي حققته المؤسسة المينائية يعود أساسا في ارتفاع قيمة مخصصات الإهلاكات والمؤونات وكذلك ارتفاع في قيمة الاحتياطات.

حيث أن السنوات التي حققت ارتفاع في قيمتها كانت نسبة التمويل الذاتي مرتفعة ففي سنة 2020 سجلت المؤسسة المينائية نسبة التغير قدرت ب 6.31 % مقارنة بسنة 2021 التي سجلت نسبة منخفضة قدرت ب 3.63 % وهذا من جراء انخفاض في قيمة مخصصات الإهلاكات والمؤونات كما هو مبين في الجدول السابق لتمويل الذاتي.

ملاحظة: غياب الأرباح المحتجزة تدخل في السياسة المالية المتبعة للمؤسسة المينائية.

ثالثا: نسبة مساهمة النتيجة الصافية والإهلاكات والاحتياطات في التمويل الذاتي :

سنقوم بحساب نسبة مساهمة كل من النتيجة الصافية ومخصصات الإهلاكات والمؤونات والاحتياطات في التمويل الذاتي والجدول التالي يبين ذلك :

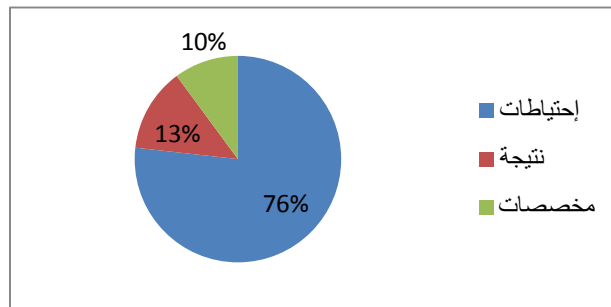
جدول رقم(12) : نسبة مساهمة النتيجة والإهلاكات والاحتياطات في التمويل الذاتي للمؤسسة المينائية للفترة ما بين(2019-2021).

التغير%2021	التغير%2020	التغير%2019	البيان
19.14	16.74	13.08	النتيجة الصافية /التمويل الذاتي
10.04	10.97	10.49	مخصصات الإهلاكات والمؤونات /التمويل الذاتي
70.80	72.27	76.42	الاحتياطات /التمويل الذاتي

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الميزانيات المالية للمؤسسة.

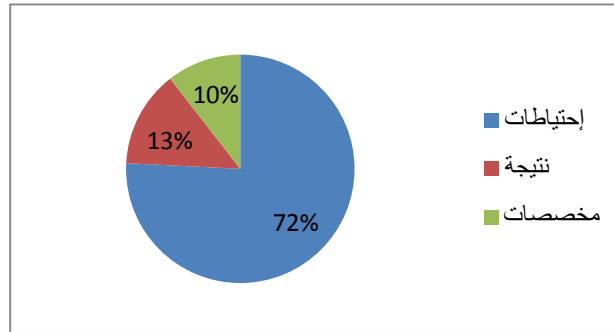
سنقوم بتمثيل نسبة مساهمة مكونات التمويل الذاتي للمؤسسة المينائية للفترة ما بين(2019-2021) كالآتي:

شكل رقم(11) : التمثيل البياني لنسب مساهمة النتيجة؛ الاحتياطات والإهلاكات لسنة 2019.



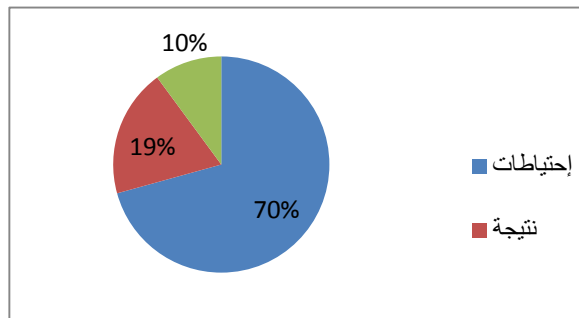
المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على نتائج الجدول.

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن الاحتياطات تمثل نسبة الأكبر من مساهمتها في تمويل المؤسسة حيث قدرت بـ 76.42% ثم النتيجة الصافية بـ 13.08% والمخصصات بـ 10.49%.
شكل رقم (12): التمثيل البياني لنسب مساهمة النتيجة؛ الاحتياطات والإهتلاكات لسنة 2020.



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على نتائج الجدول.

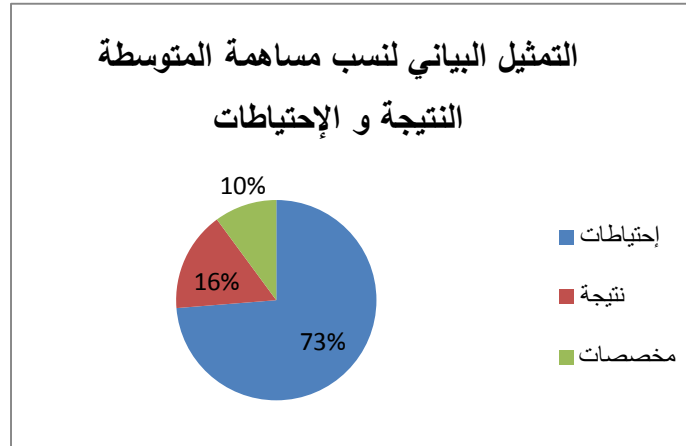
من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن نسبة الاحتياطات قد انخفضت مقارنة مع السنة الماضية لترتفع قليلا نسبة النتيجة وكذلك نسبة المخصصات.
شكل رقم (13): التمثيل البياني لنسب مساهمة النتيجة؛ الاحتياطات و الإهتلاكات لسنة 2021.



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على نتائج الجدول.

نلاحظ من التمثيل البياني أن الاحتياطات عرفت انخفاض مقارنة بالسنتين الماضيتين لترتفع النتيجة وترتفع المخصصات.

شكل رقم(14) : التمثيل البياني لمتوسط المساهمة للفترة ما بين(2019-2021).



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على نتائج الجدول.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الإحتياطات تساهم بنسبة كبيرة في تمويل المؤسسة المينائية خلال سنوات الدراسة؛ حيث أن المؤسسة المينائية سجلت نسبة المساهمة في سنة 2019 تقدر ب 76.42 % وهي نسبة مرتفعة مقارنة بسنتي 2020 و 2021 حيث شهدت انخفاض في سنة 2020 و 2021 قدر بنسبة 72.27 % و 70.80 % .

كما نلاحظ من التمثيل البياني أن الإحتياطات تساهم بالمتوسط قدره 73.16 % في تمويل المؤسسة المينائية خلال ثلاث سنوات الدراسة وهو متوسط مرتفع مقارنة بالمكونات الأخرى للتمويل الذاتي. وهذا يدل على أن الإحتياطات تساهم بنسبة كبيرة في استقلالية المؤسسة المينائية ماليا وذلك لاعتمادها على تمويل أصولها ذاتيا دون اللجوء إلى مصادر خارجية أخرى. كما أن هذه النسبة تدل على أن التمويل الذاتي للمؤسسة المينائية ممول بحوالي 73.16 % عن طريق الإحتياطات .

أما بخصوص النتيجة الصافية والتي تعتبر الأرباح المحققة في نهاية كل سنة للمؤسسة المينائية والمحققة خلال سنوات الثلاث للدراسة فهي كذلك تساهم في تمويل المؤسسة المينائية؛ حيث سجلت سنة 2019 نسبة من الأرباح تقدر ب 13.08 % لترتفع هذه النسبة سنة 2020 لتصل إلى 16.74 % وهي النسبة مرتفعة ولي تستمر في الارتفاع لتصل سنة 2021 الي 19.14 % و هي النسبة الأعلى للأرباح المحققة من طرف المؤسسة المينائية خلال ثلاث سنوات للدراسة ؛ كما أن نسبة النتيجة المحققة سنة 2019 هي الأقل طيلة فترة الدراسة.

والتمثيل البياني يبين مدى مساهمة النتيجة في تمويل المؤسسة المينائية بمتوسط قدره 16.32 % خلال السنوات الثلاث للدراسة مقارنة بالإحتياطات. ومع ذلك فإن النتيجة الصافية المحققة للمؤسسة المينائية تساهم بشكل معتبر في التمويل الذاتي.

أما مخصصات الإهلاكات فهي الأخرى تساهم في تمويل المؤسسة المينائية ذاتيا؛ حيث أن نسبة مساهمتها قدرت سنة 2019 بـ 10.49% وهي نسبة مرتفعة نوعا ما مقارنة بسنة 2020. حيث عرفت ارتفاعا طفيفا سنة 2020 تقدر بـ 11.97% لتتخفص فيما يليها سنة 2021 لتصل إلى نسبت قدر بـ 10.04%. والتمثيل البياني يبين مدى مساهمة الإهلاكات في تمويل المؤسسة المينائية بمتوسط قدره 10.5% خلال سنوات الثلاث للدراسة وهي نسبة منخفضة وضعيفة جدا مقارنة بالاحتياجات والنتيجة الصافية وأيضا بما تمتلكه المؤسسة من أصول وتثبيثات ضخمة. ورغم هذا فهي تساهم في التمويل الذاتي للمؤسسة المينائية.

المطلب الرابع: مؤشرات التحليل المالي ودورها في تقييم الاداء المالي للمؤسسة:

على حساب مذكرناه سابقا وللتأكد مدى صحة الوضعية المالية نلجأ الى استخدام المؤشرات المالية وهي:
أولا: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

1- راس المال العامل:

يعتبر راس المال العامل مؤشرا أساسيا للتحليل المالي وتقييم التوازنات داخل المؤسسة ولغرض دراسة وتحليل اداء المالي للمؤسسة المينائية سنقوم بتعرف على انواع راس مال العامل المتمثل في :

راس المال العمل الصافي.

راس المال العامل الخاص.

راس المال العامل الأجنبي.

راس المال العامل الاجمالي.

وسوف يتم توضيح رؤوس الأموال في الجدول الموالي:

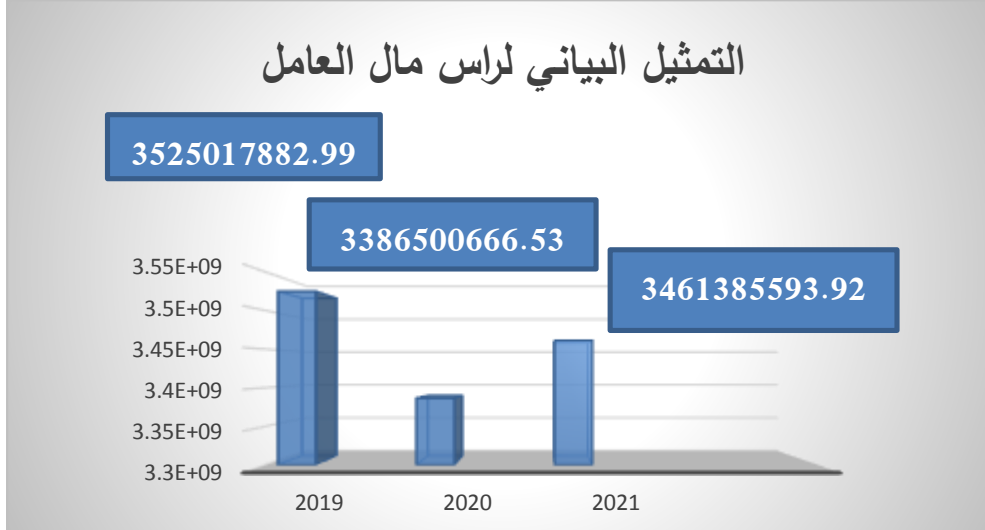
جدول رقم (13): حساب مختلف رؤوس الأموال العامل للفترة ما بين (2019-2021).

البيان	2019	2020	2021
الأموال الدائمة	23930306520.95	25205645458.37	26112535645.37
الأصول الغير جارية	20405288637,96	21819144791 ,84	22651150051,45
راس المال العامل الصافي	3525017882.99	3386500666.53	3461385593.92
الأموال الخاصة	19721496484.57	20781475016.00	21517455312,82
الأصول الثابتة	10668850986,34	10012879115.51	9677717784.37
راس المال العامل الخاص	9052645498.23	10768595900.49	11839737528.45
مجموع الأصول الجارية	6167713121,16	6226815836,93	5851407274,02
راس مال العامل الإجمالي	6167713121,15	6226815836,93	5851407274,02

3461385593.92	3386500666.53	3525017882.99	راس المال العامل الصافي
11839737528.45	10768595900.49	9052645498.23	راس المال العامل الخاص
-8378351934.53	-7382095233.96	-5527627615.24	راس المال العامل الأجنبي

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الميزانيات المالية للمؤسسة.

شكل رقم (15) : التمثيل البياني لراس مال العامل الصافي للفترة مابين (2019-2021).



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على نتائج الجدول.

من خلال نتائج الجدول أعلاه يمكن تسجيل ملاحظات عدة وهي:

أ - رأس المال العامل الصافي: نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت رأس مال العامل الصافي موجب على مدار سنوات الدراسة، إلا أنه انخفض سنة 2020 ورجع لإرتفع سنة 2021، و رغم ذلك يمكن القول يدل أن المؤسسة المينائية في وضعية جيدة و توازنها المالي محقق أي أنها قادرة على تمويل أصولها الغير جارية بمواردها المالية الدائمة، و تسديد ديونها قصيرة الاجل بواسطة أصولها الجارية ، هداما يؤكد سلامة المركز المالي على المدى البعيد.

ب- رأس المال العامل الخاص: نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل الخاص موجب طيلة السنوات الدراسة وهذه النتيجة إرتفعت خاصة في العام الأخير، وهو ما يعني أن الأموال الخاصة تغطي الأصول الغير جارية وهو ما يدل على أن المؤسسة تستطيع الاعتماد على مواردها الذاتية في تمويل أصولها غير الجارية وتمويل دوراتها الاستغلالية.

ج- رأس المال الاجمالي: نلاحظ من الجدول أن رأس المال الإجمالي إرتفع سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وهو جانب إيجابي لصحة التوازن المالي للمؤسسة، حيث أن إرتفاع قيمة الأصول غير الجارية تلتزم التقليل من خطورة الديون القصيرة الاجل.

د- رأس المال العامل الاجنبي: نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي سالبة، وهو مؤشر إيجابي يدل على أن المؤسسة لا تعتمد على الموارد الخارجية بشكل كبير وبالأخص الديون قصيرة الاجل وهو ما يسهل حصولها على قروض أي أنها تعتمد على التمويل الذاتي.

2- الاحتياج في رأس المال العامل:

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال ان تغطي مخزوناتا ومديوناتا بالديون القصيرة الاجل، فاذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة الى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل.

جدول رقم (14): حساب احتياجات رأس مال العامل للفترة مابين (2019-2021).

البيان	2019	2020	2021
الأصول الجارية-(الخبزينة +الموجودات)	-380162553.94	-1852926102.59	783025002.28
الخصوم الجارية-(الخبزينة +الموجودات)	2642695238,17	2840315170,40	2390021680,10
احتياج رأس المال العامل	-3022857792.11	-4693241272.99	-1606996677.82

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

شكل رقم (16) : التمثيل البياني احتياج رأس مال العامل للفترة مابين (2019-2021).



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على نتائج الجدول.

نلاحظ من خلال الجدول ان احتياجات رأس المال العامل سالبة خلال كل السنوات، حيث انه انخفض سنة 2020 مقارنة مع سنة 2019 وعادا الارتفاع سنة 2021، وهذا راجع لوجود فائض في تمويل دورة الاستغلال بالنسبة للسنوات الثلاثة ، وهذا يعني ان المؤسسة ليس لها احتياج في رأس مال العامل.

3- الخزينة :

الخزينة هي مجموعة القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال، ويمكن حساب الخزينة من خلال ما يلي:

جدول رقم(15): حساب الخزينة الصافية للفترة ما بين(2019-2021).

البيان	2019	2020	2021
رأس المال العامل	3525017882.99	3386500666.53	3461385593.92
احتياجات رأس المال العامل	-3022857792.1	-4693241272.99	-1606996677.82
الخزينة	6547875675.1	8079741939.52	5068382271.74

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدولين السابقين.

شكل رقم(17) : التمثيل البياني للخزينة الصافية للفترة ما بين(2019-2021).



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على نتائج الجدول.

التعليق:

تمثل الخزينة الفرق بين رأس المال العامل والاحتياج من رأس المال العامل، حيث نلاحظ من خلال الجدول ان الخزينة موجبة خلال السنوات الدراسة الثلاث، حيث ان رأس المال العامل اكبر من الاحتياج من رأس مال العامل مما أدى الى توفير سيولة نقدية خلال سنوات الدراسة.

ففي سنة 2020 نلاحظ ان رأس مال العامل موجب وأكبر من الاحتياج من رأس مال العامل وعليه تضره الخزينة موجبة بمقدار 8079741939.52 دج الا انه يلاحظ انخفاض لقيمة الخزينة سنة 2021 وهذا راجع الى انخفاض الكبير في احتياج رأس مال العامل.
- عموما الخزينة موجبة خلال السنوات الدراسة اي تعد في حالة توازن مالي وهذا يعني ان المؤسسة تستطيع ان تغطي احتياجات الاستغلال بواسطة الموارد.

ثانيا: التحليل باستخدام مؤشرات النسب المالية

يعتبر التحليل المالي بواسطة النسب المالية من المؤشرات لقياس مدى قوة او ضعف المؤسسة في مجالات مختلفة وبالتالي ابراز صورة واضحة عن الوضعية المالية لها، اذ يمكننا حساب العديد من النسب المالية انطلاقا من معطيات الميزانية وجدول حسابات النتائج، وعليه وخلال دراستنا التطبيقية هذه سوف نركز على حساب النسب الأكثر استعمالا كالتالي :

1- نسب السيولة:

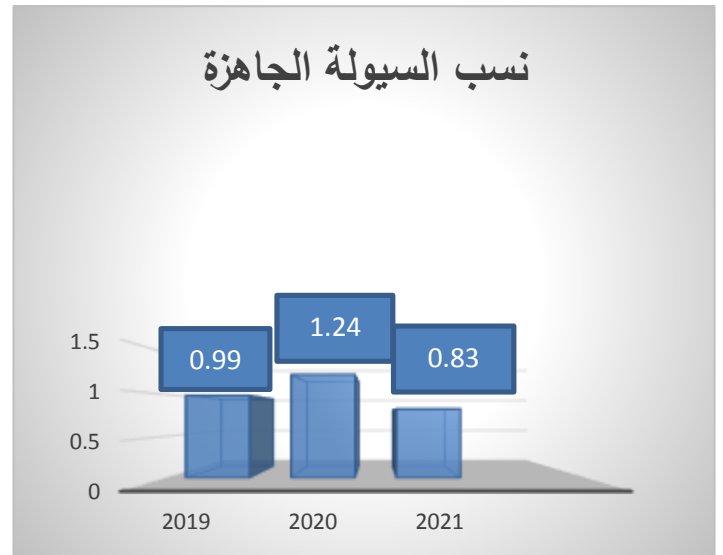
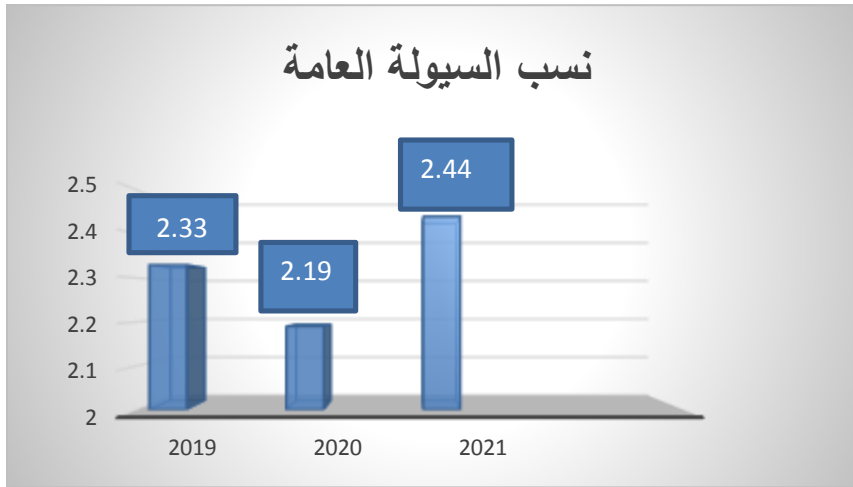
نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من اجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامها في الأجل المحددة وسوف يتم التعرف على هذه النسب من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(16): حساب نسب السيولة للفترة ما بين (2019-2021).

النسب	العلاقة	2019	2020	2021
نسبة السيولة العامة	$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	2,33	2,19	2,44
نسبة السيولة المختصرة	$\frac{\text{الأصول الجارية-المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$	2,11	1,98	2,17
نسبة السيولة الجاهزة	$\frac{\text{القيمة الجاهزة}}{\text{الخصوم الجارية}}$	0,99	1,24	0,83

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (18): التمثيل البياني لنسب السيولة للفترة ما بين (2019-2021).



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على نتائج الجدول.

التعليق:

تحليل نسبة السيولة العامة: نلاحظ ان نسب السيولة العامة تتراوح بين 2,33 و 2,19 وهي مرتفعة للحد الأدنى المقبول لهذه النسبة وهو الواحد الصحيح، وهو ما يدل على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الاجل.

تحليل نسبة السيولة المختصرة: نلاحظ ان نسب السيولة المختصرة تتراوح ما بين 2,11 و 1,98 أي اكبر من النسبة الأدنى وهي الواحد الصحيح، وذلك يدل على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل دون اللجوء الى مخزونها.

تحليل نسبة السيولة الجاهزة: من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة خلال فترة الدراسة 2019-2021، حققت نسب أقل من الواحد مما يدل على عدم إحتفاظ المؤسسة بسيولة كافية على

مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل، أما في سنة 2020 نلاحظ أن النسبة إرتفعت فأصبحت أكبر من الواحد، يعني هذا أن المؤسسة أصبحت قادرة على مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل لديها من سيولة لتعود وتتخفظ سنة 2021.

-عموما تتمتع المؤسسة المينائية بسيولة جيدة وتوازن مالي جيد على المدى القصير.

2- نسب النشاط:

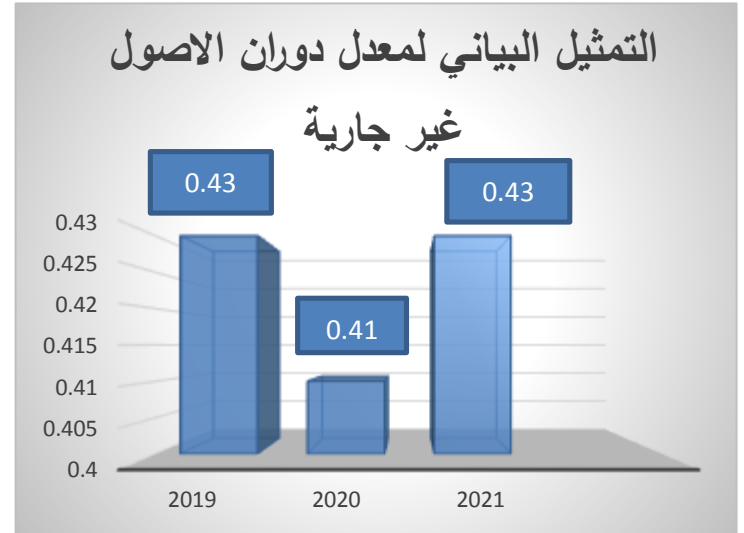
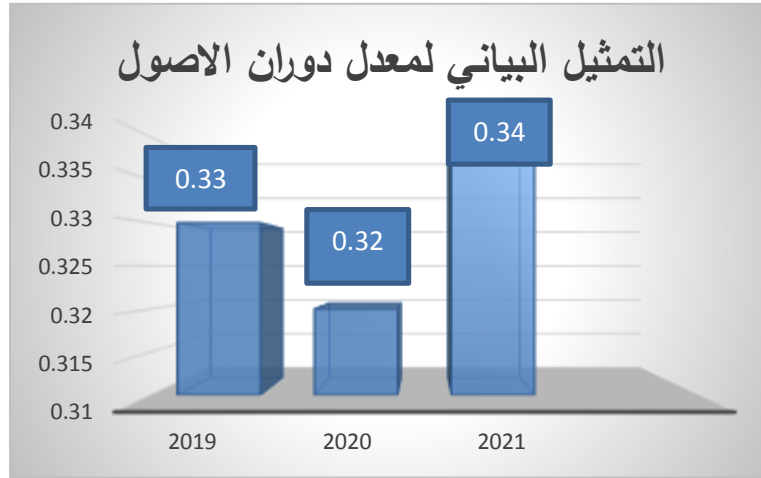
تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الاصول، والجدول التالي يبين هذه النسب:

جدول رقم (17): حساب نسب النشاط للفترة ما بين (2019-2021).

النسب	العلاقة	2019	2020	2021
معدل دوران مجموع الأصول	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الاصول}}$	0,33	0,32	0,34
معدل دوران الأصول غير الجارية	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول غير الجارية}}$	0,43	0,41	0,43
معدل دوران الأصول الجارية	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول الجارية}}$	1,42	1,45	1,66

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

شكل رقم (19) : التمثيل البياني لنسب النشاط للفترة ما بين (2019-2021).



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على نتائج الجدول.

التعليق:

تحليل معدل الدوران مجموع الاصول: نلاحظ خلال الجدول والتمثيل البياني معدل دوران الأصول يقدر ب 0,33 لسنة 2019 وتبقى مرتفعة في السنتين المواليين وهو معدل لا يتسا به يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها، وقد تقدم أداء المؤسسة أكثر سنة 2021 ليصل عائد كل دينار مستثمر الى 0,34 وهو ما يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها.

تحليل معدل دوران الأصول غير الجارية: بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات، حيث سنة 2019 نجد ان كل دينار مستثمر في الأصول الغير الجارية يولد 0,43 من المبيعات، وهو ما يدل على كفاءة الادارة في استغلال أصولها الغير جارية.

تحليل معدل دوران الأصول الجارية: يقدر هذا المعدل لسنتي 2019، 2020 بـ 1,42 و 1,45 على التوالي، هذا يعني ان كل دينار مستثمر من الأصول المتداولة يولد 1,42 و 1,45 من المبيعات وهو ما يدل على كفاءة نسبية لإدارة المؤسسة في ادارتها للأصول الجارية. لتواصل النسبة في الارتفاع سنة 2021 لتصل الى 1,66% وهي نسبة مقبولة نوعا ما تدل على كفاءة نسبية في تسيير المخزون.

3- نسب الربحية:

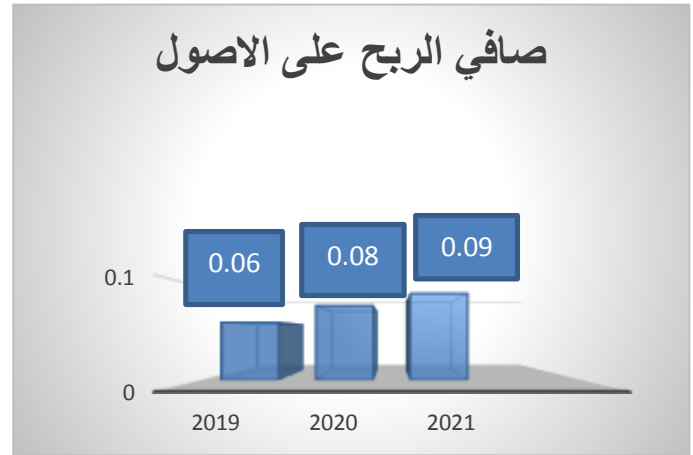
تستخدم عدة مؤشرات لقياس ربحية المؤسسة استخدام عنصر من العناصر المحركة للنشاط في المؤسسة وقياس للأثار المباشرة المترتبة عن استخدام أصول معينة او خصوم معينة وهي مقارنة النتيجة بما استخدم لتحقيقها والجدول التالي يبين مختلف نسب الربحية:

جدول رقم (18): حساب نسب الربحية للفترة ما بين (2019-2021).

2021	2020	2019	العلاقة	البيان
0,27	0,24	0,18	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$	صافي الربح على المبيعات
0,123	0,108	0,083	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{الاموال الخاصة}}$	العائد على حقوق الملكية
0,093	0,080	0,062	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الاصول}}$	صافي الربح على الاصول

الصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة.

الشكل رقم(20) : التمثيل البياني لنسب الربحية للفترة ما بين(2019-2021).



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على نتائج الجدول.

التعليق:

تحليل صافي الربح على المبيعات: نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه أن نسبة صافي الربح على المبيعات لسنة 2019 بلغت 0,18، ومعناه ان كل 1 دج من المبيعات يحقق 0,18 دج من العائد لتترفع خلال سنة 2020 وسنة 2021، وذلك راجع الى إرتفاع رقم الاعمال والتكاليف، وهو يدل على إرتفاع كبير في كفاءة إدارة مما ساهمة في تحقيق الارباح.

تحليل العائد على حقوق الملكية: نلاحظ من خلال الجدول التمثيل البياني أعلاه أن نسبة العائد على حقوق الملكية لسنة 2019 قدرت ب0,083 أي أن كل 1 دج مستثمر من أموال المساهمين يحقق 0,083 دج، حيث تعتبر نسبة منخفضة مقارنة مع سنتي الاخرتين، وهذا بسبب إرتفاع الاموال الخاصة من خلال زيادة الاحتياطات، أما في سنتي 2020 و2021 قدرت النسبة ب(0,108 و 0,123) وهذا الارتفاع يدل على نجاح المؤسسة في إستخدام الاموال الخاصة بكفاءة لتوليد الارباح.

تحليل صافي الربح على الاصول: تقيس هذه النسبة كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح الاجمالية نتيجة لاستخدام أصولها، ونلاحظ أن نسبة سنة 2019 تقدر ب0,062 وارتفعت القيمة سنتي 2020 و2021 على التوالي الى 0,080 و0,093 وذلك بسبب الارتفاع المسجل في صافي الربح، وهذا يدل على نجاح المؤسسة في استخدام أصولها بكفاءة لتوليد الارباح.

4- نسب التمويل:

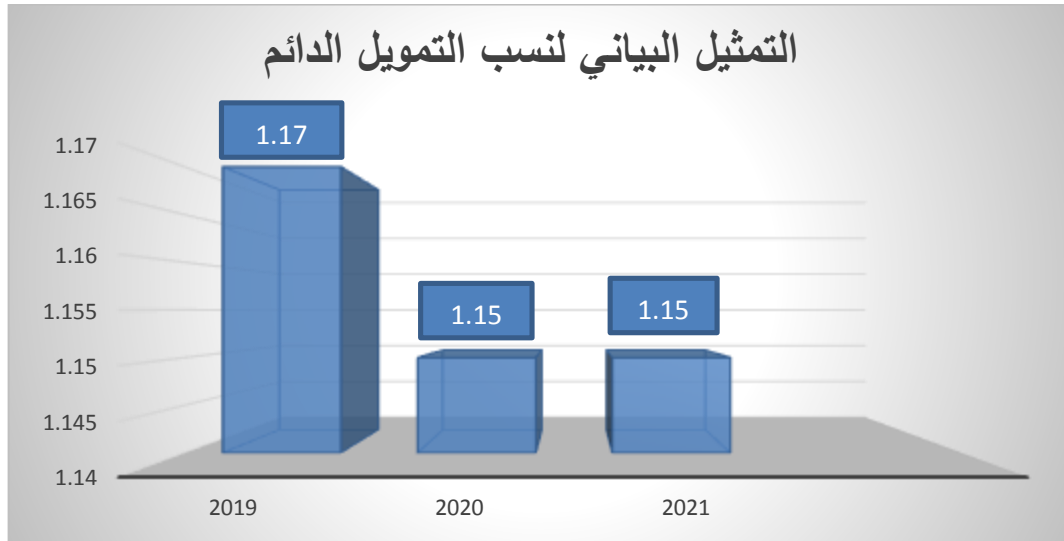
4-1 نسبة التمويل الدائم:

جدول رقم (19): حساب نسب التمويل الدائم للفترة ما بين (2019-2021).

البيان	2019	2020	2021
الاموال الدائمة/	/23930306520.95	/25205645458.37	/26112535645.37
الأصول غير جارية	20405288637,96	21819144791,84	22651150051,45
النسبة	1.17	1.15	1.15

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الوثائق المالية للمؤسسة.

شكل رقم (21) : التمثيل البياني لنسب التمويل الدائم للفترة ما بين (2019-2021).



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على نتائج الجدول.

- التعليق: نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم <1 خلال السنوات الثلاثة، ولكنها انخفضت في سنتي 2020 و2021 إلى 1.15 بعدما كانت في 2019 تقدر ب 1.17 وهذا يرجع لارتفاع الأصول الغير جارية الذي يرافقه كذلك الارتفاع في الأصول الجارية، مما يدل على وجود هامش أمان يسمح بتغطية

كامل أصوله الغير جارية وجزء من أصولها الجارية، وهاداما يؤكد أن المؤسسة حققت توازن مالي على مدى طويل.

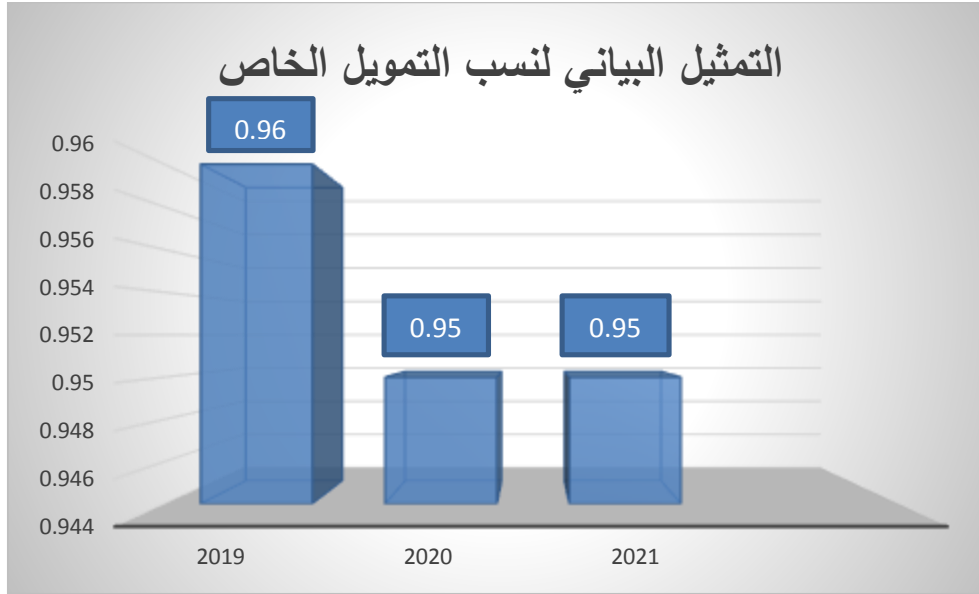
4-2 نسبة التمويل الذاتي:

جدول رقم(20): حساب نسب التمويل الخاص للفترة ما بين (2019-2021).

البيان	2019	2020	2021
الأموال الخاصة/	/19721496484.57	/20781475016.00	/21717455312,82
الأصول غير جارية	20405288637,96	21819144791,84	22651150051,45
النسبة	0.96	0.95	0.95

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الوثائق المالية للمؤسسة.

شكل رقم(22) : التمثيل البياني لنسب التمويل الخاص للفترة ما بين (2019-2021).



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على نتائج الجدول.

- **التعليق:** توضح نسبة التمويل الذاتي أو تمويل الخاص مدى تغطية الأموال الخاصة الأصول الغير جارية، حيث نلاحظ أن هذه النسب في انخفاض حيث بلغت النسب لسنوات 2019 و2020 و2021 على التوالي ب 0.96 و 0.95 و 0.95 ومن خلال جدول نلاحظ أن نسب سنوات الدراسة تقترب من 1 وهذا يدل على أن المؤسسة تمول أصولها الغير جارية تقريبا بالأموال الخاصة.

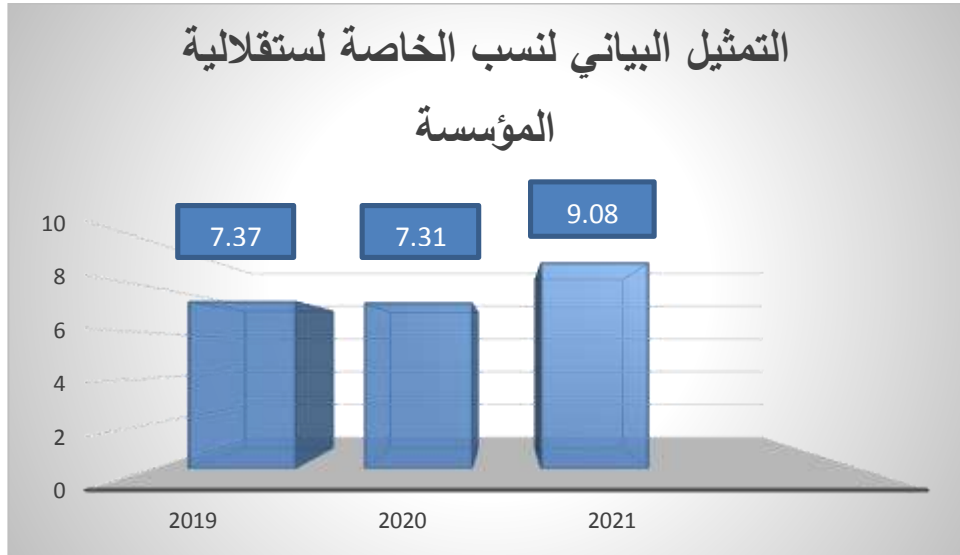
3-4 نسبة الاستقلالية المالية:

جدول رقم(21):النسبة الخاصة الاستقلالية للمؤسسة المينائية لسكيدة للفترة ما بين
(2019-2021).

السنوات	2019	2020	2021	البيان
أموال الخاصة/	/19721496484.57	/20781475016.00	/21717455312,82	
مجموع الديون	2672445238.17	2840315170,40	2390021680,10	
النسبة	7.37	7.31	9.08	

المصدر: من أعداد الطالبتين بناء على الوثائق المالية للمؤسسة.

شكل رقم(23) : التمثيل البياني النسبة الخاصة الاستقلالية للمؤسسة المينائية للفترة ما بين
(2019-2021).



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على نتائج الجدول.

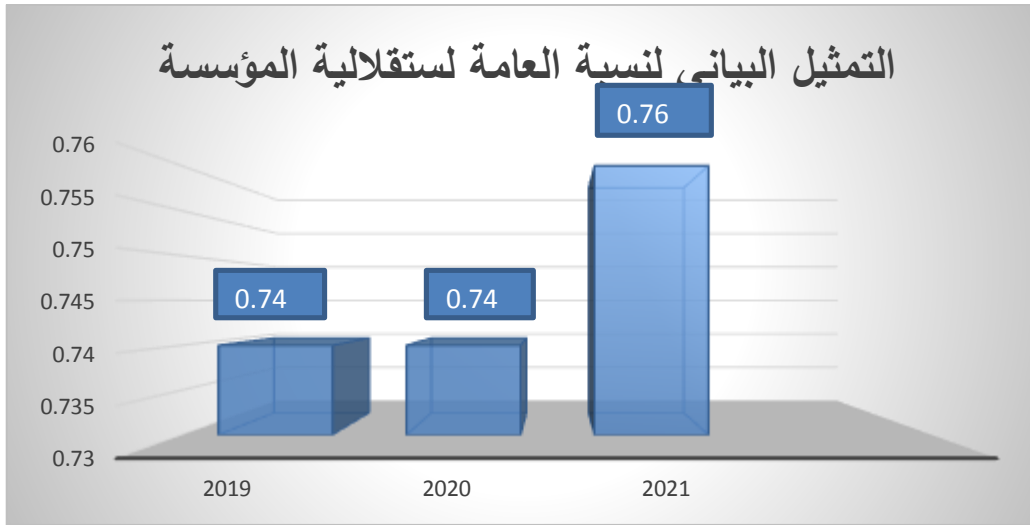
- **التعليق:** نلاحظ من الجدول و التمثيل البياني أن نسبة استقلالية المالية تفوق بكثير 100 خلال سنوات الثلاث لدراسة عليه فالمؤسسة تتمتع باستقلالية مالية جيدة جدا ومعتبرة، فهي مستقلة ماليا اتجاه ديونها وكذلك مستقلة في اتخاذ قراراتها. هذا يدل على انها تتمتع بالمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض و تسديد.

جدول رقم(22): النسبة العامة الاستقلالية للمؤسسة الميائية لسكيدة للفترة ما بين
(2019-2021).

السنوات	2019	2020	2021	البيان
	/19721496484.57 26573001759.12	/20781475016.00 28045960628,77	/21717455312,82 28502557325,47	أموال الخاصة/ مجموع الخصوم
النسبة	0.74	0.74	0.76	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الوثائق المالية للمؤسسة .

شكل رقم(24) : التمثيل البياني النسبة العامة الاستقلالية للمؤسسة الميائية للفترة ما بين
(2019-2021).



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على نتائج الجدول.

- التعليق: نلاحظ أن نسبة استقلالية المالية أكبر من نسبة المعيارية أي أكبر من 0.5 خلال السنوات الدارسة الثلاث.

تقيس هذه النسب درجة الاستقلالية المالية من الدائنين حيث أن المؤسسة التي تعتمد التمويل الذاتي تكون في استقلالية جيدة ،كلما كانت هذه النسب جيدة تكون العلاقة بين البنوك المؤسسة جيدة مما يضمن التمويل أي أن هذه المؤسسة في حالة استقلالية.

5- نسب المردودية:

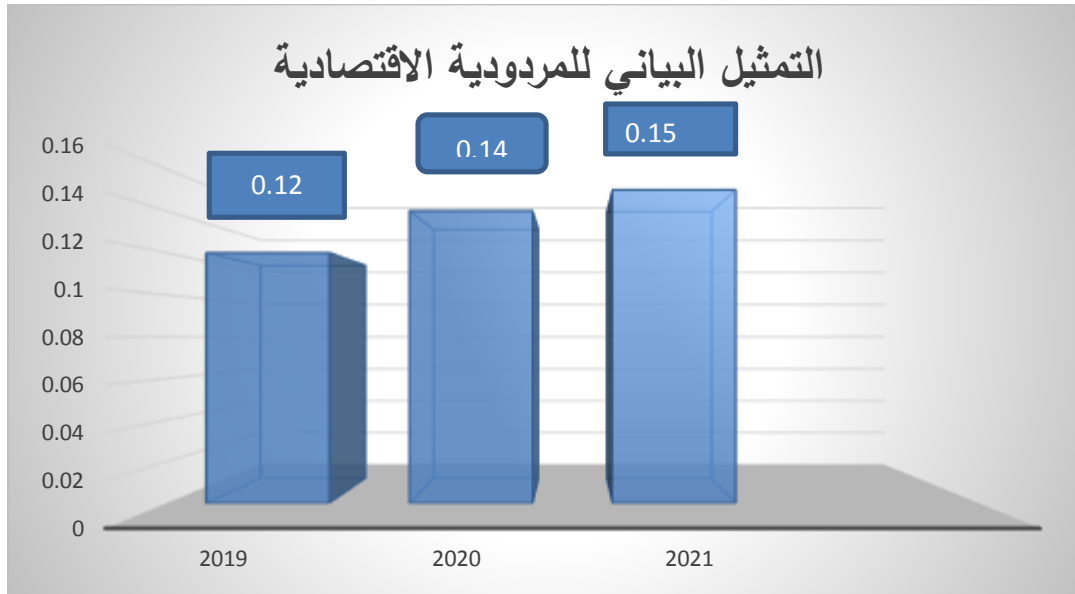
1-5 نسبة المردودية الاقتصادية:

جدول رقم(23):حساب المردودية الاقتصادية للفترة ما بين (2019-2021).

البيان	2019	2020	2021
الفائض الإجمالي للاستغلال /مجموع الأصول	/3222845768.73 26573001759,12	/4070384002.61 28045960628,77	/4531703389.57 28502557325,47
النسبة	0.12	0.14	0.15

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الوثائق المالية للمؤسسة.

شكل رقم(25) : التمثيل البياني للمردودية الاقتصادية للفترة ما بين (2019-2021).



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على نتائج الجدول.

- **التعليق:** من خلال الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية بلغت 0.12 سنة 2019 أي أن الدينار الواحد للمستثمر في المؤسسة يحقق نتيجة استغلال مقدارها 0.12 وهي نسبة منخفضة، حيث يرجع هذا الانخفاض الى إرتفاع مجموع الاصول غير جارية ،أما سنتي 2020 و2021 حققت مردودية قدرها على التوالي 0.14 و0.15 ،حيث نلاحظ إرتفاع في نسبة مردودية مقارنة مع سنة ماضية،وهذا بسبب إرتفاع الفائض الإجمالي الإستغلال حيث يدل على كفاءة المؤسسة في تحقيق عائد بإستخدام اصولها الاقتصادية .

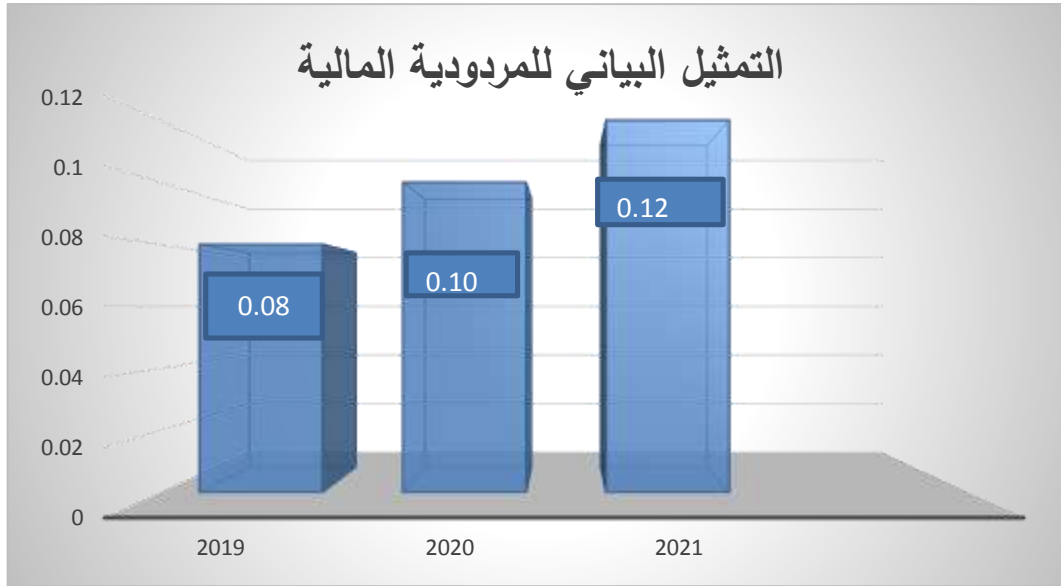
2-5 نسبة المردودية المالية:

جدول رقم(24): حساب المردودية المالية للفترة للفترة ما بين (2019-2021).

البيان	2019	2020	2021
النتيجة الصافية/	/1652373461,00	/2248561685,58	/2664480296,82
الأموال الخاصة	19721496484,57	20781475016,00	21517455312,82
النسبة	0.08	0.10	0.12

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على الوثائق المالية للمؤسسة.

شكل رقم(26) : التمثيل البياني للمردودية المالية للفترة ما بين (2019-2021).



المصدر: من إعداد الطالبين بإعتماد على نتائج الجدول.

- **التعليق:** نسبة المردودية المالية هي المؤشر الحقيقي على وضعية المؤسسة المينائية كما يفيد

حساب هذه النسبة في معرفة المبلغ الذي يعود على الشركاء والمساهمة من خلال الأرباح الصافية. حيث قدرت نسبة المردودية المالية لسنة 2019 ب 0.08، وهذا يعني أن الدينار الواحد الذي تستثمره المؤسسة يولد ربح قدره دج 0.08، وهي نسبة منخفضة و يرجع ذلك الي انخفاض في نتيجة الدورة الصافية و إرتفاع في الاموال الخاصة، أما سنتي 2020 و 2021 قدرت على التوالي ب 0.10 و 0.12 حيث نلاحظ إرتفاع في النسب المردودية وهذا راجع لإرتفاع نتيجة الدورة الصافية التي يرجع سبب إرتفاعها الى إرتفاع رقم الاعمال، مما يدل على وجود تسيير أمثل من طرف المؤسسة للموارد المالية.

3-5 نسبة المردودية التجارية:

جدول رقم (25): حساب المردودية التجارية) للفترة ما بين (2019-2021).

2021	2020	2019	البيان
/2664480296,82	/2248561685,58	/ 1652373461,00	النتيجة الصافية/
9752926598,75	9084079621,11	8785360222,61	رقم الاعمال
0.27	0.24	0.18	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الوثائق المالية للمؤسسة.

شكل رقم(27): التمثيل البياني للمردودية التجارية للفترة ما بين (2019-2021).



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على نتائج الجدول.

- **التعليق :** نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أن نسبة المردودية التجارية موجبة خلال الثلاث سنوات حيث أنها في سنتي 2020 و2021 ارتفعت المردودية مقارنة مع سنة 2019 وهو راجع الى ارتفاع المستمر لنتيجة الدورة الصافية في سنتين الاخرتين، وهذا يدل على أن المؤسسة تحقق أرباح من خلال ما تحصل عليه من زبائنها مقابل تقديم خدمة لهم.

خلاصة الفصل:

بعد الدراسة التطبيقية وتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، تبين وبشكل واضح الدور الذي يلعبه التمويل الذاتي في الاداء المالي للمؤسسة، من خلال هذه الدراسة تبين لنا ان المؤسسة في وضعية مالية جيدة ويمكن القول ان المؤسسة قادرة على تحقيق توازنها المالي، بالاعتماد على التمويل الذاتي كمصدر لتمويل داخلي ، يمكن القول ان النتائج المتحصل عليها من خلال دراسة وضعية المؤسسة أعطت انطبعا حسنا حول وضعيتها المالية، الا ان دقة هذه النتائج تبقى تحت قيد صدق ملائمة المعلومات والبيانات المستعملة في هذه الدراسة.

الخاتمة العامة

إن التمويل في المؤسسة الاقتصادية يمكن اعتباره من أهم الوظائف التي تقوم بها، وذلك لأنه المحرك الأساسي الذي يسمح لأي مؤسسة ببداية ومسيرة نشاطها، ونظرا لتعدد واختلاف مصادر التمويل نجد هناك مصادر خارجية كالقروض وغيرها من المصادر ومصادر داخلية كالتمويل الذاتي حيث يلعب دورا هاما في تنمية وتطوير نشاط المؤسسة وذلك لكونه يضمن تجديد وسائل الإنتاج من جهة و التمويل الجزئي أو الكلي من جهة أخرى وكل هذا من أجل الحفاظ على وجود المؤسسة وبقاءها.

وفي دراستنا هذه حاولنا الربط بين التمويل الذاتي و اثره على الاداء المالي، حيث تسعى المؤسسة دائما لتمويل استثماراتها ذاتيا أي عن طريق التمويل الذاتي ، كما درسنا جانب الاداء المالي حيث تعرفنا على مختلف القوائم المالية التي تعرضها المؤسسات، وكذا مختلف النسب والمؤشرات المالية و مكونات التمويل الذاتي، لمعرفة اثر التمويل الذاتي على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

وقد قمنا في بحثنا هذا بدراسة موضوع أثر التمويل الذاتي على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال التطرق لمختلف الجوانب الملمة بكل من التمويل الذاتي والاداء المالي، وقد كانت الشركة المينائية لسكيدة محل دراستنا التطبيقية.

ومن خلال ما تم معالجته في هذه الدراسة سنقوم بعرض مختلف النتائج و التوصيات، الاقتراحات وآفاق الدراسة.

أولا : اختبار الفرضيات.

- بخصوص الفرضية الأولى والتي تنص على أن هناك علاقة تكاملية بين التمويل الذاتي والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية فقد تم إثباتها والتوصل إليها من خلال الفصل النظري والتطبيقي؛

- بخصوص الفرضية الثانية التي تقوم على أن التمويل الذاتي له دورا أساسيا في السياسة التمويلية للمؤسسة فقد تم إثباتها في الفصل التطبيقي و ذلك بإعتماد المؤسسة المينائية لسكيدة بصفة كاملة على التمويل الذاتي لأنه مورد داخلي متاح ناجم عن نشاط المؤسسة؛

- بخصوص الفرضية الثالثة التي تقوم على أن التمويل الذاتي يعتبر المصدر الأمثل والوحيد في إتخاذ القرارات الإستثمارية، تم إثباتها فقد توصلنا من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسة المينائية لسكيدة أن التمويل الذاتي هو المصدر الأمثل في إتخاذ القرارات الإستثمارية.

ثانيا: النتائج.

- علاقة التمويل الذاتي بالأداء المالي علاقة تكاملية كلما كان الأداء جيد و فعال كلما حقق فوائض مالية معتبرة؛
- التمويل الذاتي ما هو إلا رصيد بين حسابات الإيرادات وحسابات الأعباء والذي يعبر عليه بالنتيجة الصافية ويضاف إليها الإهلاكات والمؤونات مع طرح الجزء الموزع على الشركاء من النتيجة؛
- التمويل الذاتي له علاقة بإتخاذ القرارات الإستثمارية وذلك من خلال مكوناته المتمثلة في الإهلاكات والأموال الخاصة الغير موزعة والمؤونات؛
- يعتبر التمويل الذاتي والمتمثل في تمويل المؤسسة من خلال مكونات التمويل الذاتي المصدر الأول للتمويل، بإعتباره قليل التكلفة والمخاطر.

ثالثا: التوصيات.

بناء على أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة نطرح بعض التوصيات

- الإهتمام بتطوير المعارف والخبرات التي تساهم في تطبيق أفضل لمصادر التمويل الذاتي في المؤسسة المينائية؛
- ينبغي على المؤسسة المينائية أن تستغل كل الفرص المتاحة لها من تعظيم مواردها المالية الذاتية؛
- يجب على المؤسسة المينائية التوسيع في إستثماراتها و نشاطها من أجل تعظيم النتيجة الإقتصادية؛

رابعا: الأفاق.

تناول هذا البحث إشكالية اثر التمويل الذاتي على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية خلال الفترة 2019-2021 وقد حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة بإستعمال طرق التحليل إعتداد على متغيرات كمية (النسب المالية)، وتبين من خلال هذه الدراسة أهمية التمويل الذاتي على الاداء المالي ونظرا لأهمية الموضوع فإنه يبقى بعض المواضيع الأخرى والتي هي على صلة بموضوع البحث والجدير بالإثراء والمناقشة مستقبلا وهي كالتالي :

- دراسة التمويل الذاتي و سياسة توزيع الارباح؛
- دراسة التمويل الذاتي و أثره على الرفع المالي.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

- 1-أحمد بوراس،تمويل المنشآت الاقتصادية ، دار العلوم للنشر والتوزيع،الجزائر،2008.
- 2-أسعد حميد العلي،الادارة المالية ،دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن،عمان ،2013،الطبعة الثالثة.
- 3- إلياس بن ساسي،يوسف قريشي،التسيير المالي (الإدارة المالية دروس وتطبيقات)،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر،الأردن،2006.
- 4-حمزة الزبيدي،الادارة المالية المتقدمة،مؤسسة الوراق، عمان، 2004.
- 5-علاء فرحان طالب،ايمن شيحان المشهداني،الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان الاردن ، الطبعة الأولى، 2001.
- 6-عبيد علي أحمد الحجازي ، مصادر التمويل (مع شرح لمصدر القروض وبيان كيفية معاملته ضريبيا)، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
- 7-د:عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية "مدخل اتخاذ القرارات"،مؤسسة شباب الجامعة ،كلية التجارة،الإسكندرية،2007.
- 8- محمد محمود الخطيب،الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة،دار حامد للنشر و التوزيع،عمان، 2010، الطبعة الأولى.
- 9-محمد صالح الحناوي ، الادارة المالية والتمويل ، الدار الجامعية للنشر ، مصر، 2000 ، ص298.
- 10-منير ابراهيم هندي،الفكرالحديث في التمويل ،طبعة رابعة،المكتب العربي. الحديث،الاسكندرية،2003.
- 11-محمد إبراهيم عبد الرحيم،اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي،مؤسسة شباب الجامعة، 2008.
- 12-بوشنقيير ميلود؛ زغيب مليكة ؛ التسيير المالي حسب البرنامج الجديد ؛ ديوان المطبوعات الجامعة؛ بن عكنون؛الجزائر؛ 2010.
- 13-سمير محمد عبد العزيز،التمويل و إصلاح خلل الهياكل المالية،مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية،دون دار النشر،1997.
- 14-يوسف حسن يوسف ؛التمويل في المؤسسات الاقتصادية؛ دار التعليم الجامعي ؛ الإسكندرية ؛ مصر؛ 2012.

2-الاطروحات و المذاكرات:

- 1- إلياس بن ساسي؛ تمويل احتياجات النمو الداخلي؛ مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية؛ إدارة أعمال؛ كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية؛ جامعة ورقلة؛ 2002.
- 2- زيبيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق ، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم و علوم التسيير،جامعة البليدة ،غير منشورة،أكتوبر 2011.
- 3-قرقاد عادل،أثر حوكمة المؤسسة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،مذكرة ماجستير، تخصص مالية مؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة 20 اوث 1955، سكيكدة، 2011-2012.
- 4-عبد الغني ددان،قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية،نحو ارساء نموذج للانداز المبكر،باستعمال المحاكات المالية،أطروحة ذكتورة في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2006 -2007.
- 5-عبد القادر بوعزة،التأثير الجبائي على اختيار مصادر التمويل المؤسسة،مذكرة لنيل درجة الماجستير،قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2004.
- 6-زواوي فضيلة،تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق ميكانزمات جديدة في الجزائر،مذكرة لنيل درجة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2010 / 2009.
- 7-فروم محمد الصالح ،النمو والاداء المالي والاستراتيجي للمؤسسة ،مذكرة ماجستير ،تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير ،كلية علوم التسيير و العلوم الاقتصادية، جامعة 20اوث 1955،سكيكدة ،2006 -2008.
- 8-شعبان محمد،نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، لجزائر، 2010.

- 9-العأيب ياسين؛إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية؛دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ أطروحة دكتوراه؛ جامعة منتوري؛قسنطينة؛ 2010_2011.

3-الملتقيات:

- 1-قدري عبد المجيد ؛ دادن عبد الوهاب ؛تحليل المنطق المالي لنمو المؤسسات كاسلوب لتقييم الاداء المالي؛المؤتمر الدولي حول الاداء المالي المتميز للمنظمات و الحكومات ؛ جامعة ورقلة ؛ أيام 8-9 مارس 2005.

2- عبد الرزاق مولاي لخضر وحسين شنيني، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول 4 الأداء المتميز و لحكومات، الطبعة الثانية، ورقلة، 2011.

مراجع باللغة الاجنبية:

- 1-Fabienne Guerra, comptabilité managériale :l'utilisation du système d'information comptable, de boeck , la Belgique, 2004.
- 2-Khemissi Chiha, gestion et stratégie financière , 1er édition , édition distribution Houma, Alge , 2005.

الملاحق

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		98 392 687,21		98 392 687,21	98 392 687,21
Immobilisations incorporelles		25 298 139,84	19 269 131,23	6 029 008,61	9 884 239,99
Immobilisations corporelles		21 603 255 339,58	11 590 378 224,07	10 012 879 115,51	10 668 850 986,34
Terrains		2 179 221 413,11		2 179 221 413,11	2 179 221 413,11
Bâtiments		4 895 090 064,83	2 540 476 697,06	2 354 613 367,77	2 608 690 564,09
Autres immobilisations corporelles		14 212 127 893,79	8 979 936 000,76	5 232 191 893,03	5 618 245 768,94
Immobilisations en concession		316 815 968,05	69 963 526,25	246 852 441,80	262 693 240,20
Immobilisations en cours		3 612 967 123,84		3 612 967 123,84	3 473 132 790,24
Immobilisations financières		8 105 876 856,67	17 000 000,00	8 088 876 856,67	6 155 027 934,16
Titres mis en équivalence		32 000 000,00		32 000 000,00	
Autres participations et créances rattachées		588 000 000,00	17 000 000,00	569 000 000,00	628 500 000,00
Autres titres immobilisés		6 749 000 000,00		6 749 000 000,00	4 899 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		2 711 300,50		2 711 300,50	36 323 550,50
Impôts différés actif		736 165 556,17		736 165 556,17	591 204 383,68
TOTAL ACTIF NON COURANT		33 445 790 147,14	11 626 645 355,30	21 819 144 791,84	20 405 288 637,96
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		660 405 860,20	62 463 610,65	597 942 249,55	588 918 382,45
Créances et emplois assimilés		1 147 811 260,62	59 269 222,00	1 088 542 038,62	1 669 856 901,16
Clients		237 469 275,56	59 269 222,00	178 200 053,56	278 550 480,97
Autres débiteurs		290 416 548,99		290 416 548,99	354 036 203,70
Impôts et assimilés		619 925 436,07		619 925 436,07	1 037 270 216,49
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		4 540 331 548,76		4 540 331 548,76	3 908 937 837,55
Placements et autres actifs financiers courants		1 000 921 158,00		1 000 921 158,00	1 270 000 000,00
Trésorerie		3 539 410 390,76		3 539 410 390,76	2 638 937 837,55
TOTAL ACTIF COURANT		6 348 548 669,58	121 732 832,65	6 226 815 836,93	6 167 713 121,16
TOTAL GENERAL ACTIF		39 794 338 816,72	11 748 378 187,95	28 045 960 628,77	26 573 001 759,12

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		9 000 000 000,00	9 000 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		9 704 996 484,57	9 651 707 103,38
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		2 248 561 685,58	1 652 373 461,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau (ajustements changement méthodes		-172 083 154,15	-582 584 079,81
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		20 781 475 016,00	19 721 496 484,57
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		31 377 496,02	
Autres dettes non courantes			29 750 000,00
Provisions et produits constatés d'avance		4 392 792 946,35	4 179 060 036,38
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		4 424 170 442,37	4 208 810 036,38
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		802 336 609,14	854 617 836,94
Impôts		1 143 829 072,33	913 829 861,33
Autres dettes		894 149 488,93	874 147 539,90
TOTAL PASSIFS COURANTS III		2 840 315 170,40	2 642 595 238,17
TOTAL GENERAL PASSIF		29 045 960 628,77	26 573 001 759,12
(?) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		98 392 687,21		98 392 687,21	98 392 687,21
Immobilisations incorporelles		60 442 519,84	29 667 626,50	30 774 893,34	6 029 008,61
Immobilisations corporelles		22 061 750 689,68	12 384 032 905,31	9 677 717 784,37	10 012 879 115,51
Terrains		2 179 221 413,11		2 179 221 413,11	2 179 221 413,11
Bâtiments		4 977 269 951,90	2 812 066 975,54	2 165 202 976,36	2 354 613 367,57
Autres immobilisations corporelles		14 588 443 356,62	9 486 161 605,12	5 102 281 751,50	5 232 191 893,03
Immobilisations en concession		316 815 968,05	85 804 324,65	231 011 643,40	246 852 441,80
Immobilisations en cours		3 717 103 435,61		3 717 103 435,61	3 612 967 123,84
Immobilisations financières		9 144 161 250,92	17 000 000,00	9 127 161 250,92	8 088 876 856,67
Titres mis en équivalence		32 000 000,00		32 000 000,00	32 000 000,00
Autres participations et créances rattachées		589 000 000,00		589 000 000,00	589 000 000,00
Autres titres immobilisés		7 749 000 000,00		7 749 000 000,00	6 749 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		19 936 964,78	17 000 000,00	2 936 964,78	2 711 300,50
Impôts différés actif		774 224 286,14		774 224 286,14	736 166 556,17
TOTAL ACTIF NON COURANT		35 081 850 583,26	12 430 700 531,81	22 651 150 051,45	21 819 144 791,84
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		710 652 650,17	62 458 169,08	648 194 481,09	597 942 249,55
Créances et emplois assimilés		1 480 078 948,46	49 960 472,41	1 430 118 476,05	1 088 542 038,62
Clients		365 064 733,66	49 960 472,41	315 104 261,25	178 200 053,56
Autres débiteurs		1 078 738 014,13		1 078 738 014,13	290 416 548,99
Impôts et assimilés		36 276 200,67		36 276 200,67	619 925 436,07
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		3 773 094 316,87		3 773 094 316,87	4 540 331 548,76
Placements et autres actifs financiers courants		1 773 083 860,00		1 773 083 860,00	1 000 921 158,00
Trésorerie		2 000 010 456,87		2 000 010 456,87	3 539 410 390,76
TOTAL ACTIF COURANT		5 963 825 915,50	112 418 641,49	5 851 407 274,02	6 228 815 836,93
TOTAL GENERAL ACTIF		41 045 676 498,76	12 543 119 173,30	28 502 557 325,47	28 045 960 628,77

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		9 000 000 000,00	9 000 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		9 852 975 016,00	9 704 996 484,57
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net du groupe (1))		2 664 480 296,82	2 248 561 685,58
Autres capitaux propres - Report à nouveau (ajustements changement méthodes			-172 083 154,15
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		21 517 455 312,82	20 781 475 016,00
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		41 748 697,14	31 377 496,02
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		4 553 331 635,41	4 392 792 946,35
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		4 595 080 332,55	4 424 170 442,37
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		336 695 688,47	802 336 609,14
Impôts		301 810 993,83	1 143 829 072,33
Autres dettes		1 751 514 997,80	894 149 488,93
TOTAL PASSIFS COURANTS III		2 390 021 680,10	2 840 315 170,40
TOTAL GENERAL PASSIF		28 502 557 325,47	28 045 960 628,77
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		9 084 079 621,11	8 785 360 222,61
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		9 084 079 621,11	8 785 360 222,61
Achats consommés		249 902 104,37	274 344 862,21
Services extérieurs et autres consommations		410 929 824,89	932 488 639,16
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		660 831 929,26	1 206 831 501,37
III. VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)		8 423 247 691,85	7 578 528 721,24
Charges de personnel		4 104 294 534,28	4 135 651 626,55
Impôts, taxes et versements assimilés		248 569 154,96	220 031 325,96
IV. EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION		4 070 384 002,61	3 222 845 768,73
Autres produits opérationnels		82 396 191,31	84 835 578,13
Autres charges opérationnelles		54 097 515,57	27 107 292,73
Dotations aux amortissements et aux provisions		1 473 717 327,68	1 325 257 925,88
Reprise sur pertes de valeur et provisions		9 327 175,18	15 636 340,74
V. RESULTAT OPERATIONNEL		2 634 292 525,86	1 970 952 468,99
Produits financiers		318 818 049,96	294 278 360,91
Charges financières		7 023 719,71	1 344 329,89
VI. RESULTAT FINANCIER		311 794 330,25	282 934 031,02
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (IV + VI)		2 946 086 856,11	2 263 886 500,01
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		811 108 847,00	647 891 167,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-113 583 676,47	-36 378 127,99
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 494 621 037,57	9 180 110 502,39
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 246 059 351,99	7 527 737 041,39
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 248 561 685,58	1 652 373 461,00
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 248 561 685,58	1 652 373 461,00
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		9 752 926 598,75	9 084 079 621,11
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		9 752 926 598,75	9 084 079 621,11
Achats consommés		289 639 054,14	249 902 104,37
Services extérieurs et autres consommations		410 931 056,61	410 929 824,89
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		700 570 110,75	660 831 929,26
III. VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)		9 052 356 488,00	8 423 247 691,85
Charges de personnel		4 294 118 796,20	4 104 294 534,28
Impôts, taxes et versements assimilés		226 534 302,23	248 569 154,96
IV. EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION		4 531 703 389,57	4 070 384 002,61
Autres produits opérationnels		45 246 236,41	82 396 191,31
Autres charges opérationnelles		75 881 737,81	54 097 515,57
Dotations aux amortissements et aux provisions		1 397 666 378,35	1 473 717 327,68
Reprise sur pertes de valeur et provisions		328 629,67	9 327 175,19
V. RESULTAT OPERATIONNEL		3 103 730 139,49	2 634 292 525,86
Produits financiers		443 346 498,74	318 818 049,96
Charges financières		55 592 937,26	7 023 719,71
VI. RESULTAT FINANCIER		387 753 561,48	311 794 330,25
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		3 491 483 700,97	2 946 086 856,11
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		854 690 933,00	811 108 847,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-27 687 528,85	-113 583 676,47
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		10 241 847 963,57	9 494 621 037,57
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 577 367 666,75	7 246 059 351,99
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 664 480 296,82	2 248 561 685,58
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 664 480 296,82	2 248 561 685,58
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 098221010011151

Intitulé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients		10 874 271 005,75	10 273 804 904,03
Autres encaissements		22 487 948,35	13 411 526,34
Sommes versées aux fournisseurs		-687 255 509,83	-1 424 053 192,82
Sommes versées au personnel		-2 428 819 583,85	-2 791 389 829,97
Sommes versées aux organismes sociaux		-1 305 035 010,97	-1 432 796 171,88
Intérêts et autres frais financiers payés		-23 322 914,76	-10 478 192,73
Impôts sur résultats payés		-2 798 016 830,18	-3 210 771 009,93
Autres sommes versées		-102 056 344,01	-79 139 472,24
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		3 552 252 760,50	1 338 588 561,00
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		3 552 252 760,50	1 338 588 561,00
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-827 483 645,92	-2 051 932 309,65
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		15 415 590,00	29 556 580,00
Décaissements sur acquisition des immobilisations financières		-2 850 921 158,00	-997 000 000,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		1 299 747 613,36	2 412 346 595,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		279 131 050,01	372 832 962,36
Dividendes et quote-part de résultats reçus		21 728 521,67	19 011 399,38
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-2 062 382 028,88	-315 184 772,91
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués		-607 225 000,00	-1 005 865 000,00
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		-607 225 000,00	-1 005 865 000,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi - liquidités		696 980,23	18 995,67
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		883 342 711,85	17 557 783,76
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		2 535 385 001,17	2 517 827 217,41
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		3 418 727 713,02	2 535 385 001,17
Variation de trésorerie de la période		883 342 711,85	17 557 783,76
Rapprochement avec le résultat comptable		2 062 744 144,26	2 246 328 716,25

Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

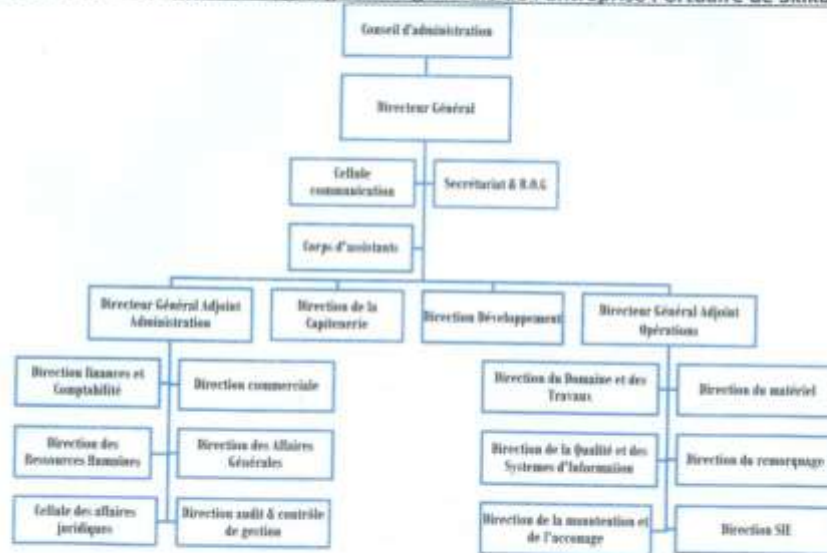
Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 098221010011151

Intitulé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients		11 404 899 367,96	10 874 271 005,75
Autres encaissements		7 703 222,30	22 487 948,35
Sommes versées aux fournisseurs		-811 842 772,19	-687 255 509,83
Sommes versées au personnel		-2 654 847 280,33	-2 428 819 583,85
Sommes versées aux organismes sociaux		-226 784 554,79	-1 305 035 010,97
Intérêts et autres frais financiers payés		-32 092 019,55	-23 322 914,76
Impôts sur résultats payés		-3 437 561 409,37	-2 798 016 830,18
Autres sommes versées		-1 354 192 197,30	-102 056 344,01
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		2 895 282 356,73	3 552 252 760,50
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		2 895 282 356,73	3 552 252 760,50
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-1 646 407 378,73	-827 483 645,92
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		952 000,00	15 415 590,00
Décaissements sur acquisition des immobilisations financières		-6 373 083 860,00	-2 850 921 158,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		4 629 025 938,00	1 299 747 613,36
Intérêts encaissés sur placements financiers		354 198 793,29	279 131 050,01
Dividendes et quote-part de résultats reçus		17 849 738,25	21 728 521,67
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-3 017 464 769,19	-2 062 382 028,88
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués		-1 457 225 000,00	-607 225 000,00
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		-1 457 225 000,00	-607 225 000,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités		118 244,26	696 980,23
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-1 579 289 188,20	883 342 711,85
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		3 418 727 713,02	2 535 385 001,17
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		1 839 438 544,82	3 418 727 713,02
Variation de trésorerie de la période		-1 579 289 188,20	883 342 711,85
Rapprochement avec le résultat comptable		5 070 772 869,17	2 062 744 144,26



Proposition de révision de l'organigramme générale de l'Entreprise Portuaire de Skikda



Société par actions au capital de 9 Milliards de Dinars, filiale du Groupe services portuaires "SERPORT spa"
 Adresse : Poste zone Industrielle près embouchure oued SAFAJ, BP 65-21 000 Skikda - Algérie
 Tél : 038.75.23.95-038.75.22.80 Fax : 038.75.20.15-038.75.22.55
 Email : epskikda@skikda-port.com Web : http://www.skikda-port.com



